



(حسن باشا زاده على رسالة الآداب للكلبوى)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله ذى الجلال والأكرام * والصلاة على رسوله المزم بالهجة
الباهرة على الكفرة المعاندين اللثام * وعلى آله واصحابه المتأدين
بآدابه القاسمين بوظائف الشرع المبين * وعلى العلماء العاملين
المرشدين للآنام الى نهج الصواب المعرفين الحق اليقين * والمتشجين
بالخيل المتين (و بعد) فيقول العبد القاصر في امر العباد * السيد
محمد المدعو بحسن باشا زاده * احسن الله معاده وجعل التقي زاده
* هذا شرح على رسالة الآداب التى هى من بين الرسائل
والدفاتر * كالبدر المنير من بين النجوم الازاهر * جمعها فى احسن
الترتيب اخونا فى الدين العلامة المحقق والخبر المدقق مولانا
اسماعيل بن مصطفى الكلبنوى العريف بشيخزاده بلفظه الله مراده
اردت بجمعه حل مشكلاتها وكشف معضلاتها ضامما اليها فوائده
يسيرة من كتب الآداب وسميته * بفتح الوها ب فى شرح
رسالة الآداب * والله الموفق واليه المسأب * قال المصنف
(بسم الله الرحمن الرحيم) تيمنا بذكر اسمه تعالى وامثالا لحديث البسملة
واقثناء بافتتاح سور القرآن الكريم ولم يذكر التحميد اكتفاء بالذكر



اللفظي وفيه تنبيه لطيف على ان البحث في ضمن الامثلة في الكتاب
انما هو عن الحمد كما صرح به نفسه واخراب البسمة وما يتعلق بها
من الابحاث مما يغني عن الاستقصاء فيه كتب التفاسير لاسيما رسالة المفتي
محمد الخادمي فانها كافية في هذا الباب فراجعها (يقول العبد الفقير
الى رب العباد القدير) يجوز قطعه وهو ظاهر ويجوز اتبعه بناء
على ان الفاضل ليس باجنبي عن الموصوف لانه مضاف اليه كما ذكره
الامام ابن مالك (لما كان متون علم الآداب) اي علم المناظرة
لا علم الآداب الذي هو اثني عشر او ثلاثة عشر بناء على جعل
العروض منه كما في الاتقان (لم تشمل على تفصيل امثلة البحث)
اشار بذلك الامثلة الى ان القواعد ولو متفرقة مذكورة في كتب
القوم والمقصود انما هو تفصيل امثلتها فقط (بجميع الابواب)
المرتبة لتلك القواعد الكلية ولا يخفى ان تفصيل هذه الامثلة امر
لازم لا يستغنى عنه (اذ بهذا التفصيل تنتقش صور كيفية المناظرة
في صفائح) جمع صفيحة بمعنى اللوح (اذهان الطلاب) والاذهان
جمع ذهن كالحفظ او ذهن كذهب بمعنى اضافة الصفائح
الى الاذهان من قبيل لجين الماء والانتقاش ترشيح التشبيه (جعلت)
جواب لما واتحاد الوقتين باعتبار الامتداد والتوسع في الوقت كما لا يخفى
(هذه الرسالة) اي الالفاظ والنقوش الدالة عليها الموجودة
في الخارج او المستحضرة في الذهن باعتبار تقدم الالفاظ في
على الكتاب او تأخرها وعلى كلا التقديرين ففي كون الاشارة
حقيقية او تجوزية كلام (المشتملة) بالنصب صفة الرسالة والظاهر
مشتملة على انه مفعول (على ذا) اي على هذا التفصيل الذي به
الانتقاش المذكور وليكونه مقصودا بالذات من الجمع خصه بالاشارة
وان لم يتصور الا بعد تفصيل القواعد كما لا يخفى (هدية) بالنصب
ايضا مفعول ثان جعلت المتعدي الى مفعولين لانه بمعنى صيرت
كقوله تعالى وجعله نبيا اي صيره والهدية واحدة الهدايا يقال
هدى له واليه كذا في المختار (شافية) صفة هدية اي هدية ذات

(٤)

شفاء على ان تكون الصيغة للنسبة او على ظاهرها وعلى كلا التقديرين
فالنسبة مجازية (لصدور) جمع صدر وهو مذكر والجار متعلق
بشافية وشفاء الصدور مجاز عن شفاء القلب لمجاورته اياها
(الاخوان) جمع اخ واصله اخو بفتح الخاء المعجمة لانه يجمع على آخاء
مثل آباء فالذاهب منه واو لانه تقول في الثنية اخوان وبعض
العرب يقول اخان على النقص ويجمع ايضا على اخوة بكسر
الهمزة وضمها ايضا واكثر ما يستعمل الاخوان في الاصدقاء والاخوة
في الولادة كذا في الصحاح والمختار والظاهر انه اراد بالاخوان ههنا
الاخوان في الدين اى شافية لقلوب علما ثمهم عن علل التفتيش
والتفحص في الكتب المشتتة فيها مسائل فن الآداب والصدور
جهلا ثمهم من ادواء الجهل الذي تنفر منه الانعام والدواب
(اولى الالباب) قوله اولى جمع لا واحد له من لفظه واحد ذوو اعرابه
كباب عشرين والالباب جمع اب وهو العقل ويجمع ايضا على
الب كاشدور بما اظهروا التضعيف لضرورة الشعر وهو صفة
للاخوان اول الصدور على ان محل العقل هو القلب على ما قيل
ولا ينافي ما مر لان العقل غير العلم (فاعلم) ايها الطالب لعلم
الآداب والفناء زائدة ههنا على ما في مختصر المنتهى وشرحه
للساموتى وجعل الرضى في مثل ذلك جوابا لاما المحذوفة لكثرة
الاستعمال (ان البحث) في اللغة هو التفحص والتفتيش وبابه قطع
(والمنظرة) اما من التظير وهو المثل او من النظر بمعنى الابصار
او الانتظار او المقابلة نحو بيتي ناظر الى بيت فلان اى مقابل له وهذا
احسن وانسب وفي العطف اشارة الى الترادف في المعنى الاصطلاحي
وهو (مدافعة الكلام) من الجانبين وهى في اللغة المماثلة والمكافئة
وتجى بمعنى الدفع وفي الاصطلاح تردد الكلام بين شخصين
يقصد كل منهما تصحيح قوله وابطال قول صاحبه (ليظهر الحق)
احتراز عن الجسد لان الغرض منه ليس ظهور الحق بل حفظ
اى وضع كان وهدم اى وضع كان وقصد ظهور الحق اعم

(من)



من ظهوره في يده مع ارادة غلب الخضم وظهوره في يد الخضم ولا يخرج منه شيء من القاصدين عن كونه غرضاً للمناظرة وان كانت بطريق الامتحان والاختبار على ما نص عليه بعض المحققين وفي تعبيره به اشارة الى ما قلنا الا ان السلف كانوا يقصدون ظهور الصواب في يد الخضم دفعا لحظ النفس وفيه ايضا اشارة الى ان ظهور الحق لا يجب ان يكون عقيب البحث المذكور فلا يرد انه قد يظهر ان المناظر غير مصيب (فان قلت المدافعة مغالطة تقتضي الدفع من الجانبين ففي صورة طلب صحة النقل من الناقل والدليل من المدعى يتحقق البحث هناك ولا مدافعة) قلت بعد طلب الخضم يتحقق الدفع من الناقل والمدعى فانه لما اعتنى بكلامه بعده فقد تحقق منه الدفع فتدبر ثم انه يرد على هذا التعريف ايضا انه لو فرض مناظر ان بلغ حالهما من التصفية الى حيث يعلم كل مافي ضمير صاحبه وينظر كل في نفسه مع الآخر مناظرة كالمناظرات الواقعة فيما تقدم بين الحكماء الاشرافيين المتألهين المصامتين لا يصدق التعريف على مثل هذه المناظرة اللهم الا ان يعم الكلام من النفسى واللفظى ويكفى في الدفع بمجرد العلم واما منع كونه مناظرة اصطلاحاً فما لا يستحسنه عقول الفحول كما لا يخفى (وعلم الآداب موضوع لتمييز صحيح البحث عن سقيه) اى البحث الصحيح عن البحث السقيم (واعلم ان الواجب على كل شارح في علم امر ان احدهما التصور بوجه الاستحالة طلب المجهول المطلق والثاني التصديق بفائدة ما لان الشروع في العلم فعل اختارى فلا بد فيه من ذلك على ما بين في محله واما ما عداهما من الاشياء التي يسميها القدماء بالرؤس الثمانية فقد ذكر في التهذيب وشروحه تفصيلاً فراجعها ومن حق كل طالب كثرة تضبطها جهة واحدة ان يعرفها بتلك الجهة للامن من ان يفوته ما يعينه ويضيع عمره فيما لا يعينه ولا شك ان طالب العلوم طالب كثرة من حقه ان يتصور العلم المشروع فيه اولا بتعريف مأخوذ من جهة وحدته الذاتية او العرضية

حتى يحصل له علم اجمالي بذلك فيصح توجيهه اليه بخصوصه ويكون على بصيرة في طلبه ولا يكون ضالاً في طريقه فان من ركب متن عياء يوشك ان يخطئ بخط عشوائي وان يعرف موضوعه اى يصدق بموضوعية موضوعه حتى يتميز عنده اذ يتمايز به معاومات العلوم في انفسها حقيقة وهي تتبعيتها وان يعرف غايته وفائده المعتد بها اى يصدق بذلك دفعا للعبث ويزداد رغبته وجده فيه فان الطالب اذ لم يعتد فيه فائدة اصلاً او فائدة معتدا بها لم يتصور شروعه فيه على وجه البصيرة والاجتهاد فاشار المصنف الى كل من تلك الامور الثلاثة فقال (فهو) اى علم الآداب ويسمى علم صناعة التوجيه ايضاً ولفظ العلم ليس جزءاً من هذا وكذا من سائر العلوم فالاضافة يائية كشجر الاراك كذا في تقرير القوانين اى اذا كان هذا العلم موضوعاً للتمييز المذكور فتعرفه بانه (علم) اى اصول وقواعد او ادراك بامور (يبحث فيه عن احوال الابحاث الكلية) كالنوع والتعاض والمعارضة الكليات فان البحث في الفن انما هو عن الاحوال المعارضة لها لا الشخصيات الجارية فيما بين المناظرين بخصوصهم (من حيث انفسها) اى تلك الابحاث الكلية (موجهة مقبولة) مستحسنة مسموعة عند الخصم والتوجيه لغة جعل شئ على جهة واحدة لا يختلف ويقال وجهه في حاجة ووجه وجهه الى الله تعالى كذا في الصحاح واصطلاحاً جعل المناظر كلامه مقابلاً لكلام خصمه ودافعاً له (او غير موجهة مقبولة) اى غير مقابلة دافعة لكلام الخصم او مقابلة غير دافعة لكون الوصفين مأخوذين معاً وقد يعرف بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في المباحثات اى في مجموع اعتراض السائل وكلام المعلن فالتعريف الاول باعتبار جهة وحدته الذاتية والثاني باعتبار جهة وحدته العرضية فان من تصور هذا العلم باحدى هاتين الجهتين حصل له وقوف اجمالي على جميع مسائله حتى اذا اورد عليه مسألة من مسائله او مسألة مما ليست منها يقتدر بذلك على ان يعرف انها

منها اولست منها لانه حينئذ حصل عنده من طرد التعريف الاول مقدمة كلية هي ان كل مسألة لها مدخل في معرفة الاحوال العارضة للأبحاث الكلية فهي من مسائل علم الآداب ومن طرد التعريف الثاني مقدمة كلية هي ان كل مسألة لها مدخل في العصمة عن الخطأ فهي من مسائل علم الآداب فيضم الى احدى هاتين المقدمتين الكليتين صغرى سهلة الحصول لينتظم منها قياس على هيئة الشكل الاول منتج ان هذه المسئلة من مسائل علم الآداب بان يقول ان هذه المسئلة لها مدخل في معرفة الاحوال العارضة للأبحاث الكلية وان هذه المسئلة لها مدخل في العصمة عن الخطأ وكل مسئلة شأنها كذا فهي من علم الآداب يتبع ان هذه المسئلة من علم الآداب ويحصل له ايضا عنده من عكس التعريف الاول مقدمة كلية هي ان كل مسألة ليس لها مدخل في معرفة الاحوال العارضة للأبحاث الكلية فهي ليست من مسائل علم الآداب ومن عكس التعريف الثاني ايضا مقدمة كلية هي ان كل مسألة ليس لها مدخل في العصمة عن الخطأ فهي ليست مسائل علم الآداب فيضم ايضا الى احدى هاتين المقدمتين الكليتين صغرى سهلة الحصول لينتظم منهما قياس منتج ان هذه المسئلة ليست من مسائل علم الآداب بان يقول ان هذه المسئلة لا مدخل لها في تلك المعرفة اولا مدخل لها في تلك العصمة وكل ما هذا شأنه فهو ليس من علم الآداب يتبع ان هذه المسئلة ليست من علم الآداب ثم البحث عن احوال تلك الأبحاث انما هو (بان يقال كل ما هو منع مقدمة) اى ردها او هو محمول على التجريد وسيجي ما يتعاق به ان شاء الله تعالى (معينة) او مطلقا على القولين (موجهة) مقبولة مستحسنة (وكل ما هو نقض) بالتخلف او باستلزامه خصوص الفساد (او معارضة) باتواعها الثلاثة سواء كانت في المدعى او في المقدمة (فهو) كذلك (موجهة) مقبولة (وكل ما هو اثبات المقدمة المنوعة) باحدى الطرق الآتية من التحرير والتغيير والانتقال

على قول (اوابطال السند المساوى) لتقيض المقدمة المنوعة
 اولخفائها على القولين (موجهة وهكذا) كما يقال كل ما هو معارضة
 للمدعى المدلل فهي موجهة وكل ما هو ابطال للمقدمة الغير المدللة
 ابتداء فهو غير موجهة بدليل او بدونه على ما سيأتى ان شاء الله تعالى
 (فموضوع هذا العلم) اى اذا عرفت ان البحث في هذا العلم انما
 هو عن الاحوال العارضة للابحاث الكلية فموضوع هذا العلم
 (هو الابحاث الكلية) وهى مجولاتها (واعلم ان موضوع كل
 علم ما يبحث فيه عما يرجع الى اعراضه الذاتية اى احواله التى تلحقه
 لذاته او لجزئه المساوى له فى الصدق او فى الوجود فان المبين للشيء
 اذا قام به مساواه فى الوجود ووجد عارض له حقيقة لكن
 الموضوع بوصف به ايضا كان ذلك العارض من الاحوال المطلوبة
 فى ذلك العلم كالسطح بالنسبة الى الجسم الطبيعى فانه واسطة
 فى عروض اللون له غير محمول عليه فاللاحق للشيء بواسطة جزئه
 الاعم ليس منها بل من الاعراض الغريبة له هذا عند القدماء واما
 عند المتأخرين فالعرض الذاتى هو الخارج المحمول الذى يلحقه
 لذاته او لجزئه او لخارج يساويه فيكون اللاحق له بواسطة الجزء
 الاعم من الاعراض الذاتية المبحوث عنها فى العلم كالشيء العارض
 للانسان بواسطة الحيوان واما اللاحق للشيء لامر اخص فانه
 من الاعراض الغريبة اتفاقا كالضحك اللاحق للحيوان بواسطة
 (ثم ان المحققين رجحوا مذهب المتقدمين بان المبحوث عنه فى العلم
 هو الآثار المطلوبة لموضوعاتها استحسانا وهى الاحوال التى تطلبها
 الاستعدادات المختصة بتلك الموضوعات ولا شك ان مطلوب
 الاستعدادات المختصة بالشيء لابد ان يكون مختصا به لا مشتركا بينه
 وبين غيره واللاحق للشيء بواسطة جزئه الاعم لا يكون مختصا به
 بل يكون مشتركا بينه وبين غيره فلا يحسن جعله من الاعراض
 الذاتية المبحوث عنها فى العلم وان اللاحق للشيء بواسطة جزئه الاعم
 اعم منه فلو جعل من الاعراض الذاتية المبحوث عنها فى العلم لزم

خلط مسائل العلم الادنى الذى موضوعه اخص بمسائل العلم
 الاعلى الذى موضوعه اعم منه فلا يحصل التمايز المطلوب على
 ما لا يخفى وفيه تأمل واما ما كان اخص من الشئ وكان ذلك الشئ
 محتاجا في حقيقته الى ان يصير نوعا منهيا لقبوله لبس عرضا ذاتيا له
 وان كان شاملا لجميع افراد الموضوع بمقابلته تقابل التضاد الحقيقي
 او تقابل العدم والملكية وان عد منه مساحمة فان العرض الذاتى
 بالحقيقة هو القسمة ههنا اعنى المفهوم المردين القسمين لاكل واحد
 منهما نص عليه المحقق جلال الدين والمراد بالبحث عن الاعراض
 الذاتية حلها على موضوع العلم اما مطلقا او مقيدا بعرض ذاتى
 او على نوع الموضوع اما مطلقا او مقيدا بذلك او على عرض
 ذاتى له كذلك او على نوع عرض ذاتى له كذلك قيل كذا ما يلحق
 الموضوع لامر اعم بعد تقييده بما يخصه بالموضوع وقال ناقد
 التزويل بشرط ان لا يتجاوز عن موضوع العلم في العموم كقول
 الفقهاء كل مسكر حرام والكلام فيه مبنى على مامر وههنا اببحاث
 شريفة مذكورة في التوضيح والتلويح يجب الاطلاع عليها
 ولما كان الرجوع وخوف الاطئاب طويها بالكلية هذا وقد ظهر
 ان موضوع المسئلة قد يكون نفس موضوع العلم وقد يكون ماهو
 راجع اليه نحو تحرير المراد موجه وان محمولها قد يكون نفس العرض
 الذاتى نحو المنع موجه والغصب غير موجه وقد يكون ماهو راجع
 اليه نحو تحرير المراد ينبغي ان يكون سندا للنع وتغير الدليل يوجب
 اثبات المنوع تأمل في هذا المقام (وغايته) المرتبة عليه الباعثة
 على تحصيله (العصمة عن الخطأ في الاببحاث الجزئية) ولذا قالوا
 ان من ليس له معرفة وبضاعة من هذا الفن لا يكاد يفهم الاببحاث الواقعة
 في العلوم خصوصا الكلام واصول الفقه فلا يقدر على تمييز العقائد
 الحققة الواجب اعتقادها ولا الدلائل القطعية من غيرها وبصير
 مقلدا صرفا متبعا لكل من يظنه عالما ومستعانا لمن يفسرها بشئ سواء
 كان حقا او باطلا ثم اعلم ان ما يتأدى اليه الشئ ويترتب عليه

يسمى من هذه الحيثية غاية ومن حيث يطلب بالفعل غرضاً
ثم ان كان مما يشوقه الكل طبعاً يسمى منفعة كذا في شرح المقاصد
(فان عالم هذا العلم يعرف صحة البحث الجزئي اوفساده بان يضم
الى قاعدة من قواعده الكلية (صغرى سهلة الحصول) يجعل
تلك القاعدة الكلية كبرى على هيئة الشكل الاول والصغرى
السهلة الحصول صغرى وهي ان يؤخذ فرد من افراد موضوع
القانون الكلى ويجعل موضوعاً ووصف موضوعه محمولاً لذلك
الفرد كما اذا اردنا اثبات ان هذا الاعتراض موجه فان كان معارضة
تأخذ المعارضة التى هى عقد وضع لقضية كلية هى ان كل معارضة
موجهة ونجعلها محمولاً لهذا الفرد الصادق عليه ذلك الوصف
فتمحصل قضية فتجعل صغرى وتجعل تلك القضية الكلية التى
هى القانون الكلى كبرى فيتألف من الشكل الاول قياس منتج
ان هذا الاعتراض موجه بان يقال هذه معارضة وكل معارضة
موجهة فهذه موجهة وقس على هذا مثل ان يقال هذا منع وكل
منع موجه فهذا موجه ونحو ان هذا نقض اجالى بشاهد وكل
نقض اجالى بشاهد موجه فهذا موجه وهذا غصب غير موجه
لانه ابطال للمقدمة الغير المدللة بدليل وكل ما هو ابطال للمقدمة
الغير المدللة بدليل غصب غير موجه فهذا غصب غير موجه
وعلى هذا فقس (ومما يجب ان يقدم) على المطلوب في البيان
(ان الدليل) وهو في اللغة يقال للمرشد وهو الناصب والذاكر ولما به
الارشاد صرح به في الاحكام وقال القاضي عضد الدين ولا يبعد
ان يجعل ما به الارشاد معنى مجازياً للمرشد فان ما به الارشاد يقال له
المرشد مجازاً لان الفعل قد يستند الى الآلة فيقال للسكين انه قاطع
وفي الاصطلاح له معنيان اصولي ومنطقي فهو (عند اصوليين
ما يمكن التوصل بصحيح النظر) هو اما معنى مجموع الحركتين
او الترتيب اللازم للحركة الثانية او الملا حظة للحركتين او الترتيب
على اختلاف فيه والجار متعلق بالتوصل والامكان هو الامكان

العام المقيد بجانب الوجود وقيل متعلق بالامكان وهو محمول على المعنى
 اللغوي اعني التمكن والافتقار وفيه ما لا يخفى تأمل ثم ان تقييده به للتنبيه
 على ان الدليل من حيث انه دليل لا يعتبر فيه التوصل بالفعل بل يكفي
 امكانه فلا يخرج من التعريف الدليل الذي لم ينظر فيه احد ايدا
 وقال بعضهم للاحتراز عن مذهبي التوليد والاعداد وفيه ان هذا
 مبني على حل الامكان على الامكان الخاص الذي هو سلب
 الضرورة عن جانبي الوجود والعدم وقد عرفت ما هو الحق وتقييد
 النظر بالصحيح وهو المشتمل على شرائط الانتاج مادة وصورة لان
 الفساد لا يمكن ان يتوصل به اذ ليس هو سببا للتوصل ولا آلة له
 وان كان يفضي اليه فذلك افضاء اتفاقا كذا قيل وفيه نظر
 لان فاسد المادة مع وجود شرائط الانتاج لاشك في التوصل به لان
 الكواذب لها ارتباط عقلي يصير بعضها به وسيلة الى بعض
 الا ان يخصص بفساد الصورة وايضا لو لم يقيد به واريد بالنظر العموم
 والاستقراق تخرج الدلائل بأسرها اذ لا يمكن التوصل بكل نظريتها
 وان اطلق لم يكن في التعريف اشارة الى الفرق بين الصحيح والفساد
 وان اريد المعهود الذهني كان تعريفا بالمجهول وهو باطل (فان قيل
 كيف تتصور شروط الانتاج في مثل القياس الفقهية مع انه دليل بالمعنى
 الذي ذكره) قلنا المراد بشروط الانتاج شروط اللازم العلمي اعم من اليقيني
 والظني لاشروط اللازم الخارجي تدبر (فيه) اي في نفسه في المركب
 (او في احواله) في المفرد وسيأتي ان شاء الله تعالى ومعنى النظر في نفس
 الدليل ان يرتب المقدمات الحاسلة بالعمل ومعنى النظر في احواله
 ان يجعل الحال محمولا لموضوع الدليل الذي هو موضوع المطلوب
 مرة ويجعل مرة اخرى موضوعا لمحموله بان يقال العالم حادث وكل
 حادث فله محدث فيتوصل به الى ان يقال العالم له محدث (الى مطلوب
 خبري) او الى العلم به وتقييده بالخبري لاجراخ الاقوال الشارحة
 لان التوصل فيها الى مطلوب تصوري ومن غفل عن معنى النظر
 والترتيب قال انه الاحتراز عن مواد القول الشارح لاعتد نفسه

لانه خارج بقيد النظر قبل هذا فتأمل (توصلا يقينيا او ظاهريا)
توليدا او اعدادا اولو ما او عادة فيتناول التعريف الدليل القطعي
والظني ويشمل الامارة وصح على المذاهب كلها هذا واعلم
ان المشهور ان الدليل عند الاصوليين لا يكون الا مفردا كالعالم بالنسبة
الى وجود الصانع واما في التحقيق (فهو مستندهم قديكون مفردا
كالعالم الذي يمكن التوصل بصحيح النظر والتأمل في احواله)
كما ذكرنا (الى) المطلوب الذي هو (وجود الصانع) بان يتوصل
اليه بالنظر في الحدوث والاحتياج الى الصانع اللذين هما من احوال
العالم (وقد يكون مركبا) من مقدمات متفرقة او مقدمات مرتبة
معروضة للهيئة لكن بلا اعتبار دخولها فيه بخلاف الدليل
المنطقي فانه المقدمات المرتبة المأخوذة مع الهيئة اى المجموع من حيث
هو المجموع باعتبار دخولها فيه وما يقال ان النظر يستحيل في الشيء
المعروض للهيئة كما يستحيل في الشيء الداخلى فيه الهيئة للزوم
تحصيل الحاصل فممنوع وانما يستحيل ان لو اخذ ذلك الشيء بحيثية
معروضة لها وههنا بس كذلك وان كان يعرض له الهيئة في نفسه
فتدبر (كقولنا العالم ممكن وكل ممكن يحتاج في جوده الى مؤثر فانه)
اى الشأن (يمكن التوصل بالنظر والتأمل الصحيح) مشتمل على جميع
شرائط الانتاج مادة وصورة (في نفسه) اى في اجزائه ككامل
(الى مطلوب خبري) هو النتيجة (اعنى احتياج العالم في وجوده)
الخارجي (الى المؤثر او الخالق) اعلم ان ههنا اصطلاحين فقهي
واصولي فالتعريف المذكور في المتن مبنى على الاول ومشتمل على
تعريفين لان كلمة او في احواله لتقسيم الحد اشارة الى المذهبين فيه
لان المحدود على نوعين مشهورى وتحقيقى فابعد اشارة
الى المشهورى وهو مع ما قبله اشارة الى التحقيق وكذا الكلام
في التعريف الثانى وقد اشرنا اليه الا انه مبنى على الاصطلاح
الثانى قال صاحب البدايع والاول هو المختار لاندراج الامارة فيه
فهو اعم من الثانى مطلقا فههنا اربعة تعاريف الاول ما يمكن
(التوصل)

التوصل بصحيح النظر في احواله الى مطلوب خبري والثاني ما يمكن
التوصل بصحيح النظر في احواله الى العلم بمطلوب خبري والثالث
ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه اوفى احواله الى مطلوب خبري
والرابع ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه اوفى احواله الى العلم
بمطلوب خبري والنسبة بين الكل غير خفية والا ولان من هذه
التعريفات الاربعة للمشهورى والاخيران منها للتحقيق كما لا يخفى
كذا قاله بعض المحققين وفيه انه يلزم حينئذ استعمال كلمة او بمعناها
تارة ومعنى الواو اخرى الا ان يعتبر عموم المجاز او عموم المشترك عند
من جوزة ويجوز ان يعتبر بمجموع ما بعدها وما قبلها بان يراد
من النظر فيه اعم من النظر في نفسه اوفى صفاته اوفى احواله على
طريق عموم المجاز ايضا فتكون كلمة او مستعملة في معناها الاصلية
وما قيل انه مبنى على حذف المعطوف او على المسامحة فليس بشيء
تأمل ثم انه لما جاز ان يكون الدليل مفردا عند اهل الاصول احتج
في تطبيق اكثر الوظائف المتعلقة به بعضها او كلا الى تكلف اعتبار
التركيب والترتيب وهو ظاهر (وعند المنطقيين) عطف على
عند الاصولين اى الدليل عندهم (هو المركب من قضيتين)
لم يقل فصاعدا كما قاله ابن الحاجب في مختصر المنتهى اشارة الى
ان التحقيق ان الدليل في الحقيقة لا يتركب الا من قضيتين ولذا قالوا
ان القياس المركب في الحقيقة اقيسة وتقسيم القياس الى المركب
والبسيط انما هو بحسب الظاهر وفيه ان القياس في الموصول الشايح
اقيسة في الحقيقة وفي الظاهر فلعل اطلاق القياس عليه لان القياس
جنس لم يعتبر في مفهومه قيد الوحدة فالتقسيم في الحقيقة انما هو
بالقياس الى اصل المقصود فتأمل والقضية تطلق على المفروضة
والمعقولة اما اشتراكا لفظيا كما ذهب اليه شارح المطالع او حقيقة
ومجازا كما ذهب اليه غيره والمراد بالمركب هو المركب اللغوي ليعتلق به
الجار في قوله من قضيتين اذ لو جعل طرفا مستقرا يلزم حذف
الموصول مع بعض صلته وهو غير جائز وفيه كلام تأمل واحترز

بهذا عن القضية الواحدة المستلزمة لعكسها وعكس نقبضها فاتها قول مؤلف لكن لا من انقضائيا بل من المفردات ثم القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كائب فيه كما في الشمسية (يستلزم لذاته هيئته) احتراز عما يلزم بواسطة مقدمة غريبة لازمة لاحدى المقدمتين او اجنبية وما ينتج بخصوص المادة (العلم) قائل يستلزم (المتعلق) صفة العلم (بهما) اى بالقبضتين استلزاما يندنا كما في الشكل الاول او غير بين كما في الاشكال الباقية فانها تحتاج الى الوساطة من العكس والافتراض والخلف للعلم بذلك الاستلزام فيها فبهذا سقط ما يقال ان غير الشكل الاول من الاشكال لا ينتج لذاته بل بواسطة شئ آخر من العكس والخلف والافتراض لان تلك الوساطة انما هي للعلم بالاستلزام لانفس الاستلزام كما في قياس المساواة فالاستلزام في الاشكال الاربعة انما هو لذاته لا بواسطة شئ اصلا فقولاه لذاته هيئته قيد لنفس الاستلزام يخرج ما لا يستلزم لذاته كما عرفت وبقيد الاستلزام خرج التمثيل والاستقراء الناقص عنه اذ لا استلزام فيهما (علما) مفعول يستلزم (بقضية اخرى) هي النتيجة فعلى هذا كان الدليل مساويا للقياس المنطقي مراد قائله بمعنى المشهور فان ما لهما واحد ثم الدليل كالقول والقضية يطلق على المعقول والسموع المركب من الضيائيا الملقوطة فهذا ان جعل تعريفا للدليل المعقول يراد بالقضيتين الامور المعقولة وان جعل تعريفا للدليل الملقوظ يراد بهما الملقوطة وعلى التقديرين يراد بالقضية الاخرى التي هي النتيجة القضية المعقولة لان التلفظ بالنتيجة غير لازم للقياس المعقول وللقياس السموع الملقوظ ومعنى اخروية تلك القضية ان لا تكون احدى مقدمات القياس لان لا تكون جزءا اصلا منه وانما اشترط اخرويتها لانه لو لاها لكان هذيانا او مصادرة على المطلوب مشتملا على الدور المهرب عنه وقيل يلزم حيثئذ ان يكون كل قضيتين قياسا كيف كانت لاستلزام مجموعهما كلا منهما وفيه ما لا يخفى ثم انه يرد على هذا التعريف انه (لا يشمل)

لا يشمل غير القياس البرهاني من الضافات الخمس مع انه خلاف ما طبق عليه اهل الميزان كما يظهر بالنظر الى كتبهم وفيه كلام موضعه كتب الميزان (اعني يلزم العلم بالنتيجة من العلمين السابقين لزوما عاديا) مفعول مطلق نوعي والظاهر استلزاما ونسبته الى السبب (عند) ابي الحسن (الاشعري) شيخ السنة (بمعنى ان عادة الله تعالى جرت على خلق العلم بالنتيجة عقيب العلمين السابقين وان لم يجب خلقه عليه تعالى) لان جميع الممكنات مستندة عنده الى الله تعالى ابتداء بلا واسطة وانه قادر مختار فلا يجب عنه صدور شئ منها ولا يجب عليه ايضا ولا علاقة بوجه بين الحوادث المتعاقبة الا باجراء العادة بخلق بعضها عقيب بعض كالاحراق عقيب مماسة النار والرى بعد شرب الماء والشبع عقيب الاكل (ولزوما عاديا) الاعداد التهيئة يقال اعدده لامر كذا اي هيأه والعدة بالضم والاستعداد بمعنى وهو التهيؤ يقال كونوا على عدة اي تهيؤوا وترصدوا واكثر استعمال الاعداد في الوجود على ما في الكليات (عند الحكماء بمعنى انه يجب عليه تعالى خلق العلم بالنتيجة عقيب العلمين السابقين لانهما) اي العلمين المتعلقين بالقضيتين السابقين على العلم بالنتيجة (يمدان) وبهتان (الذهن اعدادا تاما فلاولم يخلق النتيجة) عقبيهما (يلزم البخل وهو من المبدأ الفياض محال) لتمام القابل مع دوام الفاعل فان المبدأ الذي يستند اليه الحوادث في عالمنا هذا موجب عندهم عام الفيض ويتوقف حصول الفيض منه على استعداد خاص يستدعيه والاختلاف بحسب اختلاف استعدادات القوابل فالنظر كما امر يعد الذهن اعدادا تاما والنتيجة تفاض عليه من ذلك المبدأ وجوبا (ولزوما توليدا عند المعتزلة) وذلك انهم لما اثبتوا لبعض الحوادث مؤثر غير الله تعالى قالوا الفعل الصادر عنه اما بالمباشرة واما بالتوليد ومعناه ان يوجب فعل لفاعل فعل آخر كحركة اليد والمفتساح فان حركة اليد صدرت بالمباشرة بلا واسطة فعل آخر منه واوجب لفاعلها

حركة الفتاح وهي صادرة عنه ايضا لكن بواسطة حركة اليد والنظر فعل العبد واقع بمباشرة بلا واسطة فعل آخرته يتولد منه فعل آخر هو العلم بالمتطور فيه (بمعنى ان العلمين السابقين يولدان العلم بالنتيجة) فالمخلوق بالمباشرة ليس الا العلمان السابقان وهما يولدان ويوجبان العلم بالنتيجة (فهو) اى العلم بالنتيجة (مخلوق) للعبد (بالواسطة) اى بتوسط العلمين السابقين (لا ابتداء) بغير واسطة كالاولين (عندهم) خذ لهم الله تعالى بخلاف مذهب الحكماء والاشاعرة فان كلا من العلوم وكذا حركة الفتاح عند حركة اليد مخلوقة لله تعالى من غير توسط شئ .

وخلاصة مذهب المعتزلة ان العلم بالنتيجة لا يحتاج الى خلق مستقل آخر بل ليس هناك الا خالق مستقل واحد هو خلق العلمين السابقين فبا تخلق الواحد يتحصل المخلوقان احدهما بالاصالة والثانى بالنسبة كذا نقل عنه (ولزوما عقليا عند الامام) فخر الدين (الرازى) قيل اخذ هذا المذهب من القاضى الباقلانى وامام الحرمين حيث قالوا باستلزام النظر للعلم على سبيل الوجوب من غير توليد ورد بان مرادهما هو الوجوب العادى دون العقلى كذا فى شرح المواقف بمعنى ان انفكاك العلم بالنتيجة عن العلمين السابقين محال (فى نفس الامر) اى فى الواقع ويعبر عنه بالخارج ايضا وقد يستعمل اعم منه مطلقا على الدول بالوجود الذهني ومن وجهه منه ايضا ومعناه ما يفهم من قولنا هذا الامر كذا فى نفسه اى فى حد ذاته وبالنظر اليه مع قطع النظر عن ادراك المدرك واخبار المخبر على ان المراد بالامر الشان الشئ وبالنفس الذات وتفصيله فى شرح المقاصد (وان) وصلية (كان كل من العلوم مخلوقا لله تعالى من غير واسطة بناء على تحقق اللزوم بين بعض افعاله تعالى وبعض آخر ولا يلزم ان يجب على الله تعالى شئ لعدم وجوب خلق العلمين السابقين عليه تعالى) قال العلامة التفنيزانى فى شرح المقاصد وذكر حجة الاسلام الغزالي انه المذهب المختار عند اكثر

اصحابنا واستدل الامام الرازي على الوجوب بان من علم ان العالم متغير وكل متغير ممكن فمع حضور هذين العلمين في الذهن يمتنع ان لا يعلم ان العالم ممكن والعلم بهذا الامتناع ضروري وكذا في جميع اللوازم مع الملزومات وعلى بطلان التوليد بان العلم في نفسه ممكن فيكون مقدور الله تعالى فيمتنع وقوعه بغير قدرته وبيانه في شرح المواقف والمقاصد (و) مما يجب ان يقدم ايضا (ان المقدمة) في اللغة اول الشيء كما يقال لا اول الجيش مقدمة وفي الاصطلاح (قضية حقيقة او حكما) اقول هذا التعميم ليدخل فيه شرط القياس كيفما كان على ما سيصرح به لتعلق المنع بها اذ لاها لم يتصور المنع فيها لاستدعائه الحكم وفيه نظر لانه ان اعتبر الحكم فيها تكون قضية حقيقة والا فلا تكون قضية اصلا فعدم تصور المنع باق بحاله فلو قال ما توقف صحة الدليل عليه سواء كان جزءا من الدليل او امر خارجا عنه كاشرائط لكان اسلم فان الشرائط قضايا حقيقة الا انها يعبر عن القضية بمضمونها نحو ايجاب الصغرى شرط مثلا تأمل (تتوقف عليهما) سواء كان ذلك التوقف من جهة الصفة او من جهة الذات (صحة الدليل) المراد بالدليل ههنا هو المعنى الاعم على اى مذهب كان فلا يرد الاتفاض بعدم الجامعة كذا قاله بعض المحققين (هذا التعريف صادق على مثل الصغرى لانها جزء الدليل وصحة الدليل تتوقف على جزئه وعلى مثل ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وغيرهما من الشرائط التي بينها اهل المعقول) كما خلافا للمقدمتين بالايجاب والسلب وكلية احدهما وايضا بهما مع وكلية الصغرى ونحو ذلك (فان كلا منهما قضية حكما) وقد عرفت ما فيه (بان يقال صغرى دليلي هذا موجبة وكبرى كلية) ومقدمتا مختلفتان بالكيف ولا شك ان هذه القضايا مثبتة عن وجود تلك الشرائط لانها هي انفسها لما لا يخفى فأمل في هذا المقام فانه ممازات فيه الاقدام (ومنه) في العدول عن النهج السابق اشارة الى ان التقريب ليس شطرا ولا شرط بل هو امر مستر تب

على الدليل بعد استكمال الشرائط والاركان كما لا يخفى اى وعما يجب ان يقدم ايضا (التقريب وهو سوق الدليل) اى مسوقته لاطلاقهم عليه الاستلزام وهو وصف الدليل قطعا (على وجه يستلزم المطلوب) وقد يعرف بتطبيق الدليل على المدعى وهذا على ما قاله الفاضل العصام اعملان الاول مختص بالقياس اذ الاستلزام فيه والثاني شامل للاستقراء والتمثيل ورد السيلكوتى بان الدليل يعم الاستقراء والتمثيل فالاستلزام عبارة عن المناسبة الصحيحة للانتقال والتطبيق عبارة عن ايراد الدليل على وجه يوافق المدعى فالاختلاف بين التعريفين انما هو بالعبارة وبهذا التدفع ان تطبيق الشئ على الشئ على ما قيل عبارة عن جملة مطابقة بحيث يصدق عليه وشئ من الدليل والمدعى ليس بهذه الحيثية كما لا يخفى تأمل واعلم ان الدخول في الدليل بانه مشتمل على مقدمة مستدركة او انه محتاج الى مقدمة اخرى ونحوهما را جع الى منع الاستلزام في الحقيقة وهو ظاهر (والتقريب انما يتم) قال السيلكوتى في حواشى التصورات القطبية معنى تسمية الدليل او التقريب ان لا يكون مدخولا فيه فاذا كان اللازم من الدليل غير مطلوب والمطلوب غير لازم منه يقال ان تقريبه غير تام اولم يتم التقريب اولا تقريبا والكل بمعنى واحد ونفى التمام شائع فيه بناء على ان ورود الاعتراض لا يستلزم النفي وقال بعض المحققين انه من قبيل ذكر المألوم واردة اللازم وقيل انه لان التقريب سوق الدليل على وجه خاص وههنا تحقق السوق المذكور ولم يتحقق الوجه الخاص فلا يتحقق التقريب بتمامه ورد بان هذا من قبيل اشباه مفهوم الشئ بما يصدق هو عليه وليس للتقريب اجزاء ذهنية او خارجية حتى يقال تحقق بعض اجزائه دون بعض وقال بعض المحققين ولا يبعد ان يقال نفى تمام التقريب عبارة عن منعه لان التقريب انما يتم على الخصم اذا ثبت فينفي الشبوت والظهور ونفى التقريب نفسه دعوى عدسه وليس بمقتضى الخصم بل منصبه منع التقريب ونفى الشبوت وما قيل

انه لان السالبة تصدق بانتفاء الموضوع لغو كما لا يخفى فتأمل في هذا المقام (اذا كان ما يستلزمه الدليل عين الدعوى) كما اذا قلنا بعض الحيوان انسان لان بعض الحيوان ناطق وكل ناطق انسان فبعض الحيوان انسان هذا في الشكل الاول من الاقترايات الجملية وكذا في الاشكال الباقية وفي الاقترايات الشرطية والاستثنائيات (او) كان ما يستلزمه الدليل (ما يساويها) اى ما يعكس الى الدعوى مطلقا كما اذا قلنا لاثبات الدعوى المذكورة لان كل انسان متحرك بالارادة وكل متحرك بالارادة حيوان ينتج ان كل انسان حيوان وهو ينعكس بالمستوى الى بعض الحيوان انسان (او اخص منها) اى من الدعوى او مما يساويها ولو قال او اخص مطلقا من احدهما لكان اولى اما الاول فكما اذا قلنا لاثبات المذكورة لان بعض الحيوان ناطق اسود وكل ناطق اسود فهو زنجي ينتج ان بعض الحيوان زنجي وهو اخص مطلقا من الدعوى والاخص يستلزم الاعم واما الثاني فكما اذا قلنا لاثبات قولنا لاشئ من الانسان بحجر لان حجر جاد ولاشئ من الجاد بحجر ينتج لاشئ من الحجر بحجر وهو اخص من قولنا لاشئ من الحجر بانسان المنعكس الى لاشئ من الانسان بحجر والاخص مطلقا مما ينعكس الى المدعى اخص منه ايضا لان الاخص من احدهما متساويين اخص من الآخر كما لا يخفى واعلم ان النسبة بين القضايا انما تتصور بحسب التحقق فقط بخلاف المفردات وتفصيلها في كتب الميزان (واما اذا كان اللازم من الدليل اعم من الدعوى مطلقا) سواء كان اعم منها نفسها او مما يساويها كما اذا قلنا لاثبات لاشئ من الحيوان بحجر لان كل حجر جاد ولاشئ من الجاد بانسان ينتج لاشئ من الحجر بانسان وهو اعم من قولنا لاشئ من الحجر بحجر فهو اعم من عكسه ايضا ولم يذكره احالة على المقابلة (او من وجه) لم يتعرض للبيان لظهوره ومثاله كما اذا قيل لاثبات بعض الحيوان ناطق لانه فرس وكل فرس صهال ينتج بعض الحيوان صهال وهذا مبين للمدعى (فلا تقرب له) اى لهذا

الدليل (كما يقال) اى هذا امثاله او امثل مثالا (هذا انسان لانه متحرك
بالارادة وكل ما هو كذلك حيوان فهذا حيوان) فهذه النتيجة اعم
مطلقا من المدعى (او) يقال فى اثبات هذا المدعى (لانه مفرق
للبصر وكل ما هو مفرق للبصر ابيض فهذا ابيض) فهذه النتيجة
اعم من وجهه من المدعى لان قولنا هذا ابيض مجتمع مع قولنا هذا
انسان فى الانسان الابيض ويفترقان فى الزمى والحجر الابيض فهذا
الدليل وكذا ما قبله باطل لعدم الاستلزام ولما فرغ المصنف من بيان
المبادئ اراد الشروع فى المطالب فقال (ثم اعلم) ايها الطالب
الشارع فى علم الآداب او الصالح للخطاب و ثم هذه محتمل العطف
والابتداء وهو ظاهر (انك اذا قلت بكلام) اى اذا صدر منك كلام
والمراد الكلام اللغوى الصادر بالقصد والاختيار والتحقيق وحديث
ان القول المستعمل بالبلاء يكون بمعنى الحكم ممنوع الكلية كما لا يخفى
فلا يرد انه اذا استعمل القول بالبلاء يكون بمعنى الحكم وبه خرج
عن الكلام الانشائيات ان حل الكلام على المعنى الاصطلاحي
اى التركيب التام الخبرى ويخرج المفردات ايضا ان حل على المعنى
اللغوى اى ما يتكلم به مطلقا اشتمل على النسبية الخبرة اولا مع ان
كلامهما يتعلق به المؤاخذه باعتبار النقل كالاخبارات تأمل (فان قلت
هذه قضية مهملة وهى فى قوة الجزئية فلا تكون مسألة من مسائل
العلوم لانها لا بد ان تكون كلية على ما صرح به الشيخ) قلت
صرح الشيخ ايضا ان مهملات العلوم كليات ومطلقاتها ضروريات
فالمهملة فى قوة الكلية فى العلوم خاصة وقد يجاب بان ذلك مختص
بالعلوم الحكمية وفيه نظر لان الغرض من مسائل العلوم اشراج
فروعاتها بضم صغرى سهولة الحصول اليها وهذا الغرض لا يحصل
عند انتفاء كون كل من مسائل العلوم كلية فلا وجه بجعل المهملات
جزئية مطلقا حكيمية او غير حكيمية كما لا يخفى فان قيل صرح الشيخ
ان اجزاء العلوم كليات موجبات كليات فالشرطية لا تكون منها
قلنا ما هى من الاجزاء انما هو ما يستفاد من هذه الشرطية وهى

حلية موجبة كلية لاهي نفسها تأمل (فاما ان تكون ناقلا)
لا يخفى ان هذا بمعنى ناقلا فيه وهو المناسب لقوله او مدعى لان المدعى
لا يكون نفس الكلام بل معناه والمنقول قد يكون معنى الكلام
مع قطع النظر عن اللفظ بل هو الغالب وكون اللفاظ مطلقة
منقولا نادرا على ان تكون الظرفية مجازية من قبيل ظرفية
الدال للمدلول فلا يرد عليه انه يلزم ان يكون ايضا المدعى نفس
الكلام بل النقل كذلك اى حاكيا في ذلك الكلام عن الغير
بلا التزام باى وجه كان سواء كان بالسلب او بالاجاب بالسمع
او من الكتاب او حاكيا للكلام عن الغير كذلك على ان يكون هذا
الكلام غير الاول فلا يرد على شارح الحسنية ما اورد به بعضهم
فتدبر (فتطلب منك الصحة) اى صحة النقل ان لم تكن معلومة بالعلم
المناسب للمطلب لانها لو كانت معاومة فطلبها لا يليق بحال المناظر
من حيث انه مناظر لان عرضه اظهار الصواب (فتحضر) الكتاب
(المنقول عنه) ان كان النقل من الكتاب (او ثبتها) باى وجه
يتيسر لك ان كان بالسمع (او مدعى فيه) اى ملتزما للحكم سواء كان
منقولا او لا واما المنقول من حيث انه منقول فلا يتعلق به المواخذة
اصلا الا اذا نقله لتأييد بعض المقالة فيجئئذ توجه المواخذة المناسبة
للحقيقة المعبرة فيه لان توجه كل وظيفة باعتبار حقيقة في موردها
كما لا يخفى ثم ان صحة التقابل ههنا مبنى على ان العام اذا قوبل
بالخاص يراد به ما وراء الخاص وما قيل ان التقابل باعتبار حكم
خاص في الناقل وهو عدم التزام صحة منقوله وعدم تعلق المواخذة
فيه بخلاف المدعى فهو بيان لوجه اختيار التقابل لبيان صحة
التقابل فتدبر ثم المدعى من نصب نفسه لبيان الحكم اما بالدليل
او بالنيية وقيل لاثبات الحكم وفيه نظر من وجهين الاول ان المدعى
ثابت في نفسه لا بالدليل انما الدليل مبين له بناء على ان الدليل
مفيد للعلم ليس الا نعم يقال هذا المدعى ثابت بالدليل الفلاني عرفا
والثاني ان التنيية لازالة الخفاء دون الاثبات وبه صرح سيد المحققين

في مواضع من كتبه ولذا قيل ان الدخـل في التنبـه لا يجـدى نفعـا
وقال المولى عـصام الدين هو ما يقيد مطابقة النسبة للواقع سواء
كلن الحكم بها يديها ظاهرا او محتاجا الى ازالة الخفاء او نظريا وفيه
انه تفسير بالاعم كما لا يخفى ثم انه اختار مدعيا على معلا لان الشخص
ما لم يقم الدليل لم يصـر معلا لان التعليل تبين حلة الشئ فلا يشمل
المدعى الذى لم يستدل بعد مع ان في مقابلته وظائف سياى بيانها
ان شاء الله تعالى (دعوى صريحة) مذكورة ملفوظة حقيقة
(اوضعية مستفادة) مفهومة بحسب القرائن (من قيود الكلام)
ومثلها دعوى الحصر المفهومة بقريضة السكوت في معرض البيان
وانما لم يذكر وظائف المدعى ههنا مع انه المناسب لما سبق لانه
لو ذكرها ههنا لوقع اطولها وانشاعها فصل كثير بين شقوق
التريد فخرج الكلام عن الانتظام كما لا يخفى (او معرطا) فيه تعريفا
لفظيا وتنبهيا او حقيقيا واسميا (او مقصدا) فيه تقسيما حقيقيا
او اعتباريا وسيجي تفصيل الكل ان شاء الله تعالى (فصل)
اى هذا فصل في تفصيل وظائف المدعى ويقال في هذا المقام
انه لاحظ له من الاعراب مثل العلامات الفاصلة بين آيات القرآن
وتفصيل هذا المقام على وجه يحصل منه المرام في نتائج النظر على
الدرر والفرز فليراجع (ان كنت مدعيا فاما ان تشتغل بالاستدلال
عليها او لم تشتغل فان لم تشتغل بالاستدلال عليها) اى على
الدعوى الدال عليها قوله مدعيا (فهناك) اى في مقام علم
الاشتغال به (للسائل) هو مأخوذ من سئل عنه وهو الجبارى
في اصطلاح القوم لا من سأله المعروف وهو ظاهر (ثلاثة مناصب)
اى ثلاثة اصول قال في المختار نصب الشئ اقامه ويايه ضرب
والم نصب على وزن المجلس الاصل او ثلثة محال عداوة قال في الصحاح
النصب العداوة تقول نصبت لفلان نصبا اذا عادته ويجوز ان يكون
من باب التشبيه وهو الاوجه النصيب (الاول) اول الشئ جزئه
الاسبق وهو افعال بدليل صحة من كما تقول اول من كذا ويجمع
(على)

على أوائل ذكره ابن خالويه وفي الجمهرة هو فو عل ليس له فعل
والاصل و وول قلبت الواو الاولى همزة وادغمت احدى الواوين
في الاخرى وفيه تفصيل ليس هذا محله (طلب الدليل عليها
بان يقول) السائل (هذه) الدعوى (غير مسلمة او) هذه الدعوى
(مطلوبة البيان او ممنوعة) سواء كان (مجردا) اى عاريا عن السند
ووجه التفسير بهذا هو ان التجريد يقتضى سبق الوجود ولا وجود
ههنا قال الفاضل الهندي في شرح الكافية وقد ينزل الامكان
منزلة الوجود كما في قولهم ضيق في الركبة وسبحان الذي صغر جسم
البعوضة وكبر جسم الفيل وقوله تعالى امتنا اثنتين واحيتنا اثنتين
بسمية العدم الاصلى اماتة وهى ههنا من هذا القيل (او مستندا)
اى مقارنا للسند وان كانت الدعوى بديهية خفية بخلاف الجلية
والمستقرة على ما سيجي ان شاء الله تعالى (واستعمال لفظ المنع)
وكذا المناقضة والتفرض التفصيلي وما يشق منها (فيه) اى
في طلب الدليل على الدعوى وكذا في طلب بيان النقل (مجازي)
من قبيل استعمال لفظ الكل في الجزء وهو مطلق طلب البيان
وكذا اطلاق السند على ما يقوى المناقضة المجازية واطلاق الشاهد
عليه على طريق التجوز كما افاده بعض الفضلاء (ولذا) اى ولكون
استعمال لفظ المنع فيه مجازيا (اشتهر بينهم انه منع مجازي لغوي)
وهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به الخطاب
لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادته كلفظ الاسد في رأيت اسدا
في الحمام ثم انه ظهر بهذا ان مراد العضد من ان النقل والمدعى
لا يمتعان الاجازا انه لا يستعمل لفظ المنع فيهما الا بطريق التجوز
لا ان المنع في معناه الحقيقي والمجاز في النسبة حتى يرد عليه ان منع النقل
باعتبار دليله ليس على ما ينبغي لان اثباته بالتصحیح ولا دليل فيه بحسب
الظاهر غالبا بخلاف المدعى المدلل فان منعه راجع الى دليله اما
بطريق المجاز الحكمي او الخدفي فكان المصنف اراد بهذا بيان
الاشارة الى الجواب عن الاراد المذكور لكن يتجسد عليه بعد

هذا ان المجاز باقسامه يجري في المدعى دون النقل فان فيه لايجرى
 الا المجاز بالطريق المذكور فجمع ما هو مخصوص بالحكم مع ما هو
 عام الحكم في مسألة واحدة مستكر جدا اذ يلزم احد الامرين
اما توهم خصوص الحكم فيهما او عمومهما كما لا يخفى (واما استعمال
عدم التسليم) اى استعمال اللفظ الدال على نفي التسليم ففي كلامه
 مسامحة بناء على ظهور المراد (وطلب البيان) بان يقال في الاول
 لانسلم انه كذا وهذا غير مسلم او نحوهما وفي الثاني اطلب منك
 بيانه او هذا مطلوب البيان (فلا يجوز فيهما) لا يخفى ان الاولى
 فلا يجوز فيه وهو ظاهر وفي تصريحه بهذا مع انفهامه مما سبق
 رد على شارح الحسينية حيث جعل هذه الالفاظ ككلمات مجازات
 وقد يجاب عنه بان مراده ليس ان هذه الالفاظ مجازات لقوية في طلب
 البيان بل ان المناقضة مجاز لغوي فيما يطلق عليه هذه الالفاظ
 من طلب البيان وفي قوله ومأل الكل ان هذا مطلوب البيان اشارة
 الى ما ذكرنا فنفطن النصب (الثاني النقض) الاجالى (الشبهى)
 قد يقال ان النقض وكذا المعارضة غصب غير مسموع لانه استدلال
 وهو حق المعلن وليس للسائل الا المطالبة ويجاب بان الكلام مبنى
 على مذهب مجوزى الغصب لا يقال ان الغصب جائز عند الضرورة
 لانا نقول لا ضرورة ههنا اذ السائل لا يتجاوز عما ان يكون مرددا
 في حكم المدعى والنقل او يحكم بفساده واما يا كان يمكن منعه وطلب
 بيانه بخلاف النقضين التحقيقين وقوله الشبهى من قيل نسبة
 الخاص الى العام الذى هو الشبه مع قطع النظر عن موصوفه
 كما يقال زيد انانى والازم نسبة الشئ الى نفسه في الخارج
 لان النقض المذكور هو الشبه بالنقض الحقيقى في مجرد الابطال
 بخصوص الفساد فان النقض الحقيقى ابطال الدليل بالتخلف او بلزوم
 فساد مخصوص والنقض المجازى ابطال الحكم بخصوص الفساد
 كما لا يخفى (وهو ان يبطل) السائل (هذه الدعوى) التى انت تدعيها
 من غير اشتغال بالاستدلال عليها (ببيان استلزامها شيئا من الفسادات
) كالدور)

كالدور) وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمرتبة ويسمى الدور المصرح كتوقف (أ) على (ب) وبالعكس او بمراتب ويسمى الدور المضمركتوقف (أ) على (ب) و (ب) على (ج) و (ج) على (أ) وهو بكلما نوصيه باطل كما اذا قال المدعى مطلق العلم نظري يمكن تحديده فيقول السائل هذا باطل لاستلزامه الدور فان غير العلم انما يعلم بالعلم فلو علم به لزم الدور فكل ما هذا شأنه باطل (والتسلسل) وهو ترتيب امور غير متناهية وهو في جانب الاعمال باطل بالاتساق وفي المعلولات بان لا تنقف بل يكون بعد كل معلول معلول آخر فيه خلاف بين المتكلمين والحكماء واما التسلسل في الامور الاعتبارية فغير ممنوع وبيان الكل في علم الكلام (من غير تقدير دليل من جانبك عليها) لانه اذا كان بتقدير دليل كذلك يكون معارضة تقديرية فظهر من هذا ان الفرق بينهما انما هو بتقدير الدليل وعدمه قال شارح الحسينية الفرق بينهما هو ان المعارضة التقديرية ابطال الثقل والمدعى بواسطة اثبات انقيض وبملاحظة الدليل الفرضي والتقصض ابطالهما بدونهما وفيه بحث من وجوه اما اول فلان التقصض الشبهى ليس هو الابطال مطلقا بل الابطال بخصوص الفساد تأمل واما ثانيا فلان الابطال بواسطة اثبات الاخص من النقيض او المساوى بتلك الملاحظة معارضة تقديرية ايضا نعم ان هذا مستلزم له ضرورة استلزام الاخص الاعم واحدا المتساويين الاخر واما ثالثا فلان تلك الوسطة تدبر واجبة فيها بل يجوز الابطال اولا بان يقال قوله هذا اوكون ذا كذا باطل لانه كذا وكذا واما رابعا فلان عدم تلك الوسطة غير واجب في التقصض بل يجوز فيه الابطال ايضا بواسطة اثبات التقصض وكلامه مشعر بدينك الوجوبين فالحق ان الفرق بينهما انما هو بوجوب تلك الملاحظة فقط في المعارضة وعدمها في التقصض فتأمل ثم ان المصنف لم يذكر التقصض في الثقل وتصويره كما اذا قلنا قل احد عن الفلاسفة حشر الاجساد فيقول السائل هذا الثقل باطل لانه حناف لمذهبيهم

وكل نقل كذا فهو باطل واما النقض بالتناقض بالذهب الساقل فليس
 موجهها الا اذا التزم حكم المنقول وهذا ظاهر المنصب (الثالث
 المعارضة التقديرية) من قبيل النسبة الى اللازم لان تقدير الدليل لازم
 لتلك المعارضة اذ لا تنفك هي عنه كما لا يخفى (وهى اقامة الدليل على
 خلاف تلك الدعوى) او النقل (بان يفرض) السائل (ويقدر)
 عطف تفسيره (دليلا من جانبك عليها) اى على تلك الدعوى
 التى ادعيتها فيقال به بدليل يثبت خلافها وتصويرها فى المدعى
 فكما اذا ادعى احد تركيب الجسم من الاجزاء التى لا تجزى فيقول
 الحكميم ان مدعاه هذا وان فرض ان عندكم دليل يدل عليه لكن
 عندنا دليل على خلافه او يقول لكن عندنا ما ينفيه او ينفيه وهو انه
 لو امكن تركيب الجسم منها لا مكن وقوع جزء بين جزئين او على
 ملتقاهما والتالى باطل والمسئلة الى آخر ما ذكر فى كتب الحكمة
 وتصويرها فى النقل فكما اذا نقل احد من الاشاعرة انهم قالوا
 بامتناع رؤية الله تعالى فيقول السائل ان نقلك هذا وان فرض
 عندك دليل يدل عليه لكن عندنا دليل قائم على خلافه وهو انهم
 صرحوا فى عامة كتبهم بان رؤية الله تعالى جائزة واقعة للمؤمنين
 فكل نقل هذا شأنه فاسد قال شارح الحينية واما المعارضة
 الحقيقية والنقض الحقيقي والمنع المجازى العقلى والخذ فى والحقيقى
 فلا يتعاق بالمدعى الغير المدلل والنقل لان الكل يقتضى الدليل وهو
 غير موجود ههنا وفيه انه انما يتم ان لو ثبت ان هذه الاشياء تقتضى
 دليلا محققا مذكورا ولا تصح عند الدليل المقدر لكنه لم يثبت بهد
 بل الظاهر صحتها عنده ايضا لان المقدر فى حكم الملفوظ بل قوله
 الا ترى اذا اشتغلت بالدليل على النقل ولو كان نادرا مصرحاً به
 او مشارا اليه او على المدعى آه اشارة الى ما قلنا (اللهم الا ان يسأل
 ان الدليل ههنا اعم من المقدر والملفوظ لكن الكلام فيما لم يوجد
 فيه دليل اصلا لالفاظا ولا تقديرا تأمل) ولفظ النقض والمعارضة
 مجاز فيهما ايضا) مفعول مطلق لا ض المقدر بمعنى رجوع احوال

تخذف عاملها وصاحبها وشرط استعماله ذكر شئتين متوافقتين
في حكم يمكن استغناء كل منهما عن الآخر على ما بين في محله ثم
ان كونهما مجازين بطريق استعمال لفظ الكل في الجزء كما في المنع
ويجوز ان يكون في الكل بطريق اطلاق اسم المقيد على المطلق
كما في اطلاق الاشقر على شفة الانسان او بطريق الاستعارة ويؤيده
وصف النقض بالشيء بان سببه في الاول طلب الصحة او طلب
الدليل على النقل او المدعى الغير المدلين بالنع الحقيقي الذي هو طلب
الدليل على المقدمة المعينة او مطلقا على المذهبين في مطلق طلب
البيان ويستعمل لفظ المنع الدال على الثاني في الاولين على طريق
الاستعارة المصروفة وان يشبه في الثاني ابطال النقل او المدعى
بالنقض الحقيقي الذي هو ابطال الدليل بخصوص الفساد بجماع
ان يكون الشاهد بخصوص الفساد وان يشبه في الثالث اقامة الدليل
على خلاف النقل والمدعى بالمعارضة الحقيقية التي هي اقامة الدليل
على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل بجماع كونهما بدليل الخلاف
على طريق الاستعارة التصريحية فيهما ايضا وهذا كله ظاهر
كما لا يخفى (مثال هذه الابحاث) المذكورة من المنع والنقض والمعارضة
المجازيات (ان تقول) انت ايها المدعى (هذا التصنيف يجب
تصديره بالحمد و) الحال انك (لا تشتغل بالاستدلال عليها) اي على
دعواك هذه (فيتوجه عليك) من طرف السائل (منع هذه الدعوى)
اي طلب الدليل عليها بان يقول لانسلم ان هذا التصنيف بما يجب
تصديره بحمد الله تعالى كيف انه ليس بذى بال او يقول وانما يجب
تصديره بالحمد ان لو كان ذا بال (او) يتوجه عليك من طرفه
(نقضها) اي ابطالها بفساد مخصوص بان يقول هذا باطل لانه
مستلزم للتسلسل لان الحمد نفسه امر ذو بال فيجب تصديره بحمد
آخر وهو ايضا كذلك فيتسلسل (او معارضتها) اي اقامة الدليل
على خلافها بان يقول ان دعواك هذه وان فرض عندك دليل
يدل عليها لكن عندنا ما ينفيه وهو ان الحديث الشريف لا يدل

هل الوجوب اوائه وارد في البسطة وهكذا مما ينبغي تفصيله ان شاء الله تعالى (وان اشتغلت بالدليل عليها) اي بايراده على تلك الدعوى (فهناك ايضا للسائل ثلثة مناصب) المنصب (الاول المنع الحقيقي) ويقال له المناقضة والتقصص التفصيل كذا نقل عنه اما تسميته مناقضة فلاستلزامه الابطال في بعض الموارد فانها في اللغة ابطال احدا لقوانين بالآخر واما تسميته نقضا تفصيلا فلعلته بالمقدمة المعينة المفصلة كما في الحواشي لطا شكبرية والحقبي منسوب الى الحقيقة وهي اما فاعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت ومنه الحاققة لانها ثابتة كائنة لاحالة واما بمعنى فاعول من حققت الشيء اذا اثبتته فيكون معناها الثابتة او المثبتة في موضعه الاصلى واتناء للتأنيث في الوجه الاول ولنقل اللفظ من الوصفية الى الاسمية في الوجه الثاني كما في نطيجة واكلة لان فعلا بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث هذا عند الجمهور وقال السكاكي انها للتأنيث في الوجهين لانه صفة جارية على موصوفها والتقدير كلمة حقيقة وانما يستوى المذكر والمؤنث في فعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوفه نحو رجل قتل وامرأة قتل والا فالتأنيث واجب رفعا للالتباس نحو مرت بقتيل بنى فلان وقتيلة بنى فلان وفعيل بمعنى فاعل يذكرو يؤنث مطلقا وهي ههنا عبارة عن الاستعمال في المعنى الوضعي فتكون النسبة من قبيل نسبة السبب الى سببه كما لا يخفى (وهو طلب الدليل على مقدمة معينة) من دليل آخر كلا او بعضا ومنع الكل عبارة عن كل واحدة بعينها دون المجموع من حيث هو المجموع اذا لا يمكن اقامة الدليل عليه حتى يطلب وايضا انه ليس مما يتوقف عليه صحة الدليل حتى يكون متعده على قانون التوجيه اذا المقدمة هي ما جعلت جزء قياس او حجة او ما يتوقف عليها صحة الدليل والمجموع ليس شيئا منهما ولم يذكر التنبيه اما لان الدليل هو الاصل وكثير الوقوع وشايع الاستعمال وان المناظرة فيه كثيرة النفع بخلاف التنبيه اولاته مال الى ان المناظرة لا تجري في التنبيهات ويمكن ان يقال ان فيه حذف (المعطوف)

المعطوف والتقدير طلب الدليل والتبيين والمراد من الطلب هو الطلب من المستدل كما هو الظاهر المتبادر لا مطلقا أي سواء كان بنفسه أو من المستدل على قياس ما ذكره المولى عصام الدين في طلب صحة النقل كما قيل وتعين المقدمة المتنوعة مذهب الجمهور من المحققين وأما عند بعضهم فإنه ليس بشرط وتحقيقه في الحواشي التحجية ثم إن المراد بالطلب ما هو على سبيل الدخول أما الطلب على سبيل الاستفسار فليس يمنع عند المناظرين (واعلم أن المنع معنى آخر يعم المناقضة والنقض والمعارضه وهو الدخول في مقابلة الدليل سواء كان بطريق المطالبة أو الإبطال كذا في تقرير القوانين (بأن يقال صغرى دليلك هذا أو كبراه أو شرطيته أو مقدمته الواضحة أو الرافعة أو تقريريه متنوعة) فيه أن اسناد المنع يحتاج إلى تجريد معنى المنع عن المقدمة واستعماله في طلب الدلائل لئلا يلزم التكرار وهو مجاز من قبيل ذكر الكل وإرادة الجزء إذا تجريد استعمال اللفظ في جزء معناه فلا يتصور كون المنع حقيقة ويمكن أن يجاب عنه أنه من باب وضع المنظر موضع الضمير فالأصل مطلوبة الدليل عليها فلا يكون مجازا لأن الضمير عبارة عن المقدمة لا يقال هذا لا يشفي لأن الضمير عبارة عن فرد المفهوم الكلي للمقدمة المذكورة في تعريف المنع فالتجريد فيه عن ذلك المفهوم الكلي لا نقول ماهية المنع عبارة عن مفهوم كلي وهو لا يتعلق بشيء من المقدمات بل المتعلق هو فرد ذلك المفهوم الكلي ويمكن أن يجاب عنه أيضا بأنه محمول على التأكيذ لأعلى التجريد وأيضا أن المنع ههنا بمعنى الدخول والرد لا بمعنى طلب الدليل لما عرفت أن له معنى آخر أعم وما قيل أن المراد من كون المنع حقيقيا كون نسبته حقيقية ولأمانع كون النسبة حقيقية عند مجازية الأطراف على ما بين في محله تأباه المقابلة على أن منع النقل والمدعى الغير المدلين حقيقى بهذا المعنى أيضا كما لا يخفى فتأمل (وذلك) المنع (أما مجرد) عارض السند غير مقارن له ابتداء (أو مع السند) ويقال له المستند أيضا كما في آداب المسعودى والأول أشهر والشاهد وهو أقل

استعمالا منهما (وهو في المشهور على ثلاثة أنحاء) أي أنواع (الاول)
 لانسلم انه كذا (لم لا يجوز ان يكون كذا الثاني انما يلزم هذا) ان
 (لو كان كذا وهو ممنوع الثالث) لانسلم (هذا كيف والامر كذا الكن
 قد يذكر السند في صورة الدليل تنبيهها على قوته) قال في الحواشي
 التحليلية ذكر هذه الثلاثة اكثر استعمالا واشهر ورودا في مواضع
 الاستعمالات والافقد يورد السند في صورة الدليل بل المنع نفسه
 قد يورد في صورة الدعوى مبالغة في وروده مثال المنع المجرد قول السائل
 لانسلم الصغرى عند قول المعلن الزكوة واجبة في الحل لانه متناول
 النص وهو قوله عليه السلام "ادوا زكوة اموالكم وكل ما هو متناول
 النص فهو مراد فالحل مراد ومثال المنع مع المسند قول السائل
 في رد قول المعلن ما فيه مبدأ ميل مستدرا من ان يكون فيه بل
 مستقيم والالكانت الطبيعة الواحدة مقتضية لاثنتين متنافيتين والتالي
 باطل فكذا المقدم لانسلم بطلان التالي لم لا يجوز اقتضاء الطبيعة
 الواحدة اثنتين مختلفتين بحسب شرطين مختلفين او قوله وانما يكون
 باطلا ان لو لم يكن اقتضاؤها لهما بحسب شرطين مختلفين او قوله
 كيف يكون ممثعا والحال انه ممكن بحسب شرطين كذلك وبيان
 اصل المدعى على وجه التحقيق غير ملتزم ههنا اذ الفرض كاف
 في التمثيل كما لا يخفى (والسند ما يذكره لغرض تقوية منعه) لا يخفى
 ان في تعبيره بالغرض اشارة الى ان التقوية في نفس الامر غير لازمة
 بل الزعم كاف في الاستناد وان المراد بالفرضية هو الفرضية في نفس
 الامر فلا ينتقض التعريف طردا ولا عكسا كما توهم وانما عدل
 عن تعريف محمد العمرقندي وهو ما يكون المنع مبنيا عليه لصدقه
 على تخلف الحكم لان منع الدليل بعد تمامه مبني عليه وكذا
 على المعارضة لان منع المدلول مبني عليها وقد يجاب بتخصيص
 المنع بمنع المقدمة وفيه انه مع كونه خلاف الظاهر يرد المعارضة التي
 في المقدمة ويمكن ان يجاب عنه بان المقدمة حيثيتين حيثية كونها مقدمة
 للطلوب وحيثية كونها مطلوبة في نفسها واراد المعارضة فيها

(باعتبار)

باعتبار الحيثية الثانية لا الاولى فلا اشكال بقى ههنا شئ انه يرد عليه ايضا انه يقتضى ان يكون الكلام على السند مطلقا موجهها لاستدعاء انتفاء المبني عليه انتفاء المبني قطعاً واجيب عنه بان معناه فيثابه ومؤيداً بسببه وفيه انه صرف العبارة عن الظاهر ومقسام التعريف بأباه وانه لا يتناول التعريف للسند الاًم حيثئذ اذ لا تأيد هناك الا ان يرد بالتأيد الاًم من الواقعي والزمعي وقد يفسر بما يكون صحيحاً لورود المنع وفيه انه مستلزم لبطلان المنع المجرد وهو ظاهر وقد يعرف بما يلزم من جوازه ورود المنع وهو منقوض بالسند الاًم فتدبر (وهو) اى السند بحسب الواقع والا فالمانع لا يأتي بالسند الاًم المساواة في الأكثر (اما مساو المنع اعني نقبض المقدمة المنوعة) لا خفائها وفيه اشارة الى ان قولهم هذا السند مساو للمنع مجاز في النسبة والمراد انه مساو لنقبض المقدمة المنوعة للابسة بين المنع و بين تلك المساواة اذ المنع كانه مكان لها كما في تحرير القوانين قال المحقق ميرالفكي المشهور ان مساواة السند للمنع انما تعتبر بالتباس الى المقدمة المنوعة بالمعنى المشهور في النسبة بين القضايا وكذا العموم والخصوص وربما يقال ان المساواة وسائر النسب بين السند والمنع يعتبر بالتباس الى خفاء المقدمة المنوعة الذي بناء المنع عليه سواء كان منع نقبض المقدمة المنوعة من قبيل التصورات فالنسبة بينهما ليست على ما ينبغي (اللهم الا ان يرجع خفاء المقدمة الى القضية يانه في تقديره هذه المقدمة خفية عندي وقد يقال ان السند ايضا من قبيل التصورات لا جواز القضية لانفسها وفيه ما لا يخفى تأمل ثم ان النسبة بين النقبض و بين الخفاء عند المانع عموم وخصوص من وجه (فان قلت قد قيل ان كل سند مساو لنقبضين فهو مساو لخفاء المنوع عنده وكذا الحال في سائر الاسانيد فلا يتعين بينهما العموم من وجه) قلت ان في السند قولين الاول انه بنفس الشئ المذكور مع المنع والثاني انه جواز ذلك الشئ عند المانع فعلى الاول نسبة السند الى نفس النقبض وعلى الثاني الى جواز انقبض عنده

فما قيل معنى على القول الثاني لان جواز النقيض عنده مساو لخفاء
 المنوع عنده فتكون نسبة السند الى النقيض مثل نسبته الى الخفاء
 لانه لا بد ان تكون نسبة الشيء لاحد المتساويين مثل نسبته للمساوى
 الآخر واما العموم من وجهه فين نفس النقيض والخفاء عند المانع
 لا يقال فعلى الاول لا يكون السند المساوى للنقيض مفيدا لانه
 لا يستلزم الخفاء عنده ومدار المنع عليه حتى لو كان المنوع واضحا
 عنده ولو بالجملة المركب لكان منعه مكبرة وكذا الاخص
 من النقيض لانا نقول كون السند مفيدا على هذا القول مشروط
 بجواز النقيض عنده على ان السند سبب لتقوى المنع بعد وروده
 على ما ذكره المحققون والمراد بوضوح المنوع عند المانع هو
 ان يكون المنوع مسلما عنده مجزوما به بسبب من الاسباب مطلقا
 مثال السند المساوى لخفاء المنوع عند المانع كما اذا منع السائل
 مقدمة من مقدمات دليل المستدل يستدل بقوله كيف وهي عندي
 غير واضحة ومثال الاعم منه مطلقا كيف وهي غير ثابتة عندي
 ببرهان ومثال الاخص مطلقا كيف وانا متردد فيها ومثال الاعم
 من وجهه كيف ولم اجزم بخلافها ويجب ان يكون هذا السند
 مساويا واخص في زعم المانع وان كان غيرهما في الواقع (واعلم
 ان جواز السند المساوى للنقيض عند المانع سند مساو للخفاء عنده
 وكذا الحال في الباقي كما افاده بعض المحققين على ما فهم ايضا مما سبق
 (واما اخص منه مطلقا واما اعم منه مطلقا او من وجهه) ومن جم
 كل من هذه النسب المذكور في كتب البرهان (كما اذا قيل هذا الشيء
 لاناطق لانه لا انسان وكل لا انسان لاناطق فنع) على صيغة الماضي
 المعلوم عطف على قيل (السائل) فاعله (صفراء) اى قوله لانه
 لا انسان (فان استدل بانه كاتب) بان يقال لا نسلم انه لا انسان
 كيف وانه كاتب (فالسند مساو) لنقيض المنوع اعني انه انسان
 (و) ان استدل (بانه رومى) بان يقول كيف وانه رومى (فاخص و)
 ان استدل (بانه حيوان قاعم مطلقا) من نقيض المقدمة المنوعة

وانت خير بانه لو قيد الاخص ايضا بقوله مطلقا لكان اولى (و) ان اسند (بانه ايض فاعم من وجهه) لا يخفى انه يرد على حصر القسمة السند الذى يكون بينه وبين المنع لزوم من احد الجانبين فقط لكن لا ينفك احدهما عن الآخر والسند الذى بينه وبين المنع تلازم الا ان المساوى يشملهما ويرد عليه انه يجوز ان يكون السند اخص من وجهه من نقيض المنوع ومسار الخفاء او اعم مطلقا من خفاءه بناء على ما اسفلناه الا انه لا نظر للص في الخفاء كما عرفت ويرد عليه السند المبين ويجاب بان الحصر استقرائى وتحقق وقوع السند المبين في كلام المناظرين غير معلوم وتخصيص القسم بالتعديبه بأباه جعل الاعم مطلقا من الاقسام على ان الضمير عبارة عن السند المعروف بما يشمل الكل لما عرفت ان التقوية الواقعة غير لازمة والا فينحصر السند في المساوى والاخص مطلقا فان المانع لا يأتى للسندية الا بالمساوى او الاخص في زعمه وان كان هو في نفس الامر غيرهما وكذا يرد عليه السند الذى يكون عين نقيض المقدمة المنوعة كقول السائل لم لا يجوز ان لا يكون زوجا وان يكون فردا عند قول المعلل هذا منقسم بمنساوين لانه زوج وكل زوج ينقسم بمنساوين ولا يخفى ان السند المذكور نقيض الصغرى واجيب بالبناء على القول الثانى من القوانين السابقين في السند وفيه تأمل (ولا ينفك السائل الاستناد الاولين) اى السند المساوى والاخص مطلقا اما الاول فظاهر واما الثانى فلان ثبوت الاخص يستلزم ثبوت الاعم وان لم يستلزم انتفاؤه انتفاء الاعم بخلاف الاعم مطلقا اذ لا دلالة له على الخاص باحدى الدلالات الثلاث فلا يستلزم ثبوته ثبوت الاخص فلا يفيد المانع وايضا يجمع المقدمة المنوعة فلا يكون ملزوما لنقيضها وكذا الاعم من وجهه وهو ظاهر (ولا) ينفع (المعلل الا بطلال المساوى) وهو ظاهر فان قلت ان المتساويين لا ينفك احدهما عن الآخر فاما لا ما يمنع انفكاك احدهما عن الآخر على ان لا يكون التساوى بمعنى اللزوم في مصطلح اهل الفن كما وهم

لان مرجعه على ما في حواشي التهذيب المحقق مير الفخري الى موجبتين
كليتين مطلقتين عامتين لا ضروريتين مطلقتين اذ الظاهر توافق
اصطلاحين عند تقارب العلمين فيرد انه على هذا يكون ابطال السند
المساوي غير نافع للعلل اذ لا يلزم من نفي السند انتفاء النقيض فلا يثبت
المنوع فلذا قيده بعضهم باللازم وبعضهم قصر عليه ولم يذكر
المساوي ولا فرق في ذلك بين كون السند نفس الشيء المذكور مع
المنع او جوازه لا يقال ان مساواة السند للمنوع مساواته لنتيجه المقدمة
المنوعة ومن المعلوم بالضرورة ان انتفاء النقيض يستلزم ثبوت
المنوع لامتناع خلو نفس الامر عن النقيضين ولا شك ان انتفاء
السند ملزوم لانتفاء النقيض وانتفاؤه ملزم لثبوت النقيض الآخر
وهو المنوع وملزوم الملزوم ملزوم فيكون انتفاء السند ملزوما
لانتفاء نقيض المقدمة المنوعة وهو المطلوب لانا نقول هذا فرع
ملزومية انتفاء السند لانتفاء النقيض وهو اول البحث والكلام فيه
قلت المساوي بين المعينين يوجب الدوام بين نقيضيهما فالمساوي
بين السند والمنع يستلزم الدوام بين انتفائيهما وقد قالوا ان الدوام
لا ينفك عن الازوم ولذا يقال في تصوير المساواة كلها تحقق هذا
تحقق ذلك وبالعكس كما لا يخفى (او الاعم مطلقا من نقيض المقدمة
المنوعة او من وجه من عينها اذ يابطا لهما يبطال نقيض المقدمة
المنوعة فيثبت عينها) لاستحالة ارتفاع النقيضين اما ابطال السند
الاعم من وجه من نقيض المنوع فهو غير مفيد للعلل اصلا
بل يضره وذلك اذا كان اعم مطلقا من عين المنوع كما اذا قال المعلن
هذا حيوان لانه انسان فقال المانع لانسلم انه انسان فلم لا يجوز
ان يكون جسميا فابطال هذا السند يضر المعلن لان بطلان الاعم
ملزوم لبطلان الاخص بخلاف ما اذا قال المعلن هذا بقرة لانه حيوان
وقال المانع لانسلم انه حيوان كيف وانه لا انسان فهذا اعم مطلقا
من نقيض المنوع ومن وجه من عينها فابطال هذا السند نافع
كما ذكره المصنف وهو ظاهر واما السند الاعم من وجه من عين
(المنوع)

المنوع ومن نقيض المنوع ايضا كما اذا قال السائل في المنع المذكور كيف انه ايض فلا يضر ابطاله للعسل كما لا يفسده واما السند الاعم مطلقا من العين والتقيض فابطاله يضر المعلن اذا بطلاله يبطل العين لا استلزام انتفاء حيثذاتفاء المنوع كما اذا قال المانع في منع انه ليس بجبان لانسلم انه ليس بجبان لم لا يجوز ان يكون ما يمكن ان يخبر عنه فهذا السند كما انه اعم مطلقا من نقيض المنوع كذلك اعم مطلقا من عينه ايضا لان المنوع موضوعه امام وجود واما معدوم لانه لكونه سالبة لا يستدعي وجود الموضوع على ما بين في محله وكل منهما يمكن ان يخبر عنه قطعاً فكما تحقق عين المنوع تحقق السند المذكور بدون العكس الكلي اذ السند المذكور يتحقق مع نقيض المنوع ويتحقق حيثذ عينه قيل لا يمكن ابطال هذا السند لاستلزامه ارتفاع النقيضين والجواب ان ابطال شيء اقامة دليل على بطلانه وما يستلزمه ليس الا اقامة نفسها بل الدليل فلا يلزم المحال حيثذ الا من الدليل ولا شبهة في امكان اقامة الدليل القاسد صورة ومادة او صورة او مادة فقاية ما في الباب انه به يعود السائل وينقض ذلك الدليل باستلزامه المحال المذكور كذا ذكره بعض المحققين قال المحقق ميرالفقي النسبة المعتبرة في السند لو كانت بالقياس الى خفاء المقدمة المتنوعة لا يلزم ان يكون السند الاعم مجامعا لتلك المقدمة ضرورة ان تحقيق معنى العموم على هذا انما يقتضي كونه مجامعا لوضوح المقدمة المتنوعة وهو لا يستلزم صدق المقدمة المتنوعة كما في اغلاط الحس الا انه على تقدير كون السند مجامعا لوضوح المقدمة المتنوعة يضر ابطاله بالمعلل اذ يبطل بسببه وضوح مقدمته فلا يثبت دعواه واما ابطال السند الاخص مطلقا فغير مفيد قطعاً لما عرفت ان انتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم فلا يستلزم ذلك الا بطلان بطلان التقيض فلا تثبت المقدمة المتنوعة قال في تقرير القوانين ان قلت المنع المجرد موجه فاذا بطل السند يبقى المنع مجردا محتاجا الى الدفع ايضا فلا يكفي ابطاله في بطلان

المنع قلت ان لم يستلزم ابطاله بطلان المنع فالامر كذلك والايثبت
 عين المتنوع فيسقط المنع بالكلية (واما منع المدعى المدلل فراجع
 الى دليله مجازا) اما عقليا او حذفا او لغويا اما الاول فكما اذا استند
 منه الى المدعى واراد منع مقدمة من دليله بان قال مدعاك هذا ممنوع
 مریدا منع مقدمة دليله فهذا الاسناد مجاز عقلي من قبيل النسبة
 الى السبب بما حقه ان ينسب الى السبب لكن المنع حقيقة لغوية
 وكذا المدعى واما الثاني فكما اذا قال ذلك وقدر فوق المدعى مضافا
 الى الدليل او مقدمة فان المجاز حيثئذ في الحذف لكن المنع والمدعى
 والنسبة حقيقتان واما الثالث فكما اذا اراد من المدعى مقدمة
 من مقدمات دليله بطريق ذكر السبب واردة السبب على المجاز
 المرسل فان المدعى مجاز لغوي لكن المنع حقيقة لغوية والاسناد
 حقيقة عقابية لكن هذا القسم ربما يشبه بالاول فلذا لم يذكره
 الاقدمون ثم ان هذه المتنوع راجعة الى منع مقدمة غير معينة ومع
 هذا هي كثيرة الوقوع في كلام المحققين فلعل هذا مني على رأى
 من يجوز مطالبة الدليل الا ان توجد هناك قرينة تدل على المعينة
 تدبر (ولا تمنع المقدمة البديهية الجلية) بشاهد او بدونه واما الخفية
 فتتمع بشاهد لا بدونه وقيل يجوز منعها بدونه ايضا وهو مختار محمد
 الدارندوى والاول مختار جمهور المحققين (ولا للمقدمة المعلومة بالعلم
 المناسب للمطلب) بان كان العلم المتعلق بالمطلب يقيني يقينيا والمتعلق
 بالظني ظنيا وبالتقليدي تقليديا فهذا معنى مناسبة العلم للمطلب
 فاذا كان العلم المتعلق بالمقدمة اليقينية يقينيا يعنى اذا كانت تلك المقدمة
 اليقينية معلومة للناظر يقينا فلا يجوز له منعها مطلقا وكذا اذا كان
 العلم ظنيا عند كون المقدمة من الظنيات وكذلك المدعى الغير
 المدلل وذلك لان منعها حيثئذ لا يليق بحال المناظرين لان غرضهم
 اظهار الصواب وقد قيل يجوز منعها للامتحان المقصود منه اظهار
 الصواب وهذا لا يستلزم تعدد العلة الغائية لكنه تطويل يستغنى
 عنه في المناظرة وايضا يجوز لتحصيل العلم بها بطرق متعددة
 (وهذا)

وهذا ايضا لاينا في كون الغرض اظهار الصواب لكنه غير مناسب
 في مقام المناظرة وفيه ان الرغبة وعظم المطلب قد يجعل الاشتغال
 بتكثير الطرق امر الايقنا متاسبا للمناظر في مقام المناظرة كما لا يخفى
 فان قلت يجوز ان يكون له بتلك المقدمة علم كذلك ولم يكن له علم
 بانه يعلمها فلا نسلم ان منعها حيثئذ لا يليق بحسبها قلت المناظرة
 في شئ لا تكون الا بعد التوجه والاتفات وقد صرحوا بان العلم بالعلم
 بعد التوجه والاتفات قطعي الحصول كما في شرح المواقف وغيره
 (ولا) منع (المقدمة المستقرأة) اي المثبتة بدليل الاستقراء (الابشاهد
 محقق) يظهر به خلل دليل الاستقراء وكذا لا يمنع المقدمة الغير
 الملزمة صحتها عند المعلن كما اذا كانت من المشهورات التي قد تكون
 صادقة وقد تكون كاذبة الا انه قديتألف القياس جديلا والزاما
 واقناعا لمن هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان وكما اذا كانت
 من المقدمات التي يستلزم انتفاؤها المطلوب فحين اذمعنها المانع
 يقال له ان منعك هذا مدفوع لانه مصادم للمقدمة هذا وفي هذا
 المقام تفضيل شريف في تقرير القوانين فراجعوه ومما يجب ان يعلم
 ههنا منع مخصوص شايع استعماله يسمى بالحل وهو نوع من المنع
 لكن قد يذكر في مقابلته لنوع خصوصية وهي تعيين منشأ غلط
 المعلن وغلطه وهو مقدمته الكاذبة فهو كسائر انواع المناقضة
 وارد على مقدمة من مقدمات الدليل بسبب غلط وقع في تلك
 المقدمة ناشيا من فهم ذا كذا بان يقول المانع لانسلم تلك المقدمة
 وانما تصح ان لو كان الامر كما فهمته لم لا يجوز ان يكون كذا ومنه
 مجازاة الخصم ويسمى التماسي مع الخصم وارضاء الغنان اليه والسهولة
 معه كذا في المطول وحقيقتها ان السائل يزعم استلزام شئ شيئا بناء
 على ان الوهم يحكم بذلك بسبب مامع انه لازم في الواقع وان الشئ
 الاول لا مجال للمعلن ان ينكره والشئ الثاني يناقض دعوى المعلن
 فيعارضه السائل بدعوى الشئ الاول لانه يستلزم في زعمه ما يناقض
 دعوى المعلن فالمعلن في الجواب عنه امر ان الاول اثبات مدعى

يدلّل آخر وترك الالتفات الى ما يعارض به السائل وهذا معارضة على المعارضة والثاني تسليم دعوى السائل ومنع الاستلزام وهذا مجازاة الخصم وهذا اشد تأثيرا في تثبيت الخصم واسكاته وهو كثير في اجوبة المصنفين يقولون قلت نعم ولكن الامر كذا والمجازاة غير التسليم في عرف المناظرين وان كان يطلق عليها التسليم لفة اذا التسليم في المجازاة بمعنى التصديق واعتقاد الصحة والتسليم في عرفهم ان يفرض السائل صحة ما منعه من غير اعتقاد بصحته وبسمى التزل ايضا وصورته ان يقول السائل بعد قوله لا نسلم الصغرى ولو سلمناها فلا نسلم فادّته اشعارا بان منع المقدمة الاخرى لا يتوقف على منع الاولى لئلا يتوهم المعلل انه اذا دفع منع الاولى يندفع منع الاخرى ويشهد له قول صاحب التلخيص وقولهم ان نحن الابشر مثلكم من باب مجازاة الخصم ليعثر حيث يراد بتبكيته لا التسليم انتفاء الرسالة قال الترمذى وهى اعنى مجازاة الخصم على وجهين احدهما الاعتراف بمقدمة مخالفة للواقع عند المخاطب على سبيل التزل والثاني الاعتراف بمقدمة موافقة عنده وهذا هو المراد ههنا لان البشرية موافقة للواقع عنده كما عند الخصم وتفصيله في تقرير القوانين للمنصب (الثاني النقض الاجالى) توصيفه لما انه رد للدليل بلا تفصيل مقدمة والتسمة ظاهرة (التحقيق) وجهه ظاهر وهو في اللغة معلوم يستعمل في البناء والحبل والعهد كما في المختار وفي الاصطلاح له معان منها انه تخلف حكم المدعى عن الدليل وهو لحمد السمرقندى واعترض عليه بوجوه احدها ان النقض صفة الناقض والتخلف صفة الحكم فلا يصح تعريف احدهما بالآخر واجيب عنه بوجهين الاول ان المعروف هو المعنى الاصطلاحي دون القوى والثاني ان المصدر من المبني للفعول وغايته انه لا يكون موافقا بعد لما يليه ولا ضير وقد يجاب بان فيه مضافا محذوفا تقديره بيان تخلف الحكم ولك ان يجيب عنه بان التخلف وان كان صفة الحكم لكن تخلف الحكم صفة الناقض على قياس ما يقال في تعريف (العلم)

العلم بحصول صورة الشيء في العقل والدلالة بانفهام المعنى من اللفظ فتدبر وثانيها ان المعلن ان اقام على مطلوب دليلا يمكن ابراده على نقيضه ايضا فهناك يمكن ايراد كل من المعارضة والنقض فان قال السائل ان دليلكم هذا مما لا يصح ان يستدل به تخلف الحكم عنه يكون نقضا على طريق الاجال وان قال دليلكم هذا وان دل على مطلوبكم ولكن عندنا ما ينفيه وهذا هو الدليل المذكور بعينه يكون معارضة على سبيل القلب ويجب عنه بانه لا قدح في ذلك لتفارب الحثيتين اذ صدق النقض من حثية والقلب من حثية اخرى كما صرح السائل بهما على ان المراد ان يكون التخلف مرادا لا غير سواء وجد اولم يوجد والامر ههنا بالعكس فتأمل وثالثها ان التحقيق ان لا يختص النقض بالتخلف المذكور كما يتوقف عليه ان شاء الله تعالى ويمكن ان يجاب عنه بان الغرض من ذلك التخلف هو ابطال الدليل وبيان فساد فيه فهو باعتبار هذا الغرض يتناول النقض الذي بين باستلزامه محالا ايضا ولا يخفى ما فيه من الفساد مع اياه اضافة التخلف الى الحكم واستعماله بعن عن هذا المعنى كما لا يخفى ومنها انه منع الدليل مع شاهد وهو اطلاق شكري زاده ويرد عليه انه منتهى طردا لصدقه على المناقضة على ان المناقضة على المذهبين اما على رأى من جوز منع الدليل نفسه فظاهر واما على مذهب النافين فلان المنع اعم من المطالبة والابطال بالشاهد والشاهد يطلق على السند على ما مر ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من حيث انه شاهد او الشاهد ما يدل على فساد الدليل من حيث هو كذلك ليمتاز عن السند مطلقا وعلى التقديرين يختص منع الدليل بمقارنة الشاهد بصورة الابطال لان المطالبة لا تقارن الشاهد بهذا المعنى ومنها انه منع الدليل مع بيان تخلف الحكم عنه وهو لشارح آداب المسعودي وفيه انه خير من عكس لعدم انحصار الشاهد في التخلف ومنها انه وجود العلة في صورة منع تخلف الحكم عنه وهو لبعض المحققين ومنها انه بيان تخلف حكم المدعى بثبوت او نفيه عن دليل المعلن

الدال عليه في بعض من الصور وهو لسيد المحققين و ينتج على كل منهما بعض ماسبق و يحجب عنه بمثل التكاليف السابقة ومنها انه نفي وجود امر مما تتوقف عليه صحة الدليل بلا تعيين و هو للعصام في الخواشي القطبية وفيه انه صادق على بعض صور الكايرة وهو ظاهر فالتعريف السالم عن النقض ما عرفه بعض المحققين من انه دعوى فساد الدليل مع شاهد وفي معناه تعريف المصنف وهو لما اطلع على هذه التعريفات المشتملة على وجوه الخلل المحتاجة في الجواب عنهما الى التكاليف السابقة عدل عن جميعها الى هذا التعريف الجامع المانع بنوع تفصيل فيه فقال (وهو ابطال الدليل) اعلم ان للابطال معنيين احدهما الحكم بطلان الشيء والثاني اقامة الدليل على بطلان الشيء فقوله هذا يحتملها اما الاول فقط واما الثاني فتجريد عن الدليل كيلا يلزم الاستدراك وفيه ما مر وعلى الاحتمالين لا يخرج النقض بالبداهة كما ستعرف (ببيان جرياته في مادة اخرى لم تتصف بحكم مدعائه) قيل معنى الجريان اقتضاء الدليل حكما في مادة مخصوصة ومعنى التخلف انتفاء الحكم في الواقع مع اقتضاء الدليل اياه فلم ان شهادة التخلف على بطلان الدليل من قبيل الاستدلال بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم وكذا شهادة الاستلزام فانه لو استلزم الدليل الدور فالدور لازم منتف في الواقع فيستدل بانتفاءه على انتفاء الدليل الملزوم (او) ابطاله (ببيان استلزامه فسادا آخر) غير الجريان والتخلف وفي تقييد الفساد بالآخر خفاء لانه لم يسبق ظهرا ذكر فساد قبله ولو قلنا ان التخلف في معنى استلزام الفساد لم يبق لافراده عن استلزام الفساد وذكره في مقابلته وجه واجيب عنه بانه لشيوعه في شهادت النقض افردته عن الاستلزام والا فشاهد النقض مطلقا لا يخرج عن الاستلزام المذكور قطعا وهو ظاهر (كاندور والتسلسل واجتماع التقيضين وارتفاعهما ونحو ذلك) من التصادم بالبداهة واجتماع الضدين وامكان الضدين وامكان المحال وسلب الشيء عن نفسه وحل

التقيض على مثله ومساواة الاعظم للاصغر والترحيج بلا هي جمع
 ووجود الاخص بدون الاعم ووجود الملزوم بدون اللازم وغيرها
 من الفسادات المخصوصة قال المولى عظام الدين لا يخفى ان نفي صحة
 الدليل دعوى لا بدلها من بيان فلذا قالوا نقض الدليل بلا شاهد
 مكابرة غير مسموعة بخلاف منع المقدمة المهيئة فانه يسمع مجردا
 وفيما قالوه نظرا لانه يجوز ان يكون عدم صحة الدليل بجميع مقدماته
 من اجلي البديهيات فلا يحتاج الى شاهد فلا يكون نقضه بلا شاهد
 مكابرة الا ان تجعل بداهة العقل داخلة في الشاهد وهذا الجواب مع
 انه تعسف يستلزم ان لا يكون المنع بداهة منع مجردا وان لا ينحصر
 شاهد النقض في التخلف والاستلزام مع ان ظاهر تحقيقاتهم
 الانحصار فيها واجيب عنه بان الشاهد عندهم ما يدل على فساد
 الدليل كما هو ولا شك ان بداهة فساد الدليل مما يدل على فساد السند
 عندهم ما يذكر تقوية المنع فلا تكون البداهة سندا الا اذا ذكرت
 حقيقة على ان مرادهم بقولهم نقض الدليل بلا شاهد مكابرة
 ان نقضه بلا شاهد اذا لم يكن عدم صحته بديها جليا مكابرة
 او نقضه بلا شاهد مكابرة الا اذا كان عدم صحته بديها لكن ترك
 هذا الاستثناء لدوره اعتمادا على العقل ولا يخفى ان بداهة فساد
 الدليل راجعة الى استلزام خلاف ما تحكم به بداهة العقل فتدبر
 (بان يقول) الناقض (هذا الدليل جار في مادة كذا) اي المادة
 الفلانية وهذا اشارة الى صغرى دليل البيان وكبراه ماسياتي
 من قول المصنف وكل دليل هذا شأنه فاسد (مع تخلف حكم المدعى
 عنه) اي عن هذا الدليل (فيه) اي في المكنى عنه بكذا اعني في هذه
 المادة التي هذا الدليل جار فيها كما اذا قال المعلن الزكوة واجبة
 في الابل لانه متناول النص وهو قوله عليه السلام (ادوا زكوة
 اموالكم) وكل ما هو متناول النص فهو مراد وقال السائل هذا
 الدليل بعينه جار في اللاكي مع ان حكم مدعاه متخلف عنه وبيان
 الجريان انه متناول النص وكل ما هو كذا فهو مراد ثم انه ليس

معنى الجريان بعينه ان لا يتفاوت الدليلان اصلا ضرورة ان تعدد المدعى يستلزم تعدد الدلائل بل ان لا يتفاوت الدليلان الا باعتبار تمام الحد الاصغر والحد الاكبر وذلك في الافتراضات الشرطية ان لم يشترك المقدمة والتالى في الموضوع او باعتبار جزء من الحد الاصغر او الحد الاكبر او باعتبار جزء منها مع جزء من الحد الاوسط وذلك في الافتراضات الشرطية ان كانا مشتركين فيه او باعتبار جزء من الجزء الغير المشترك والجزء المتكرر بعينه اما نفيا او اثباتا وذلك في الاستثنائيات ان اشترك المقدم والتالى في الموضوع والا فقد يكون التفاوت باعتبار بعض قيود الاستثناء وقد يكون باعتبار الجزء الغير المتكرر اما بتساؤه او بجزئه والامثلة غير خفية على الفطن الذكى (او) بان يقول هذا الدليل (مستلزم لفساد كذا) اى التسلسل او الدور او نحو ذلك مما سفلناه (وكل دليل هذا) اى الجريان والتخلف فى الاول واستلزام الفساد الآخر فى الثانى (شانه) اى امره وحاله (فاسد فهذا الدليل) الا كى به لاثبات المطلوب (فاسد) وقس عليه الفسادات المذكورة وغيرها وهى كثيرة ثم ان التخلف ان كان يعتقد المعلن والتناقض مما يسمى النقض به نقضا مركبا ولا يسمى نقضا بسيطاً ثم اصل ان المراد بالحكم فى قولهم تخلف الحكم هو الوقوع او الالاقوع الكلى وهو الاتصاف بالحمول او عدم الاتصاف به فى الجمليات ولزوم الحكم الكلى او عدمه فى المتصلات او تعاضده او عدمه فى المنفصلات وان استلزام انفساد اثما هو على تقدير صحة الدليل ضرورة ان الدور مثلا انما يلزم لو صح الدليل اذ لو فسد لم يلزم شئ من ذلك قطعا كذا قال المصنف فى حواشى مير الفتحى (ولا مجال لمنع كبرى هذا الشئ) قطعا عند جمهور الحنفية والنظار خلافا لمن يقول بتخصيص العلة فانه جوزه مستندا باظهار المانع من ثبوت الحكم وبيانه فى الاصول (بل يمنع الجريان او الاستلزام تارة) منصوب اما على الظرف او المصدر على قياس ما قيل فى مرة فى ضربت مرة (و) يمنع (التخلف او الفساد) تارة (اخرى كاسمى) (لان)

لان صغرى دليل النقص بالجريان لكونها مقيدة كما رأيت منضمة
لمقدمتين فاحد المنعين متعلق باحداهما والاخر بالآخرى لكن
اذا اراد منع كلتا المقدمتين قائما يكون بتقدير تسليم الاولى منهما
بعد منعها والابلزم الاعتراف بفساد الدليل من حيث لا يشعر فانه
لومنع بدون تسليم مانعه اولابلزم استلزام الدليل الحكم بدون
جريانه فيه وهو في الحقيقة اعتراف باجتماع التقيضين من حيث
لا يشعر فيقول اذا اراد منع الاولى لانسلم ان دليلنا جار في تلك المادة
اذ قد اعتبر فيه مثلا قيد لا يوجد فيها ويقول اذا اراد منع الاخرى
لانسلم التخلف وانما يتخلف اذا كان المراد من المدعى ما فهمته
او من تلك المادة ما فهمته واما اذا كان المراد منهما هذا فيدخل
في حكم المدعى فلا تخلف ويقول اذا اراد منعهما جميعا لانسلم
الجريان ولئن سلمنا فلانسلم التخلف ولا يجوز له منع الكبرى وان جوزه
بعض المحشين وكذا الحكم في قياس النقص بالاستلزام على ما ذكره
المصنف وتحقيق المقام يستدعى بسطا في الكلام (فاعلم ان في قياس
النقص بالاستلزام طريقتين احدهما ان تؤخذ صفراء مقدمة واحدة
بان كانت مشتتة على نفس الفساد فقط نحو ان يقال ان هذا الدليل
مستلزم للدور مثلا ففيه للعطل ان يمنع الصغرى مطلقا ان لم يكن
الاستلزام بديهيا جليا وله ان يمنع الكبرى ان لم يكن الفساد بديهيا
كالدور والتسلسل والا فلا يجوز منعها كما اذا كان النقص باستلزام
اجتماع التقيضين وارتقا عهما او مساواة الاعظم للاصغر واجتماع
الضدين او نحو ذلك مما هو ضروري الفساد او كانت نفس الكبرى
بديهية وان لم يكن الفساد بديهيا كان يقال في الكبرى وكل ما يستلزم
الفساد فاسد فان ما يستلزم الفساد بديهيا الفساد لا محالة ثم انه
في صورة النقص بمثل استلزام الدور يرد في صغرى قياس النقص
بان يقول ان اردت من الدور المحال فلا نسلم الصغرى وان اردت
الدور مطلقا فلا نسلم الكبرى ولا يشترط فيه التسليم كاشتراطه في قياس
النقص بالجريان والتخلف اذ لا يلزم فيه المحال المذكور على تقدير

انتفاءه وهو ظاهر وثانيهما ان تؤخذ صفراء بحيث تشير الى مقدمين
 بان كانت مشتملة على نفس الفساد مع التنبيه على استحالة نحو
 ان يقال هذا مستلزم للتسلسل وهو محال فههنا لا مجال يمنع الكبرى
 اصلا بل يمنع المقدمتين الضمنتين للصغرى بان يقال لا نسلم
 التسلسل ولئن سلمناه فلانسلم الاستحالة فاذا ذكره المصنف مبنى على
 هذا الطريق واما في الحسنية فبنى على الطريق الاول لكنه
 مشروط بان لا يكون الفساد بديها ايضا اذ لو كان بديها لا يجوز له
 منع الاستحالة اصلا كما لا يجوز له منع الكبرى مطلقا فاحفظ هذا فانه
 ينفعك في كثير من المواضع (وقد ينقض الدليل باجراء خلاصته)
 في المختار خلص الشئ صار خليصا اى خالصا وبابه دخل والخلاصة
 بالضم ما خلص منه والمراد ههنا ترك بعض التخصيصات والقيود
 واجراء الباقي في مادة النقض على ما هو مراد المصنف لكن فيه
 ما استعرفه (وزيدته) بمعناها (فيسمى نقضا مكسورا) لانكسار
 بعض شعب الدليل ففيه تشبيه لطيف وههنا بحث لان النقض باجراء
 خلاصة الدليل وزيدته نوبان ولا يسمى شئ منهما نقضا مكسورا
 اما النوع الاول فهو اجراء خلاصة الدليل مع امكان اجراء عينه
 كما اذا قال الحكيم العالم قديم لانه مستند الى القديم فيقال ان دليلا
 هذا جار في الحوادث اليومية لانها اثار القديم مع تخلف الحكم عنه واما
 النوع الثاني فهو اجراء خلاصته ومخصصه بلا امكان اجراء عينه وذلك
 لا يكون الا عند اشتراك مقدمة من دليل المدعى مع مقدمة من دليل
 الجريان في علة والنقض في هذه الصورة نقض لتلك العلة في الحقيقة
 وهذا كثير الوقوع فيما بين القوم كما اذا استدل المائل على ان الحس
 المشترك مدرك لانه مابه الادراك وكل مابه الادراك فهو مدرك فيجربيه
 التناقض بخلاصته في ان القلم كاتب لانه مابه الكتابة وكل مابه الكتابة
 فهو كاتب لا مشترك المقدمتين في العلة وهى كل مابه الفعل فهو
 فاعل اذ هي بضم ملازمة اليها يقوم على كبرى دليل المدعى وبضم
 ملازمة اخرى اليها يجرى في كبرى دليل الجريان فالنقض راجع
 (في الحقيقة)

في الحقيقة الى دليل الكبرى ولهذا قيل يلى بهذا النوع ان يسمى نقضا مجازا واما النقض المكسور فهو الجريان بترك بعض القيود مطلقا على قول اكثر المحققين او ترك ماله مدخل في الاستدلال على قول بعضهم فلو كان النقض بترك ماله مدخل له فيه من القيود يكون من قبيل النقض باجراء خلاصة الدليل وزبدته ولا يكون نقضا مكسورا عنده على ما صرح به في حواشي الحسينية مثاله كما اذا قال الشافعي ان الغائب لا يجوز بيعه لانه مبيع مجهول الصفة فينقض بامرأة تزوجها من امرها بانها مجهولة الصفة مع انها يجوز عقدها فقد حذف قيد مبيع فيجاء عنه بان العلة هو المجموع ولا يلزم من عدم علية البعض عدم علية المجموع فلا نقض عليه اصلا الا ان يبين بان المحذف لامدخل له في العلية وكذا قول المعلل الحكميم الفلك قديم لانه كرى مستند الى القديم وكل ما هو كرى مستند الى القديم فهو قديم ينقض بان هذا الدليل جار في الحوادث اليومية لانها مستندة الى القديم مع تخلف الحكم منه فظهر من جميع ما ذكرنا ان النقض بالخلاصة غير النقض المكسور وهذا مما صرحوا به في كتبهم كما يظهر بالمراجعة فتدبر ثم انه لابد في جميع ما ذكره من النقوض من بيان الصغرى كيلا يكون مكابرة ومعاودة الا اذا كانت بدئية جلية في الواقع او مسلمة عنده كما قيل وما يجب ان يعلم هننا انه قد ينقض العبارة بانها مخالفة للقوانين العربية او بان الاولى ان يقال هكذا وامثال ذلك فقد سمعت عن الاساذ العباس التوقاوى حين قرائتي عليه حواشي مير الفهمى على الحنفية ان هذا يسمى دخلا في العبارة ولا يسمى نقضا اجابا وان خبير بانه لا بأس بتسميته نقضا باعتبار الداوى الضمنية على ان المشهور فيما بينهم ان ناقض العبارة مستدل كما لا يخفى المنصب (الثالث المعارضة الحقيقية) وهي في اللغة المقابلة وفي الاصطلاح (اقامة الدليل) اى ابطال المدعى باقامته فهذا من قبيل اقامة السبب مقام السبب (على خلاف ما اقام عليه) اى على تقيضه او مساوى تقيضه او اخص منه مطلقا

لما يغيره على اى وجه كان (الخصم) لم يقل المعلن او السائل لعدم
التعيين بتبدل الوظائف كما استعرفه (الدليل) يرد عليه انه قد يكون
الخلاف من البداهات فلا يحتاج الى اقامة الدليل عليه الا ان يجعل
كل من بداهة العقل والتنبه داخلا في الدليل ويمكن ان يقال ان ما هو
بواسطة البداهة ليس بمعارضة بل نقض بشهادة التصادم
بالبداهة لكنه لا يتشبه الا في صورة البديهي الجلي كما قيل وقد يفسر
بانها المقابلة على سبيل الممانعة اى ابطال الدليل بمقابلة دليل آخر يمنع
للاول في ثبوت مقتضاه قال في الحسينية وهو الاوفق للمعاورات والانسب
للقام والاول هو الانسب للرام فان قيل ان التفسير الاول يستدعى ان يكون
متعلق المعارضة المدلول مع انها متعلقة بالدليل قلنا المعارضة المتعلقة
ياحدهما متعلقة في الحقيقة بالآخر على انها على ما سرح به المحققون
منع المدلول على وجه مخصوص باقامة الدليل على خلافه ولا يرد عليه
انهم يقولون الدليلان متعارضان ولا يقولون المدلولان متعارضان
لان المعارضة غير المتعارض لانها لازمة ولا يلزم من قيام اللازم
بشيء قيام الملزوم به لجواز كون اللازم اعم كما لا يخفى (ولا يشترط
فيها مساواة الدليلين قوة وضعفا حتى يتعارضا وينسا قضا اذ لو كان
احدهما قويا والآخر ضعيفا لم يتعارضا) اقول فيه ان هذا الاشتراط
ليس مذهب المناظرين اذ لا يشترط في المعارضة عندهم تلك المساواة
بل تحقق المعارضة بمجرد تخالف الدليلين في المدلول ولو يدون
المساواة عندهم ولم ينظر واقوة احدهما على الآخر اصلا ولم يفرقوا
معارضة عن معارضة في المساواة كما يظهر بالنظر الى كتبهم الا ترى
انهم لا يقولون حكم المعارضة المساواة لانها المقابلة على سبيل
الممانعة ولذا قال بعض المحققين ان غرض المعلن بتعليه ان كان مجرد
ايقاع الشك لا اثبات المدعى في الواقع كتعليه الامام فخر الدين
الرازي على نفى الزوم وغيره فالجواب عنه بالمعارضة غير مرضي
لان المشكك لا يدعى حقيقة كلامه بل غرضه مجرد ايقاع الشك
والقاء الشبهة ولا يندفع ذلك بالمعارضة فالاولى دفعه بالنقض

بل بالمناقضة واواريد البيان على مذهب اهل الاصول فمع ان هذا الكتاب في بيان آداب البحث الجارى بين المناظرين لا ينطبق على مذهبهم ايضا لما ان المعارضة عند الاصوليين على قسمين على ما في التوضيح والتلويح وغيرهما معارضة مع ترجيح ومعارضة بلا ترجيح والثاني حيث كان الدليلان متساويين قوة وضعفا وحكما المساواة والتوقف فهذا هو المذكور في المتن الا ان قوله لم يعارضنا ليس على اطلاقه كما سيظهر والاول حيث كان احدهما اقوى بوصف هو تابع وحكمهما وجوب العمل بالاقوى وترك الاضعف واما اذا كان احدهما اقوى بما هو غير تابع فلا معارضة بينهما ولا ترجيح كالنص مع القياس فتدبر (ولا ترجيح بكثرة الاجزاء) اتفاقا يتساوى بين الشافعي بلا ترجيح عنده بقتلها فان علة ذات جزء اولى من ذات جزئين ولا ازل هذا عندنا على ما في التوضيح (ولا) ترجيح ايضا بكثرة (الادلة) عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لان كل دليل مع قطع النظر عن الغير مؤثر فوجود الغير وصدده سواء (وانما الترجيح بالقوة) اى قوة التأثير كفاي تغيير التنقيح ولا يخفى انه يقع عندنا بامور اربعة الاول قوة الاثر كفاي مسألة طول الحرة والثاني قوة ثبات الوصف على الحكم كفاي منافع الغصب والثالث كثرة الاصول قال صاحب المراء وهو قريب من الثاني بل الاول وقال شمس الائمة السرخسي الثلاثة راجعة الى الترجيح بقوة تأثير الوصف والجهات مختلفة فالنظر في قوة الاثر نفس الاثر وفي الآخرين الاصل وفي تغيير التنقيح شدة الاثر باعتبار الوصف وقوة الثبات باعتبار الحكم وكثرة الاصول باعتبار الاصل فلا اختلاف بينهما الا بحسب الاعتبار وهذا كقولنا في مسح فلا يسن تكراره كسائر المسوحات فانه اولى من قول الشافعي ركن فيسن تكراره كالغسل والرابع العكس كقولنا في مسح الرأس مسح فلا يسن تكراره فانه اولى لان تكراره من قوله ركن فيسن تكراره لعدم انعكاسه فان المضمة متكررة وليس بركن وهذا اضعف الوجوه ثم انه

اذا تعارض سببها فالذاتي اولى من الخالي لسبق الذاتي وقيام الحال به
وانما ذكرت هذا توضيحا للمقام والتحقيق في الكشف والمرآة
(وهي) اى المعارضة (ثلاثة اقسام لان دليل المعارض ان كان عين
دليل المعلل مادة اعنى ذات الكلام) اى فى الحد الاوسط دائما
وفى الحد الاصغر والاكبر بعضا ولا يقدح بما يفيد تقريرا وتفسيرا
لاتبدلا ولا تغييرا فيها على ما صرح به العلامة التفازاتى فى التلويح
وفى الجزء المتكرر بعينه نفا او اثباتا فى تفسيره نوع ابهام كما لا يخفى
(وصورة اعنى شكلا بان يكونا من الشكل الاول) هو ما يكون الحد
الايجاب فيه محمولا فى الصغرى وموضوعا فى الكبرى بشرط الايجاب
فى الاولى والكلية فى الاخرى (او) من الشكل (الثانى) وهو ما يكون
الحد الاوسط فيه محمولا فيهما بشرط اختلافهما كيفما مع كلية الكبرى
هذا فى القياسات الافتراضية الجمالية والشرطية (او من الاستثنائى
المستقيم) بوضع المقدم (او غير المستقيم) برفع التالى والقياس
الاستثنائى مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع
احد جزئيهما اورفعه ليلزم وضع الاخرى اورفعه ويجب ان يجاب
الشرطية ولزومية النصلة وكليتهما او كلية الوضع والرفع ان لم يكن
وقت الاتصال والانفصال هو بعينه وقت الوضع والرفع كذا
فى اشتمية (قسمى المعارضة بالقلب) وقلبا ومعارضة على سبيل
القلب وتسمى عند الاصولى معارضة فيهما معنى المناقضة اما المعارضة
من حيث ثبات نقض الحكم واما المناقضة من حيث ابطال دليل
المعلل اذ الدليل الصحيح لا يقوم على التقبضين ومرادهم من المناقضة
ههنا النقص الاجالى وهو ظاهر وانما سمي قلبا لان المعارض جعل
العللة شاهدا له بعد ما كان شاهدا عليه كما فى المغالطات العامة الورود
ثم اعلم ان الاختلاف فى الضرب لا يخرج المعارضة عن ان تكون
قلبا مالم تختلف نفس الاشكال بان يكون احد الدليلين من شكل
والآخر من آخر فحينئذ لا تكون المعارضة قلبا على ما صرح به
المحققون وما قيل ان هذه المعارضة ليس حكمها المساقطة لوجود
(التقض)

التقص فيها مدفوع بان مثل هذا التقص يتشئ في دليل المعارض
ايضا قال في التلويح فان قلت في المعارضة تسليم دليل الخصم
وفي المناقضة انكاره فكيف هذا قلت يكفي في المعارضة التسليم
من حيث الظاهر بان لا يتعرض الانكار قصدا فان قلت فني كل
معارضة معنى المناقضة لان نفي حكم الخصم وابطاله يستلزم نفي
دليله المستلزم له ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم قلت عند تغاير
الدليلين لا يلزم ذلك لاحتمال ان يكون الباطل دليل المعارض
بخلاف ما اذا اتحد الدليلان اقول لا يريد به الاتحاد من جميع الوجوه
كما عرف فانه لا بد من تغاير الدليلين من جهة اما من جهة
الكيف او الحد الاصغر او الاكبر او من جهة الجزء الغير المتكرر
والا فكيف يتيسر المنع للعلل فيه مع انه لا مجال لمنع دليل نفسه
بل كيف يتصور التعارض كما صرح به بعض المحققين (وان كان عينه
في الصورة فقط) اى مع التغاير في المادة وقط كمن مفرد باعتبار اللفظ
وجله باعتبار المعنى والفاء للترتين اى انته ولا تجاوز عنه الى غيره وقيل
جزائية وقيل عاطفة ومجمله نحو (فتسمى معارضة بالمثل) كما اذا قال
العلل العالم قديم لانه مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قديم
فالعالم قديم فيقول المتكلم المعارض ان دليلكم هذا وان دل على ما ادعيتم
ولكن عندنا ما ينفيه وهو ان العالم ليس بقديم لانه متغير وكل متغير
ليس بقديم فالعالم ليس بقديم وفي تسميته مثلا وجوه والا قرب
ان المسئلة في الحقيقة عبارة عن اتحاد الذاتين في صفة وان المادة
من قبيل الذات والصورة من قبيل الصفة فيبناء على هذا تناسب
ان يسمى المتحد في الصورة فقط مثلا واما تسمية المتحد في المادة مع
الاختلاف في الصورة غيرا فبنى على ان الغير اعم من الاعتبارى والحقيقى
على ما ذكره بعض المحققين (والا) اى وان لم يكن عينه في الصورة
بل كان عينه في المادة فقط او لم يكن عينه اصلا لاني الصورة ولا في المادة
بل كان غيره فيها حقيقة (فتسمى) تلك المعارضة (معارضة بالغير)
فيندرج فيها قسمان الا ان سبب المحققين جعل في حاشيته على شرح

حكمة العين المتحد في المسألة فقط من القسم الثاني ولا مشاحة في الاصطلاح وهذه المعارضات كلها غير خفية على مذهب أهل العقول في الدليل وكذا في المركب لأهل الأصول أما في المفرد لهم فباعتبار التركيب في أحواله قيل أنه في غاية الصعوبة لا يمكن اعتبار التركيب في أحواله باتحاد الصورة فقط وباتحاد المادة فقط فلا يتميز الشئ عن الغير كما لا يخفى مثال الغير كما إذا قيل الذهن بسيط لأنه يلاحظ البسيط وكل ما يلاحظ البسيط بسيط فالذهن بسيط فعورض بأن دليلكم وإن دل على ادعيتكم إلا أن عندنا ما ينافيه وهو أنه كلما كان الذهن يلاحظ المركب لا يكون بسيطاً لكن المقدم حق وكذا التالي (وابضاً) لمطلق المعارضة قسمان لأنه (إن كانت المعارضة في مقابلة دليل المدعى) على صيغة المفعول بأن يقيم المعارض دليلاً على خلاف الحكم المطلوب ولو قال في مقابلة الحكم المطلوب لكان أوفق تأمل (فتسمى معارضة في المدعى) ومعارضة في الحكم كذا في التلويح (وإن كانت في مقابلة دليل المقدمة) أي مقدمة دليل الحكم المطلوب بأن يقيم دليلاً على نفي الشيء من مقدمات دليل الحكم سواء كان بعد تمام دليل الحكم أو قبله والأوفق في مقابلة مقدمة المدعى أو دليل الحكم كما لا يخفى (فتسمى معارضة في المقدمة) وتكون بالنسبة إلى تمام الدليل مناقضة كذا في التلويح وذلك لورودها على مقدمة معينة من مقدمات الدلائل فإن قلت حاصل المناقضة المطالبة لا الإبطال كما هو ودليل المعارض يبطل تلك المقدمة فكيف تكون مناقضة بالقياس إلى مجموع الدليل قلت في مجرد تعلق بالمقدمة المعينة لا في أنها مطالبة تدبر ولا يخفى عليك أن تسمية الأولى بالمعارضة في الحكم والثانية بالمعارضة في المقدمة إنما هي مجرد اصطلاح تمييزاً بين المعارضتين والأفالمعارضة لا تنفك عن الحكم مثال الأول ظاهر كما تقدم وأما مثال الثاني فكما إذا قال المعلل الترتيب في الوضوء فرض لأنه منصوص عليه وكل ما هذا شاته فرض فالترتيب فرض أما الكبرى فظاهر وأما الصغرى فلأن الترتيب مستفاد

من الواو العاطفة في آية الوضوء وكل ما يستفاد من الآية فمخصوص عليه فيقول المعارض دليلكم وان دل على انه منصوص عليه لكن عندنا دليل يدل على انه ليس كذلك وهو انه كلما كان العاطف الواو فهو دال على مطلق الجمع عند جمهور النحاة ولم يدل على الترتيب مطلقا عندهم والحال ان القرآن الكريم منزل بلسان عربي مبين فلا يكون الترتيب منصوصا عليه لكن المقدم حق فكذا التالى و يشترط ان تكون هذه المعارضة بعد اثبات المعال تلك المقدمة بالدليل لتلا يكون غصبا وهو سد باب المناظرة الا ان سيد المحققين قال في حاشية شرح حكمة العين اذا اورد المعلل مقدمة ولم تعرض لبيانها يصير كأنه يدعى بدهائها وذلك بمنزلة البرهان فجازت اقامة السائل الدليل على فسادها فعلى هذا يخرج عن ان يكون غصبا و يصير دخلا واردا على قانون التوجيه وان كان ما ذكره هذا الفاضل غير مشهور فيما بين المناظرين فاحفظه فانه كلام صادر عن معدن التحقيق ينفعك في مواضع كثيرة اذا عرفت هذه التفاصيل كلها (فلاك في مقابلة كل من تلك المناصب مناصب اما مناصبك في مقابلة المنع الحقيقى او المجازى فثلاثة) ايضا المنصب (الاول اثبات المنوع) اى يبيانه على ما مر بدلائل المراد به ما هو اعم من التنبه ليشمل الكسبي والضرورى (يدل عليه) صفة دليل (سواء كان المنوع دعوى غير مدللة او مقدمة دليل وسواء كان المنع مجردا) اى عاريا عن السند (اومع السند) كما اذا قال المعلل كلما كان العالم حادثا فله محدث لكن المقدم حق ففسال المانع الوضع غير مسلم لم لا يجوز ان يكون العالم قديما فيقول المعلل لان العالم متغير وكل متغير حادث واو قال السائل لان سلم الصغرى فيقول المعلل لانا نشاهد الحركات والسكنات ومضى الايام والليالى فافهم وهل يسمع التثبت بالوجدان في باب المناظرة فيه كلام والتحقيق ان المنكر اما معاند مع عرفانه معنى ما ينكره فيعرض عنه لان المكابرة تسد باب المناظرة واما جاهله فيفهم معناه ليرجع الى وجد انه ويعود عن انكاره كذا ذكره العلامة سعد الدين التفتازانى في حاشية شرح مختصر المشتهى

قال في الحواشي على شرح المواقف و بهذا يعلم ان التشبيه
بالوجدان تارة ليس في باب المناطرات واخرى يرد فانه ليس حجة
على الغير لان الاحكام متفاوتة جلاء وخفاء الا ترى انهم يردون
دعوى البداة تارة بانها لا تسع في محل النزاع و يدعونها اخرى
و يعبدون انكارها مكارمة تدبر المنصب (الثاني ان تبطل السند المساوي
او الاعم كذبت) اي بدليل يدل على بطلانه (ان كان المنع مقترنا باحدهما
المساوي او الاعم يعني الاعم من تقيض المنوع مطلقا ومن عينه من وجه
كما عرفت وهذا الابطال ليس مناقضة ولا نقضا ولا معارضة الا ان
يتكلف بتعميم الدليل المذكور في تعريف كل منها من السند لكنه غير
مناسب لمقام التعريف على ما قيل بل هو من قبيل اثبات المنوع بالدليل
لان بطلان السند مقدمة من دليل يدل على ثبوت المنوع لكن
يكتفي المعلن بذكر البطلان و يطوى سائر المقدمات واما التقابل
فانما هو لنوع خصوصية فيه كما لا يخفى (ومثله تحرير المدعى
او المقدمة المنوعتين) اي يسان المراد منهما او من جزء من الدليل
بحيث يندفع به المنع ولو جملا على خلاف الظاهر ولو توهمها او على
المجاز ولو بلا قرينة او علاقة لان تصريحه بمراده قرينة دالة على
ارادته حتى اذا كان المحرر غير المعلن لا يكون تحريره هكذا مسموحا
الابقرينة دالة على المراد كما صرح به بعض المحققين بالمنصب (الثالث
ان تنقل من هذا الدليل) الذي اورد عليه المنع (الى دليل آخر)
ثبت المدعى (لكن بشرط عدم العجز عن اتمام الدليل الاول) باثبات
المنوع بالدليل ان كان نظريا او تشبيها ان كان بديهيا غير ادلى
او بالتحرير او بابطال السند على ما مر او بابطال المنع ان كان المنوع
بديهيا اوليا في الواقع او مسلما عند المانع او غير ملتزم الصحة لو انتقل
الى تعطل آخر كلا او بعضا بتغيير الحد الاوسط او الجزء المتكرر لجزء
عن اتمام الدليل الاول باحدى الطرق السابقة يتقطع البحث الاول
و يكون المعلن ملزما مغلوبا فمعما كالانتقال من بحث الى بحث آخر
ولو تعرض من الاعراض بتغيير المدعى وقيل انه موجه ان كان
(لغرض)

لغرض مقارنة لفظهما والضوابط ونظيره الكلام على السند الغني
المساوي والاعم كما سبق بإبطال ذاته او وصفه على ما سيأتي ثم ان
الانتقال من دليل الى دليل آخر هل هو موجه اولافيه كلام ذهب
بعضهم الى انه غير موجه لان الغرض اثبات الحكم مع صحة الدليل
الاول فقط وضرورية اثباته فقط باي دليل كان انما هو قبيل اراد
الدليل لابعده واما التغير فوجه لا يعد من الانقطاع لكونه تغيرا
لا يصير به الدليل الاول متروكا بالكلية والفرق بين التغير والانتقال انه
ان كان ما تضمنه الدليل الاول بان كان بينهما تباين او عموم او خصوص
من وجه او كان ما تضمنه الدليل الثاني اخص مطلقا مما تضمنه الدليل
الاول فانتقال وان كان ما تضمنه الدليل الثاني لازما تحقق عند تحقق
ما تضمنه الدليل الاول بان كان بينهما مساواة او كان ما تضمنه الدليل
الثاني اعم مطلقا مما تضمنه الدليل الاول فتغير هذا اذا اتفق الدليلان
في كونهما اقترايين او استثنائيين اما اذا اختلفا بان كان احدهما
من الاقترايين والآخر من الاستثنائيين فلا بد في معرفته تحقيق
كيفية رد بعض الاقضية الى بعضهما وبيانه في تقرير القوانين وكتب
المبران وذهب الآخرون الى ان الانتقال موجه ان لم يكن للجزء
عن الأتمام بان كان دليل المعلل صحيحا وكان قدح المعارض فاسدا
الا انه اشتمل على تليس ربما يقع السامعون في الاشباه بسببه استدلالا
بمحاكاة ابراهيم عليه السلام مع عمرو عليه اللعنة واليه ذهب
المص (كما انتقل) الكافي ههنا للتغليل او بمعنى على على ما ذكره المولى
مصنفك في شرح المفاتيح ويحتمل ان يكون للنشيه اي انتقالا كانتقال
(ابراهيم) على نيناو (عليه السلام) بجملة معترضة لاحظليها
من الاعراب (من غير عجز منه عن دليل الاحياء والامانة الى دليل
ايمان الشمس من المشرق الى المغرب) وذلك ان الخليل عليه السلام
لما قال انبانا ربوبية الله تعار في الذي يحيى ويميت فقال عمرو
اللعين انا احى واميت مريدا بالاحياء اطلاقا المسجون ظهر بطلان
حجة اللعين عند العقلاء لان معنى الاحياء انما هو اعطاء الروح وجعله

الجماد حيا واطلاق المسجون ليس باحياء الا ان خليل الرحمن على نبينا
وعليه السلام انتقل الى دليل آخر اوضح وحجة ابهر لا تجزئه عن العلم
الاول بل ليكون اضاعة غب اضاعة و يتجلى به شبهات المترددين بسبب
تليس اللعين فقال * ان الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بهما
من المغرب فبهت الذي كفر * الآية لكن هذا على ما ذهب اليه
بعض المفسرين واما الصفوى وغيره من التأخرين ففسر واهذه
الآية القديمة بما لا انتقال فيها اصلا فعلى هذا لا يتم الاستدلال فأمل
(ولا يجوز لك) ايها المعلن (في مقابلة المنع) مطلقا (ان تمنع المنع
وما يؤيده) من السند وتنويره وهو ما يذكر لتوضيح السند لان الجواز
لا يقابل الجواز الا اذا كان المنوع في صورة الدليل كالتعير عنه بلانه
فحيث يتعلق به الموانع اخذة مطلقا منعها او غيره فالصورة بالصورة
وكذا اذا اعتبرت دعوى ضمنية كان السائل يدعى صحة ورود منعه
فيمنع المعلن قائلا لا نسلم صحة ورود منعك على هذه المقدمة كيف
وهي مسلمة عندك مثلا الا انه يكون منعها مجازيا ثم منع المنع وابطاله
ومنع السند مطلقا ومنع تنويره وابطال السند الغير المساوي او الاعم
كما سبق في ذاته او وصفه او التزديد في ابطال السند مطلقا بين
ابطال ذاته ووصفه باعتبارين كليهما من قبيل الانتقال من بحث
الى بحث آخر على ما ذكره في تقرير القوانين حيث قال ان الانتقال
من بحث الى بحث آخر منحصرا في ثمانية انواع الاول الاعتراض على
بعض الفاظ السائل بانه مخالف للقوانين العربية او فاسد لمخالفة
الكل او قبيح لمخالفة الجمهور او البعض وهذا معنى ما قاله ميرابو القمح
ومن قبيل الانتقال الى بحث آخر الدخول في السند بانه في حد ذاته
غير مستقيم والثاني منع المنع بمعنى صحة وروده كما اسلفناه واما منع
ذات المنع فكأية اذ لا معنى لقوله لا نسلم طلبك الدليل والثالث
منع السند قال الشارح الحنفى منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب اثبات
المقدمة المنوعة الذي يجب على المعلن عند منع المسانع والرابع
والخامس منع صلاحية السند للسندية وابطال تلك الصلاحية
(مستدل)

مستندا او مستد لا يكون السند اعم من نقبض المنوع او مبينا له قال شاه حسين منع ذات السند غير مفيد ومنع صلاحيته للسندية وابطال تلك الصلاحية مفيد وفيه نظراته ان اراد انهما يفيدان المعلن بان يوجب اثبات المنوع كابطال ذات السند كما يشعر به سوق كلامه فهو غير صحيح لان السند اذا لم يصلح للسندية يبقى المنع مجردا وهو موجه وان اراد انهما موجهان باعتبار قصد الانتقال الى بحث آخر اعني انهما مفيدان بالنظر الى البحث الآخر المنتقل اليه فمع ذات السند موجه ومفيد ايضا باعتبار ذلك القصد الا ان يقال انه اراد المعنى الثاني واراد من منع السند منع متعلق الجواز في السند المصدريه فانه غير موجه بوجه اصلا اذ هو ليس في المقابلة فتأمل والسادس ابطال السند الاخص مطلقا او من وجه وكذا ابطال السند المبين والسابع والثامن منع تنوير السند وابطاله فهذه كلها من قبيل الانتقال الى بحث آخر وحاصلها تسليم المنع واطهار فساد ما ذكره معه لدفع توهم الصحة على ما ذكره مير ابو الفتح واما ابطال المنع بلا نشيث باثبات المقدمة المنوعة وابطال السند المعتد به فغير مسموع مطلقا الا اذا كان المنع واردا على مقدمة بديهية او غيرها مما لا يتعلق بها المنع كالاينفي (واما مناصبك في مقابلة كل من النقص الاجالى التحقيق الشيهي والمعارضة الحقيقية والتقديرية فتناسب السائل المتقدمة) بعينها من المنع والنقض والمعارضة ففي الاول معان متعلقان بمقدمتين ضمنتين لصغراه او احدهما متعلق بصغراه والاخر بضمكبراه على التفصيل الذي اسفناه من مناصبه وفيه تغير الدليل وتحريره وتحرير المادة لكن الاحسن ان نجعل هذه التحريرات اسانيد للمنع ومنها النقضان الحقيقيان اعني المعارضة الحقيقية او نقض شاهد النقض بالتخلف او الاستلزام باحدهما وكذا الحكم في النقض الشيهي سوى بعض مامر كالنفي ونحوه وفي المعارضة الحقيقية منع مقدمة الدليل مطلقا التغير والتحريران اي تحرير الدليل وتحرير المدعى كما عرفت والنقضان الحقيقيان والفرق بين التغير والمعارضة هو

ان المعلن أن أتى بدليل أقوى من دليل المعارض بوصف غير تابع على رأى أهل الأصول او بدليل يظهر منه فساد دليل المعارض على رأى أهل المعقول يكون تغييرا والا يكون معارضة على المعارضة لا تغييرا ثم ان في تعلق النقض والمعارضة كلاما لكن التحقيق ان الاول لا شك في جوازه عند المحققين واما الثاني فالتظار من المحققين على ان المعارضة لا تعارض لان حكمها المساقطة وهي لا تدفعها واما الأصوليون فعلى جوازها كذا قيل فتدبر والمعارضة التقديرية كالحقيقة في بعض ماسبق وهو ظاهر (لان كلاما من النقض والمعارضة استدلال) هو لغة طلب الدليل و يطلق في العرف على اقامة الدليل مطلقا او على نوع خاص من الدليل وقال سيد المحققين وهو تقرير الدليل لاثبات المدلول سواء كان ذلك من الاثر الى المؤثر فيسمى استدلالا ايجابيا او بالعكس فيسمى استدلالا لاليا او من احد الاثرين الى الآخر (وتعليل) وهو في اللغة مصدر علة اي سقاه سقيا بعد سقى كما في شرح آداب المسعودي وفي الاصطلاح تقرير ثبوت المؤثر لاثبات الاثر فهذا اخص مطلقا من الاستدلال الاعلى مامر من انه يطلق في العرف على نوع خاص من الدليل قال في المقدمة البرهانية الاستدلال هو ان ينتقل الذهن من العلول الى العلة كالانتقال من الدخان الى النار والتعليل عكسه فعلى هذا يتبينان وهو ظاهر وقبل هو تبين علة الشيء والمراد بالعلة ما يكون واسطة تامة في حصول التصديق بما هو المطلوب وفي هذا المقام تفصيل في شرح آداب المسعودي وحواشيه فليراجع (فصار السائل في كل منهما معللا) لالترام وظائف المعلن (وصرت) على الخطاب (ايها المعلن سائلا) لجهة اجراء وظائفه والظاهر ان يقول كالمعلن وكالسائل بكاف التشبيه تأمل (فذلك) الفاء فصيحة (مناصب السائل المقدمة هكذا تقع انتقالات المناصب الى ان يعجز احد الخصمين فججز المعلن يسمى انجما وعجز السائل يسمى الزاما) يعني انه تقع تلك الانتقالات الى ان يعجز المعلن عن اقامة الدليل على مدعاه ويسكت عن المناظرة (فذلك)

فذلك السكوت هو الافحام في اصطلاح القوم كذا قاله بعضهم والصواب فاسكات السائل اياه هو الافحام كما قال القطب الكيلاني او فذلك العجز هو الافحام كما قال المصنف وهو الاوفق لان مرادهم عجز الممثل عن اثبات المدعى وان كان ما قاله القطب انسب باللغة كما في المختار يقال افحمه بالفاء اذا اسكته في خصومة او غيرها والمراد بعجز السائل عجزه عن التعرض للمعلل بشئ مما ذكر من وظائفه بان ينتهي دليل المعلل الى مقدمة ضرورية قبولها بان كانت بديهية مشتركة منشأ بدايتها بينهما او مسلمة عند السائل يضطر الى قبولها فذلك العجز هو الالتزام فحينئذ تنتهي المناظرة اذ لا قدرة لهما على اقامة وظائفهما الى غير النهاية لعدم وفاء الطائفة البشرية بهما لانه يقتضى ايراد ادلة غير متناهية فلا يكون مقدورا لمن يكون له زمان ايراد الادلة محصورا بين النهايتين ومما يجب ان يعلم ههنا ان الممثل يجب عليه ان يستعمل في الجواب ويطلب عن يمنع ان يحقق ما يورده من النوع اذ ربما لا يتمكن من التوجيه فالحجب يتقطع ويظهر الفساد فالمنع يندفع او يذكر المعلل فيتمكن من التعليل عند توجيه المنع والتفصيل وهكذا يجب على السائل ايضا لان كلا من المنع والجواب على قسمين في المشهور للمعلل اولا مقبدا اولا والمنفي مردود عند الجمهور ومما يجب على السائل ان يحيط بمطويات دليل المعلل على وجه الترتيب والتفصيل ثم يورد الاعتراض اذ قد يكون وروده على مقدمة مطلوبة فلا يعلم قبل الاحاطة ان المنع باى مقدمة يتعلق فيجرب خطب عشواء او قد يكون الاعتراض مما يتوهم وروده اولا ويظهر اندفاعه بعد تفصيل فلا يظهر الحق قبل الاحاطة على الوجه المذكور ولا يوافق اظهار الصواب فيكون نوتا من المكابرة كما ذكره بعض المحققين ومما يجب ان يعلم ايضا انه يجب على المناظر ان يحتاط في اجزاء البحث والمناظرة لبسلي بحثه عن الخلل والقصور وهذه الاجزاء ثلاثة امور المبادئ والاوساط والمقاطع اما المبادئ فهو تحرير المسألتين وتقرير المذاهب وتقديم الاشارة وتحقيق المسائل والكل راجع الى معنى واحد وهو تعيين المدعى

وذلك ليتمكن من التوارد بالنفي والاثبات من الجانبين على شيء واحد
كافي شرح المواقف واما الاوساط فهي الحجج والدلائل التي يستدل بها
على الدعاوى مطلقا واما المقاطع فهي المقدمات التي تنتهي اليها
من الضروريات والظنيات المسئلة ومثل الدوز والتسلسل واجتماع
التقيضين وحل التقيض على التقيض وسلب الشيء عن نفسه
ومساواة الاعظم للاصغر والترجيح بلا مرجح ووجود الاخص بدون
الاعم والملزوم بدون اللازم وما يجري هذا الجرى فذلك المقام يقتضي
من الكلام ما يجسدك نفعا في المرام وينجيك من مزال الاقدام
فلا تجعلني بسبب السأمة هدف الملامة وهو انه يجب الاحتياط
في هذه الامور الثلاثة اما المبادئ فيجب على الناظر فيها الاحتياط
والاحتراز عن ابهام الدعاوى والمذاهب والاصطلاحات وعن وقوع
شيء يضره بان يكون منافيا لدعواه واللازم من لوازم دعواه
اولذهبه وينبغي ان يحتاط السائل في تفسير الالفاظ اذا لم تكن ظاهرة
الدلالة او تكون لكن المعلن اراد بها شيئا آخر وان ينظر الى انه
هل يلزم من دليله اولا اذ ربما يفسر الشيء بتفسير يحصل منه المطلوب
لكن لا يلزم من الدليل في الواقع والاعراض فيجب فيها الاحتياط
في تفصيل الاقضية وذكر المقدمات ليظهر لزوم المطلوب وفي تعيين
ما يرد من المنع انه على اى مقدمة يتمكن من الجواب اللهم الا ان يريد
تعميته وتغليطه فحينئذ يذكر بعض المقدمات على الاجال لتلاظهر
الخلل وينبغي للسائل ان يحتاط في طلب بيان مقدمات الاقضية
بالتفصيل ليظهر الفساد والمنع وان لا يتساح في شيء من الاجراء
والبشرايط وان كان يظن سهلا اذ ربما يقع الخلل الكثير في شيء
يسير سيما في غير الدليل المستقيم المسمى بالخلفي وهو ما ثبت به المدعى
بطريق فرض تقيضه كأن يقال لولم يصدق المدعى يصدق تقيضه
فيتهى الى استلزام المحال فالتقيض باطل والمدعى ثابت وهو المطلوب
فانه يجب ان يحتاط فيه في ثلاثة مواضع اخذ تقيض المدعى وملزومية
التقيض الغير الواقع ونفي اللازم اما اخذ التقيض فربما يقام مقام

التقيض غير التقيض اما من جهة الجهة بان يكون تقيضه مثلاً دائماً
فاورده ضرورية او بالعكس او من جهة الكيفية بان يكون التقيض
سالبة فاورده موجبة او بالعكس او من جهة الكمية بان يكون
التقيض كلية فاورده جزئية او بالعكس كما فعل الامام الرازي في اثبات
ان الوجود ليس بجزء لشيء من الماهيات حيث قال انه لو كان جزءاً لها
لكان جزءاً آخر لها موجوداً لامتناع تقويم الموجود بالعدد دوم
وان كان جزءاً لها موجوداً كان الوجود جزءاً لذلك الجزء الآخر
ايضاً لانه ماهية من الماهيات وهكذا لو كان جزءاً آخر لها موجوداً
كان الوجود جزءاً لذلك الجزء وهكذا لكن التسالي باطل فالمقدم
مثله ثبت المدعى ومثله كثير في كلام الامام اورده في علم الكلام
وغيره وجوابه مذكور فيه فراجعته واما ملزومية تقيض المدعى
فقد يجعل هو مع الغير ملزوماً لشيء ويستنتج من انتفاء ذلك الشيء انتفاء
تقيض المدعى وانما ينتج ذلك الغير اذا كان معلوم الثبوت ليتعين انتفاء
المجموع حينئذ بانتفاء التقيض واما اذا لم يكن معلوم الثبوت فلا ينتج
ذلك كما لا يخفى واما اني الازم فربما يوضع موضع لازم التقيض غيره
امان جهة الجهة او الكيف او الكم كما مر وربما يستعمل فيه ما يضر
الملازمة فلا بد من الاحتياط وقد يستنتج من الدليل ما لا يكون متبعاً له
ويقال له وضع ما ليس بمعلولة ككافي المغالطات وقد يستعمل في الدليل
مقدمات الزامية وذلك يجوز في الجهدليات دون العقليات بل لا بد
فيها من المقدمات المتحققة في نفس الامر فالاحتياط واجب واما
المقاطع فيجب فيها الاحتياط ايضاً اذ قد يظن وقوع دور بين شيئين
هو غير واقع في الواقع بل يتوقف احدهما على متعلق الآخر دون
الآخر كما يظن توقف الجنس على احد انواعه وكل نوع موقوف
على الجنس لكن اتداعلم ان الجنس موقوف على الفصل المتوحد له زال
الاشكال وقد يقع دور ولكن لا يكون محالاً مثل المتضامين كالابوة
والبنوة فان احدهما لا يتصوره بدون الآخر ويسمى دور المعية
وهو الذي لا يوجب تقدم الشيء على نفسه بل يوجب ان يكون هو

والآخر معنا وحيث احدهما التقيضين مع عدم الآخر من هذا القبيل
فزال الاشكال فيما يقال المدعى ثابت لان عدمه يتوقف على تحقق
تقيضه وبالعكس فعدمه يتوقف على نفسه فيكون محالا وكذلك
يظن وقوع التسلسل وهو غير واقع كما يقال حصول الشيء في المحل
لو كان وجوده بالاحتياج الى محل يحل ويحصل فيه لانه عرض
والاعراض لا بد لهما من محال فالحصول حصول وهكذا فيتسلسل
وتزول الشبهة اذا علم ان الحصول نفس الحصول لا امر آخر
يحتاج في حصوله الى حصول في نفس الامر ومعناه انه في كونه
حاصلا لا يحتاج الى حصول زائد عليه كسائر الاشياء الحاصلة بانفسها
بل حصوله بذاته وكذلك كل صفة لا يفاير مفهومها مفهوم موصوفها
نما يتكرر نوعه فانها نفس موصوفها لا امر آخر كوجود الوجود
وزوم الزوم ووحدة الوحدة وقدم القدم وحدوث الحدوث
وامكان الامكان وامثالها بل كل ذلك امر يعتبره العقل فحي لم يعتبره
العقل ينقطع التسلسل وكما يقال يلزم للواحد كونه نصف الاثنين
وللنصف ثلث الثلاثة وللثلث ربع الاربعة وهكذا الى غير النهاية
فيظن وقوع التسلسل ولا تسلسل بل هو امر يعتبره العقل وقد يقع
التسلسل ولكن لا يكون محالا كما يكون من طرف العلول على ما يشهد
به جمهور الحكماء القائلين بعدم الحشر والنشر وان كان عند
التكلمين محالا مطلقا سواء كان بطريق التصاعد في جانب الماضي
او التنازل في جانب المستقبل على ما تقرر في محله وبيان في الكلام
وقد يظن اجتماع التقيضين وليس كذلك كما في القضايا المطلقة
او المتحدة في الجهة او الكمية او الكيفية فان للتافض شروطا
لا يتحقق بدونها وقد يظن حل التقيض على التقيض وليس كذلك
كما يقال بعض الموجود معدوم اذ معناه بعض ما صدق عليه انه
موجود في الجملة فهو معدوم في الجملة فان الموجود في الجملة والمعدوم
في الجملة ليسا بمقتضى قضيتين لاجتماعهما في المعدوم بعد وجوده مرة
كما لا يخفى الا ان يقيد بالدوام فيتناقضان وقد يظن سلب الشيء عن نفسه

او سلب لازمه عنه ولا يكون كذلك او يكون ولا يكون محالا نحو
بعض الموجود ليس بموجود او معدوم فان معناه مثل مامر
اولا شئ من الخلاء بخلاء او بعد خارجية او حقيقة اذ الخلاء ليس
بموجود في الخارج ولا يمكن ايضا عند من لا يقول به هذا ما يتعلق
بالعقليات واما ما يتعلق باللغات والاصطلاحات فيجب الاحتياط
فيه ايضا فانهم قديما لطون ويستعملون الاصل مثلا في امتناع
المجاز والاشتراك والاضمار وغير ذلك كما يفواون لا يجوز له استعمال
هذا اللفظ في ذلك المعنى لانه لم يوضع له فاستعماله فيه بطريق الحقيقة
باطل وكذا بطريق المجاز اذا الاصل عدم المجاز فلا سائل ان يقول الاصل
ما يوجب امتناع المجاز لان الحق في تعريف الاصل انه اولي المتنافين
ما لم يعارضه معارض كالقرينة في المجاز مثلا واما تعريفه بانه آلة مستمرة
ما لم يعارضه معارض كما هو المشهور فغير صحيح لانتفاضه بالعدم جمعا
لانه اصل بالنسبة الى الوجود مع ان هذا التعريف لا يصدق عليه كذا
في الحواشي الخيلية وفيه تأمل هذا (واعلم ان هذا الذي ذكرناه
لا بد وان يكون نصب عين طالب التحقيق في جميع المطالب
خصوصا في المطالب العالية من الامور الاقتصادية فعليك باعمال
القواعد في الاصول حتى يظهر عندك الحق الثين ونبجلى بطلان
اقوال المخالفين (اللهم ارنا الحق حقا وارزقنا اتباعه وارنا الباطل
باطلا وارزقنا اجتنابه ومنك الهداية والتوفيق لاطهار الحق والصواب)
ولما فرغ المصنف من تفصيل البحث الجاري بين المناظرين وذكر
الوظائف المتعلقة بكل من الجانبين اراد توضيح ذلك البحث بذكر مثال
يتضمن بجميع الوظائف المذكورة فقال (مثال ذلك البحث
كما اذا اشتغلت بالاستدلال على دعواك السابقة) وهي قول المدعى
هذا التصنيف يجب تصديره بالمجد كما مر (بان تقول لان هذا التصنيف
امر ذو بال) هذه المقدمة صغرى الدليل القائم على الدعوى السابقة
والحد الاوسط هو قوله امر ذو بال وكبراه قوله (وكل امر ذي بال يجب
تصديره بالمجد) فبعد طرح الحد الاوسط يتج فهدا التصنيف يجب

تصديره بالحمد (فتوجه) من طرف السائل (على كبراء المنع مح دا)
 بان يقول لانه لم ان كل امر ذي بال يجب تصديره بالحمد (او مستند بانه
 ليس بأمور من جانب الشرع و) يتوجه ايضا من طرفه (ان ينقض
 هذا الدليل بانه جار في قراءة شيء من القرآن) لان القراءة امر ذو بال
 (او) انه جار (في كتابه) اي كتابة شيء منه لان الكتابة ايضا امر ذو بال
 (مع انه) اي كل منهما (ليس بواجب التصدير بالحمد) اي ان دليلك
 جار في تلك المادة مع ان حكم المدعى متخلف عنها (او) ان ينقض
 هذا الدليل (بانه مستلزم للتسلسل لان الحمد نفسه ايضا امر ذو بال
 فيجب تصديره بالحمد) وهذا الحمد ايضا امر ذو بال فيجب تصديره
 بحمد آخر (وهكذا فيتسلسل) الى غير النهاية وكل دليل شانه هذا
 ياطل فهذا الدليل باطل ولا يذهب عليك ان صغرى قياس الاستلزام
 مقدمة واحدة للإشارة فيها الى مقدمتين ضمنتين وقد عرفت انه
 يجوز منع الكبرى حيث ذوق قد قال فيما سبق انه لا مجال لمنع كبرى هذا النقص
 فالأوفق ان يقول في الصغرى انه مستلزم للتسلسل المحال او هو محال
 حتى تكون مشيرة الى مقدمتين ولم تبق لمنع الكبرى مجال على ما عرفت
 تفصيله فيما سبق لا يقال انه لم يقيد نفي الجواز بكون الصغرى ذات
 اشارة هكذا لانه مع ان في قوله قيل النفي او مستلزم لفساد كذا اشارة اليه
 صرح به بقوله عقيب النفي المذكور بل يمنع الجزان والاستلزام تارة
 والتخلف والفساد اخرى على انه يجب حمله على ما قلنا لعدم صحة
 الاطلاق في نظري الفساد كما عرفت وقدمر التفصيل فتذكر
 (وان يعارض بان يقال الواجب هو التصدير بالسملة) اي بسم الله
 الرحمن الرحيم يقال بسم الرجل اذا قال بسم الله ويقال قد اكثرت
 من السملة اي من قول بسم الله كذا في المختار (لقوله عليه السلام
 كل امر ذي بال) قال في الكليات البال الحال والشان والقلب وامر ذو بال
 اي شريف بهتم به كان الامر لشرفه وعظمه قدم لك قلب صاحبه
 لاشتغاله (لم يبدأ بالسملة فهو ابتر) اي مقطوع عن الخير بمحوق
 من كل بركة قال في الصحاح بتره قطعه قبل الاتمام والابتر كل امر
 (انقطع)

انقطع من الخير اثره ولفظ الحديث على ما اخرج به ابو عوامة هكذا
كل امرئ ذى بال لم يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو اجنب
بكذا في المزا (وكما كان الامر هكذا) اى كلما كان الواجب هو التصدير
بالسمة (لا يجب التصدير بالمجد) هذا ابطال للمدعى باثبات نقيضه
على طريق المعارضة بانغير في الحكم وتقريرها ان يقال ان ما ذكرتم
من الدليل وان دل على ثبوت ما ادعيتم ولكن عندنا ما ينفيه وهو انه
لا يجب التصدير بالمجد لانه كلما ثبت ان هذا الحديث صحيح كان الواجب
هو التصدير بالسمة وكلما كان الواجب هو التصدير بها لا يجب التصدير
بالمجد فكما ثبت ان هذا الحديث صحيح لا يجب التصدير بالمجد لكن
المقدم حق فكذا التالى قال فى شرح آداب السعودى وانما يقال
وان دل ولا يقال وان ثبت او وان صدق لئلا يلزم ثبوت المدلول
عنده قال فى التاج السعيد وفى التعبير بقوله وان دل اشعار
بان المعارضة هى تسليم الدليل دون المدلول كما صرح به المصنف
فى شرح المقدمة البرهانية لا يقال المدلول لازم للدليل فكيف يصح
تسليم المزعم دون اللازم لانه يقال تسليمه خلفاء خلاه لديه لا صحته عنده
وقد دل المعارض عليه ولهذا يقال دليلكم وان دل دون وان صح
او ثبت وفيه ان المعارض لا يدل على تعيين ما من الخلل بل يدل
على ان الخلل فى احدهما لا بعينه فيجوز ان يكون الخلل من الدليلين
فى دليل المعارض ويجوز ان يكون فى دليل المعلن ولهذا كان
حكم المعارضة المساقطة وقد سبق مناعن التلويح ما يتعلق
بهذا فتدبر (اما عند منعه) اما هذه لمجرد التفصيل آتيت عن جملة
الشرط وحرفه فاستحقت بذلك جوابا وجوابا بها جملة تلزمها الفاء
ولا بد ان يفصل بين اما وبين الفاء بواحد من ستة مذكورة فى معنى اللبيب
(فلاك) ايها المدعى (ان تثبت المقدمة المنوعة) سواء كان المنع
مجردا او مستندا اى الكبرى يعنى قوله وكل امرئ ذى بال يجب تصديره
بالمجد (بان تقول كلما قال النبي عليه السلام كل امرئ ذى بال لم يبدأ
فيه بالمجدلة فهو ابتر) اى كل امرئ ذى بال لا يبدأ فيه بالمجد لله اقطع

على ما هو لفظ الحديث كما اخرج به البخاري وغيره عن ابي هريرة
 رضي الله عنه وفيه روايات سجي^ة ان شاء الله تعالى (فيجب تصدير
 كل امر ذي بال بالحمد لله) لكنه عليه السلام قال هكذا فيجب
 تصديره بالحمد (هذا قياس استثنائي مستقيم مركب من شرطية
 ووضوح يتجه عليه لان الوجوب حكم شرعي يستفاد من الامر
 والامر ههنا ولو سلم فقد يفيد التنبه والاياحة فلا يتعين الوجوب
 حتى يتبين المراد ويجاب بان الامر لا اختصاص له بصفة افعال
 اذ كثيرا يقصد بصيغ الاخبار معاني الانشاء على ما ذكر في كتب
 الاصول والمعاني والامر المطلق العربي عن الصارف حقيقة
 في الوجوب كما تقرر في الاصول (ولت ان تبطل سنده) اي قوله انه
 ليس بمأمور به من جانب الشرع (بهذا الدليل) ايضا وقد سبق
 ان بطلان السند مقدمة من دليل يدل على ثبوت المنوع فهو
 من قبيل اثبات المنوع الا ان فيه نوع خصوصية كما عرفت وهذا
 بان يقال كلما ثبت ان افضل الرسل عليه السلام قال كل امر ذي بال
 لم يبدأ بالحمد لله فهو واقطع بطل قولك في السند انه ليس بمأمور به
 من الشارع وكما بطل هذا السند ثبت المنوع اعني وجوب التصدير
 بالحمد وانما كان له ان يبطل هذا السند (لانه سند مساو) لنقيض
 المقدمة المتوقعة يعني انه كلما تحقق انه ليس بمأمور به تحقق انه ليس
 بواجب وبالعكس وفيه نظر لانه قد يتحقق انه ليس بواجب ولا يتحقق
 انه ليس بمأمور به كما في المندوب والمستحب والسنة وكف النفس
 عن الحرام والمكروه لان النهي امر بالانتهاء والجواب لان الامر
 المطلق حقيقة في الوجوب كما عرفت فلا يكون غير الواجب مأمورا به
 كما ذهب اليه الكرخي والخصاص والامام شمس الاثمة السرخسي
 وصدر الاسلام ابو البسر والامام فخر الاسلام البرز دوي من محققي
 اصحابنا والمحققون من اصحاب الشافعي من اهل الاصول ولا يرد علينا
 كف النفس عن الحرام والمكروه اما الاول فلانه واجب واما الثاني
 فلانه ليس بمأمور به في عرف الاصوليين كما ان المكروه نفسه لا يطلق

عليه النهي عنه حقيقة لان النهي حقيقة في التحريم كما تقرر في الاصول
والمراد من قولهم النهي امر بالانتهاء الذي يستلزمه لانهما متحدان
حقيقة واللام يبق فرق بين الامر والنهي وعلى التقديرين فالنهي
غير تام لما عرفت فتأمل (و) لك ايضا عند منعه (ان تنقل من هذا
الدليل (الى دليل آخر) اوضح (بان تقول) الحكم المذكور ثابت
(لان التصنيف نعمة من آله) اى نعمه جمع الى بالفتح وقد يكسر
ويكتب بالياء مثل معنى وامعاء كذا في الصحاح (تعالى) عما يقول الظالمون
علوا كبيرا (وكل نعمة كذا) يجب ان يحمد عليها فالتصنيف يجب
ان يحمد عليه لكن يرد على هذا الدليل ايضا منع تقريبه (وقد سبق معنى
التقريب وهذا بان يقال هذا الدليل لا يستلزم المطلوب اعنى ان التصنيف
يجب تصديره بحمد الله تعالى اذا لازم من هذا الدليل مطلق الحمد
وهو اعم من التصدير والتأخير فكان المطلوب من الدليل غير لازم واللازم
منه غير مطلوب فلم يتم التقريب وانت خير بان مراده من المنع ههنا
هو المعنى الاعم الشامل للمطالبة والابطال لا المعنى الاصطلاحي وهو
طاهر (فتثبت) انت ايها المدعى (التقريب) اى تقريب هذا الدليل
(بان تحرر كلا) اى كل واحدة (من الكبرى) وهى قوله وكل نعمة
يجب ان يحمد عليها (والدعوى) وسبب لزوم تحريرها توهم
الاعتراض ثانيا بعدم الاستلزام ايضا لكون النتيجة اعم منها كما لا يخفى
(بان) تقول (المراد انه يجب ان يحمد عليها اولا) اى فى اولها
ولا يذهب عليك ان هذا التحرير موجه مسموع من المدعى نفسه
وان كان فيه الجمل على الجواز بلا قرينة واما من غيره فلا بد من قرينة
معينة دالة على المراد حتى يكون مسموعا كما مر فنذكر (ثم) بعد
هذا التحرير (رد المنع على نفس الكبرى مستندا بان الحمد بما يجب
بعد وصول النعمة الى المنعم عليه وتمامها) بان يقال لانسلم ان الحمد
يجب فى اول النعمة وانما يجب الحمد بعد وصولها الى المنعم عليه
وتمامها (وليس لك ان تبطل هذا السند لانه سند اخص) من تقيض
المقدمة المتنوعة يعنى انه لا يجب ان يحمد عليها اولا لانه يصدق

ويتحقق مع تحقق الوجوب بعد الوصول ومع انتفاء الوجوب أصلاً
 لأن السالبة البسيطة لعدم استدامتها وجود الموضوع اعم من الموجبة
 المحصلة ولا شك ان انتفاء الاخص لا يوجب انتفاء الاعم والا
 فلا يتحقق العموم فلا يفيد ابطال السند الاخص كما مر (بل ثبت
 الكبرى بتحرير الحد الاوسط) الذي هو نعمة من آله تعالى (بان
 تقول المراد لان هذا التصنيف نعمة مطلوبة الزيادة بمقتضى وعد الله
 تعالى بقوله الكريم (لئن شكرتم) يا بني اسرائيل ما انعمت عليكم
 من الانبياء وغيره بالايمن والعمل الصالح (لازيدنكم) نعمة الى نعمة
 (وكل نعمة كذا يجب تصديرها بالحمد) اولا فهذا التصنيف يجب
 تصديره بالحمد اولا وانما قلت اولا بناء على مر كما لا يخفى
 (وهذا) التحرير (تغيير للدليل الاول) بنوع زيادة شئ في الحد
 الاوسط بوجب ايضا حافيه ويرفع الابهام عنه (لا انتقال) منه
 (الى الدليل الثالث) وقد عرفت الفرق بين التغير والانتقال فتذكر
 وفيه ان كون النعمة مطلوبة الزيادة لا يستلزم وجوب تصديرها
 بالحمد سواء اريد بالزيادة الزيادة مطلقا على ما هو ظاهر القول الكريم
 او من نوع تلك النعمة كما او كفا غان قلت في التصدير اشعار بان على
 تهيو وقبول لاداء ما وجب عليه وانقياد له قلت نعم ولكن غاية
 ما يستلزم اولوية التصدير لا وجوبه فتأمل (واما عند نقضه فلك
 ان تمنع الجريان منعا مستندا بان المراد كل امر لم يكن جزأ مما يدى
 بالحمد) يعني لانسلم ان هذا الدليل جار في قراءة شئ من القرآن
 او كتابته له لم لا يجوز ان يكون المراد من كل امر لم يكن جزأ مما يدى
 بالحمد فان ما قرئ من القرآن الكريم او كتب منه انما هو جزء من القرآن
 الذي هو مبتدأ بالفاتحة الشريفة المشتملة على حده تعالى باكل وجه
 وانه فلا يلزم لقراءة شئ منه او كتابته حمد آخر وانت خير بان الكبرى
 اذا قيدت بذلك فلا بد من تقييد الصغرى ايضا والام يندرج الاصغر
 تحت الاوسط فلا يتم الاتجاج كما لا يخفى (و) لك (ان تمنع الخلاف مستندا
 بانه لم لا يجوز ان تكون البسطة الواجبة مشتملة على الحمد) الذي هو

أو وصف بالجليل على جهة التعظيم والتبجيل ولا يخفى أن البسملة مشتملة على ذلك (لأن توصيفه تعالى بأنه ذات مستجمع لجميع النكسالات) وذلك مستفاد من لفظة الجلالة (وأنه من تبرك) على صيغة المجهول صلة من الموصولة (باسمه الشريف) وفيه كمال التعظيم للمسمى ولا يخفى أن هذا على أن الباء للمصاحبة كما هو مذهب صاحب الكشف وأما الإمام البيضاوي ومن تبعه فعلى أنها للاستعانة وفي تفسير مولى أبي السعود مما يتعلق بهذا المقام ما يفنيك عن غيره فراجعته (وأنه الرحمن الرحيم) صفتان مبينتان من رحم بعد جعله لازما بمنزلة القرائن ينقله إلى رحم بالضم كما هو المشهور وقد قيل أن الرحيم ليس بصفة مشبهة بل صفة بمالفة نص عليه سيويه في قولهم هو رحيم فلان والرحمة في اللغة رقة القلب والانهطاف ومنه الرحم لانعطافها على ما فيها والمراد بها الفضل والاحسان أو إرادتها ههنا بطريق إطلاق السبب بالنسبة إلينا إلى مسببه البعد أو القريب فإن أسماء الله تعالى تؤخذ باعتبار الغايات التي هي الأفعال دون المبادئ التي هي الانفعالات وتفصيله في تفسير مولى أبي السعود (أعلى مراتب الوصف بالتبجيل) خبران وتقرير المنع أن يقال ولو سلم أنه جار في قراءة شيء من القرآن أو كتابه فلا نسلم التخلف لم لا يجوز أن تكون البسملة الواجبة مشتملة على الحمد وقوله لأن توصيفه إلى آخره تنوير السند إلا أنه أتى به في صورة الدليل تنبيهها على قوته كما مر وانت خبير بأنه لو قال في السند وإنما يكون لو لم تكن البسملة الواجبة مشتملة على الحمد لكان أولى (كذا قيل وليس بشيء لأن تضمنه) أي تضمن الحمد والمصدر مضاف إلى مفعوله (البسملة) فاعل المصدر قال ابن مالك في الكافية وبعده الذي أضيف له « كل يرفع أو ينصب » (غير كاف والا) أي وإن كان كافيا لأن نفي التثنية (لم يرفع) صوابه لم يرد (حديث الحمدلة بعد حديث البسملة) لا يخفى أن الملازمة غير ظاهرة على ما ذكر وإنما تكون إذا كانت الرواية في قوله عليه السلام بالحمد بضم الدال وذلك غير مسلم ما لم يبين بالنقل عن أئمة

الحديث انها بضم الدال بل الظاهر على ما ذكره صاحب الترجيح انها بكسر الدال ولذا يقع الامتثال بالجملة الفعلية مثلاً وفيه بعد كلام يعنى مما استنفذ كره ان شاء الله تعالى ثم ان هذا عنده اما ابطال للسند او اثبات للمنع وقوله والالم يقع الى آخره دليل للمقدمة الواضحة وتقرير الكل ظاهر كما مر غير مرة فتذكر (و) لك (ان تمنع استلزامه التسلسل بناء على استثناء نفس الحمد من حديث الجملة) بان تقول لانهم الصغرى وانما يلزم ان اولم يكن الحمد نفسه مستثنى بالاستثناء العقلي عن حديث الجملة (كما استثنى نفس الجملة من حديثها قطعاً للتسلسل) ولا يخفى ان هذا من قبيل قصر العام على بعض ما يتناوله بمستقل غير متزاخ الا ان المخصوص من بالعقل قطعى لانه في حكم الاستثناء لكنه حذف اعتماداً على العقل حتى لا يتوهم ان خطابات الشرع التى خص منها البعض بالعقل دليل فيه شبهة كالخطاب الوارد بوجوه غسل الرجل في الوضوء المخصوص من منه مقطوع الرجل بالعقل كما تقرر في الاصول وقيل في الجواب عن التسلسل انه يجوز ان يكون حمد واحد حمدا لنفسه وتغييره من النعم فلا يلزم التسلسل وفيه ان تعلق حمد واحد بنفسه وغيره يستلزم تعلق الشيء بنفسه وغيره في حالة واحدة وان هذا الاضرورى الاستحالة وقيل الحق انه يجوز تعلق الحمد الواحد بالنعمة الماضية وبالنعمة المحمود عليها بذلك الحمد فلا يلزم التسلسل قطعاً اذ يجوز للحامد ان يذكر محموداً عليه يشمل نعمة الحمد ايضا كان يقول الحمد على ما اولينا من كل نعمة وانت خير بان هذا وما قبله انما يكون جواباً على تقدير التسليم بان كان الكلام في مطلق الحمد وليس كذلك بل الكلام في وجوب التصدير كما لا يخفى (و) لك ايضا (ان تنقض دليل النقض سواء كان دليل النقض بالجريان او بالخلف او دليل استلزام التسلسل اذ هذا يصلح نقضا لهما (بان تقول دليل هذا النقض) باطل لانه مستلزم لبطلان ما حكم الشرع به) وهو الحمد على النعم التى من جاتها تصنيف الكتب بل مستلزم لبطلان ما اصى الشرع (بآياته)

بإثباته اذ الامر لا يلزم ان يكون بصيغة الامر كيف والمنفعة نوعان
 قولية وفعلية كما لا يخفى وفيه ان هذا انما يلزم ان لو لم يكن المراد
 من قوله عليه السلام بحمد الله بذكر الله فلم لا يجوز ان يكون المراد
 هذا على ما صرح به الكرماني في شرح البخاري (وكل دليل هذا)
 اي مستلزم لبطلان ما حكم الشرع بصحته (سانه باطل قدليل هذا
 النقض باطل) ايضا (وان تعارضه) اي دليل النقض (بان هذا
 الدليل) اي دليل المدعى المطلوب وهو قوله ان هذا التصديق
 امر ذو بال وكل امر ذي بال يجب تصديره بالحمد يعني ان دليلكم وان دل
 على ما ادعيتم ولكن عندنا ما ينفيه وهو ان هذا الدليل (موافق
 للحديث الشريف) الوارد في وجوب التصدير بالتحميد وفيه انه
 ان اريد بالحمد الحمد الاصطلاحي فلا نسلم الموافقة لخواز ان يكون المراد
 من الحمد الواقع في الاثر الجليل مطلق ذكر الله تعالى وان اريد مطلق
 الذكر فلا يتم التقريب لكون النتيجة اعم من الدعوى فتأمل (وكل
 ما هو موافق له صحيح) ولا يذهب عليك ان هذه الكبرى مقيدة بعدم
 النسخ فتأمل (فهذا الدليل صحيح واما) وظائفك (عند معارضته
 فلك هذه الوظائف الثلاثة) المنع والنقض والمعارضة الا ان في معارضة
 المعارضة كلاما وقد ذكرناه فتذكر (ايضا ان منع) مؤول بالمصدر
 في محل الرفع بدل من هذه الوظائف (ملازمة دليل المعارضة) يعني
 ملازمة الشرطية التي هي قوله فكلما كان الواجب هو التصدير
 بالسملة لا يجب التصدير بالحمد منعاً (مجرداً) عارياً عن السند (او)
 منها (مستنداً بان) تقول لانفسك انه كلما كان الواجب هو التصدير
 بالسملة لا يجب التصدير بالحمد كيف ان (وجوب شيء) بدليل (لا ينافي
 وجوب الشيء الاخر) بالدليل (والا) اي وان لم يكن غير منافي
 بل كان منافياً (لم يجب علينا الا شيء واحد) هذا تنوير للسند
 المذكور الا انه اتى به في صورة الدليل لما مر ومثل هذا كثير في كلام
 صاحب المواقف وبه صرح سيد المحققين في المقصد الرابع في نقض
 هذا هب ضعيفة فليراجع (وللمعارض ان يثبت هذه السلازمة

(بأن الابتداء لا يكون الابتنى واحد) اذ يفوت الابتداء بثنى آخر لكونه
 آتيا (فكما كان الامر هكذا) اى كلما ثبت ان الابتداء لا يكون
 الابتنى واحد (فاذا وجب) الابتداء (بالسملة لا يجب بالآخر لكن
 الامر كذا) اشارة الى وضع المقدم يعنى لكن ثبت ان الابتداء
 لا يكون الابتنى واحد فينتج اذا وجب الابتداء بالسملة لا يجب بالآخر
 (فنثبت الشرطية) فى زعم المعارض (فلك ان تمنع هذه المقدمة
 الواضحة مجردا او مستندا بانه انما يكون) الامر كذا بان نقول لانسلم
 ثبوت الانحصار المذكور وانما ثبت (اذا حل الابتداء الواقع فى كلا
 الحديثين على الابتداء الحقيقى والحال ان الباء) فى قوله بالسملة
 وبمحمد الله (للمصاحبة) والملازمة كما فى قوله تعالى " اهبط بسلام "
 اى معه وهى اكثر استعمالا من الاستعانة لاسيما فى المعانى وما يجرى
 مجراها من الاقوال كما فى كليات ابن البقاء الكفوى (وليكن المراد
 مما فى حديث الجملة الابتداء الاضافى) ولا شك انه يصح عليه انه
 مبتدأ به بالنسبة الى ما يليه وان كان مسبوqa بالسملة وانت خير بانه
 لا امتناع فى حل الابتداءين فى الحديثين على الابتداء الاضافى
 ولا يلزم جواز تقديم الحميد عليها لان تقديمها عليه ثابت بالكتاب
 والاجماع على ما فى التلويح (او المراد مما فى الحديثين الابتداء
 العرفى المستند) الى المقصود ولا شك ان الابتداء باحد الشئتين
 لا يفوت الابتداء باخر بهذا المعنى (او) ليكن (الباء) فى الحديثين
 (للاستعانة) وهى الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم كما فى معنى
 اللبيب وحقيقتها التوسل بعد دخولها الى الشئ المشروع فيه
 والاعتداد بشئائه (وتجاوز الاستعانة باشياء متعددة كما قيل) اشارة
 الى ان الاستعانة بمجموع تلك الاشياء لا بكل واحد استقلال والا
 لافنى احد عن الآخر فأمل (فيتدرج التعارض بين الحديثين)
 يعنى اذا علم الجواب الذى ذكرنا فيعلم منه اندفاع التعارض التوهم
 بين حديثي البسملة والحمد لله وانت خير بانه اذا اريد بقوله عليه
 السلام محمد الله على ما يدل عليه انه وقع فى بعض الروايات
 (بذكر)

بذكر الله بدل بحمد الله كما في الحواشي الحسامية صلى التلويح
 فلا تعارض اصلا وكذا اذا كانت الرواية بحمد الله بلا تعريف
 المصدر كما هي كذلك في الدر المنثور للسيوطي او بالحمد لله بترينه
 مع كسر الدال على ما هو الظاهر كما سبق اذ التسمية متضمنة للحميد
 وما قيل ان من اتى بالتسمية لا يقال له حامد صرفا مدفوع بما ذكر
 في شرح المطالع ان الحمد العرفي يتحقق في ضمن التسمية وهو ظاهر
 ولما اذا كانت بضمها مع تعريف المصدر فيتوهم جبتد و يجاب
 بالاجوبة السابقة ويمكن دفعه ايضا بان المراد بالابتداء ما يكون
 في وسع العبد اذ لا تكليف الا بحسب الطاقة البشرية كما تقر
 في الاصول وما يتوهم من التسلسل مدفوع بان المراد كل امر في
 بال بلا حظ انه كذلك ويقصد بالابتداء ولا يجعله وسيلة الى ابتداء
 آخر قال بعض المحققين لزوم التعارض انما هو اذا جعلت الباء
 في الحديثين متعلقة بالبدء واما اذا جعلت متعلقة بالمحذوف كالالتباس
 والتبرك فلا لان الزمان الذي اعتبروه في مقارنة الحال لوقوع
 مضمون عاملها جعلوه اعم من الحقيقي الذي لا يفضل عما وقع فيه
 ويسميه اهل الاصول معيار او غير الحقيقي الذي يفضل عنه ويسمونه
 ظرفا فيجوز ان يكون الالتباسان في زمان بهذا المعنى فامكن وقوع
 الابتداء في حال الالتباسين من غير ان يلزم وجود ابتدائين
 متدافعين حتى بسبب عنه تعارض الحديثين وفيه نظر لان معنى
 العموم الذي اعتبره النحاة في مقارنة الحال للعامل انه يجوز ان يكون
 للحال زمان فاضل عن زمان عاملها حتى تكون مقارنتها له ببعضه
 لاجتماعها فاذا قيل جاءني زيد راكبا جاز تقدم الركوب على المجيء
 بشرط امتداده اليه ومقارنته اياه وكذا رايت زيدا ماشيا على ان تكون
 الرؤية بصرية واما جواز عدم المقارنة اصلا فلا قائل به قطعاً
 ففي التسمية والحميد ايهما اخر لا يكون لشيء منهما اقتران بالابتداء
 ومصاحبة له اياه ولان الابتداء آتى ليس زمانه انقسام اصلا
 ولا يخفى ان الالتباس بشيء فرع تحقق ذلك فلو قارن الالتباس

بالسمية والالتباس بالحميد بذلك الابتداء تدافع الابتداء آن لا بحالة
 فلا يندفع التعارض بين الحديثين بما ذكره قطعاً وقال بعضهم يجوز
 ان يكون احدهما بالجنان وبالكتابة او باللسان والاخر بآخر
 منهما او يكونان بالجنان لجواز احضار شيئين معا بالبال وفيه بحث
 لان التسمية والحميد بهما المرجو منهما حصول التين والتبرك
 ما يكون عن قلب حاضر وتوجه تام والتفات كامل ولا ييسر التوجه
 التام الى شيئين الا من المجرد عن العلائق البشرية وداعي التصنيف
 فبالضرورة يقع احدهما غير مستدبه عارياً عن المقصود كما لا يخفى
 فتأمل (و) لك (ان تنقض دليل المعارضة) وهوان الراجب هو
 التصدير بالسئلة الحديث وكما كان الامر هكذا لا يجب التصدير بالحمد
 (بان يقول هذا الدليل مستلزم لعدم صحة الحديث الوارد في حق)
 لزوم (الابتداء بالحميد) اخرجته الامامان الجليلان ابوداود
 والسنائي عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه بلفظ كل كلام لا يبدأ
 فيه بحمد الله فهو اجزم واخرجته الامام الجليل ابو عبد الله محمد بن
 اسماعيل البخاري في صحيحه وابن ماجه والبيهقي في سننهما عنه
 ايضاً بلفظ كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد الله اقطع ورواه عبد القادر
 الرهاوي عنه ايضاً بلفظ كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله
 والصلوة على فهو اقطع ابرم محقق من كل بركة (وكل دليل
 شانه هذا فاسد فدليلك هذا فاسد) لك ايضاً (ان تعارضه) بناء
 على قول من جوزه معارضة المعارضة وقدمى (بما تقدم من الدليل
 المنقل اليه) بان يقول دليلكم وان دل على ادعيتكم لكن عندنا
 دليل يدل على خلافه وهو التصنيف نعمة من آله تعالى وكل
 نعمة هذا شأنه يجب ان يحمد عليها لكن ير دعليه الاعتراض بمثل ما امر
 والجواب الجواب (ولكن للسائل ان يعود الى دليلك الاول) وهو
 ان التصنيف امر ذو بال وكل امر ذي بال يجب تصديره بالحمد
 (ويقول) مانعا للتقريب مرة ولا الكبرى اخرى (ان اردت بوجوب
 التصدير في الكبرى مطابق وجوب التصدير) سواء كان بالكتابة
 (افنى)

أوفى التكلم (فالكبرى مسلمة والتقريب ممنوع) اذ المدعى وجوب التصدير في الكتابة ولم يلزم ذلك من الدليل على هذا التقدير (وان اردت به) أي بوجوب التصدير في الكبرى (وجوب التصدير في الكتابة) كما هو المدعى (ف) التقريب مسلم لكن (الكبرى ممنوعة) اذ يجوز الابتداء بالتكلم من غير كتابة في صدر الكتاب اذ لا يدل الحديث الوارد في لزوم التصدير (على وجوب كتابته) في صدر الكتاب والابتداء في الكتابة (وانما يدل على وجوب مطلق الابتداء بالحمد) سواء كان باللسان او بالحنان او بالكتابة (واعلم ان المستفاد من جميع ما ذكره من اول البحث الى هنا انما هو استحباب التصدير والابتداء بالحمد كما اشرنا اليه في مواضع واما وجوبه شرطا فلم يثبت بعد ولا يثبت قطعا ولا يستفاد ذلك من الاثر الجليل على ما نص عليه بعض المحققين الا ان المقصود تصوير البحث لا التحقيق فتبصر (فصل * ان كنت معرفا) أي صاحب تعريف في كلامك (فاعلم ان التعريف) اما اللفظي وهو ما يقصده تفسيرا مدلول اللفظ فهو من المطالب التصورية عند العلامة التفارقي ويجوز بالاعم عنده وقيل يجوز بالاختصاص ايضا وعند المحقق الشريف هو من المطالب التصديقية فهو عنده تعيين ما وضع له اللفظ من بين سائر المعاني ليلفت اليه ويعلم انه وضع بازائه واما ان يهيى وهو ما يقصده احضار صورة مخزونة فهو من المطالب التصورية اتفاقا واما حقيقى وهو ما يقصده تحصيل صورة غير حاصلة في الذهن كنها لذي الصورة المعلوم وجوده في الخارج او وجهاله واما اسمى وهو ما يقصده تحصيل صورة كذلك لغير حقيقة معلومة الوجود في الخارج وهما من المطالب التصورية اتفاقا فالكل على الصحيح (تصوير محض في الذهن فلا يتعلق به منع) حقيقى الا انه يجرى في التعريف اللفظي ما يجرى في الدعاوى من المنع وغيره على ما اختاره سيد المحققين قال عبد الله الصاروخاني واذا جئتم بتعريف اللفظ وتعرف التثنية المعاني ويجرى فيها ما في الدعاوى على قول الشريف المستبان (ولا) تتعلق به (معارضة) تحقيقية وقال المحقق

الشريف في شرح المواقف انها تتعلق بالتعريفات فان سلم الحد
 حدية الحد الثاني بطلت حدية حده والا فلا اذ يجوز ان يكون
 احدهما حدا والاخر رسما (الا انه يشترط لصحته شرائط منها
 المساواة للمعرف) قال المحقق الدواني المساواة في مطلق المعرف ليس
 بمذهب المحققين فانهم قالوا المقصود من التعريف التصوير سواء
 كان بوجه مساو او اعم او اخص وللصناعة في جميعها مدخل
 فلا وجه لعدم اعتبارهما نعم تشترط في المعرف التام ثم ان المراد
 بالمساواة المساواة في العموم والخصوص يعني ان كل ما صدق عليه
 المعرف صدق عليه المعرف بفتح الراء وهو معنى الاطراد اى اذا وجد
 الحد وجد المحدود ويلزمه ان يكون مانعا عن دخول غير الافراد
 فيه وكل ما صدق عليه المعرف صدق المعرف بكسر الراء وهو معنى
 الانعكاس اى اذا اتى الحد اتى المحدود ويلزمه ان يكون جامعا
 لافراد الماهية المعروفة كما في شرح الشخصية للتحرير التفاضلى وتحقيقه
 على ما ذكره في التلويح ان الطرد هو صدق المحدود على ما صدق
 عليه الحد مطردا كليا اى كل ما صدق عليه الحد صدق عليه
 المحدود وهو معنى قولهم كليا وجد المحدود وبالاتراد يصير الحد
 مانعا عن دخول غير المحدود فيه واما بالبعكس فاخذه بعضهم
 من عكس الطرد بحسب متفاهيم العرف وهو جعل المحمول موضوعا
 مع رعاية الكمية بعينها كما يقال كل انسان ضاحك وبالعكس اى كل
 ضاحك انسان وكل انسان حيوان ولا عكس اى ليس كل حيوان
 انسانا فلهذا قال صاحب التوضيح اى كل ما صدق عليه المحدود
 صدق عليه الحد عكسا كقولنا كل ما صدق عليه الحد صدق عليه
 المحدود فصار حاصل الطرد حكما كليا بالمحدود على الحد والعكس
 حكما كليا بالحد على المحدود وبعضهم اخذه من ان عكس الاثبات
 نفي ففسر بانه كلما اتى الحد اتى المحدود اى كلما لم يصدق عليه الحد
 لم يصدق عليه المحدود فصار العكس حكما كليا بما ليس بمحدود
 على ما ليس بحد والحاصل واحد وهو ان يكون الحد جامعا لافراد
 (المحدود)

المحدود كلها وفي قوله والحاصل واحد اشعار بان الجمع هو عين العكس وفيه خلاف ذهب بعضهم الى انه لازم للعكس ايضا والعبارة تحمل هذا المذهب ايضا كما قال سيد المحققين وهو الموافق لما ذكره هذا التحرير العلامة في الشرح المذكور وفي هذا المقام كلام في الترجيح والحواشي العصامية والحسامية على التلويح فليراجع (ومنها) اى من تلك الشرائط (الجللاء) من المعرف بالفتح (والوضوح) عطف تفسير للجللاء اذ هو بكسر الجيم بمعنى تقول جلالاتهم يجلو جلالاتهم اى وضعهم وبيان والجللاء بفتح الجيم الامر الجلى كما في المختار يعنى من شرائط التعريف ان يكون اجلى واوضح (منه) اى من المعرف فالايحوز التعريف بالاخفى كما في التهذيب والمراد بالجللاء ان تكون معرفة المعرف حاصلة قبل حصول معرفة المعرف بوجه من الوجوه فقط علم من الشرطين المذكورين انه لا يجوز ان يكون المعرف للشيء نفس ماهية المعرف لان المعرف معلوم قبل المعرف والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا اعم منها اقصوره عن افادة التعريف لان تصور الاعم لا يستلزم تصور الاخص ولا اخص لكونه اخفى فان الاعم اكثر وجودا وما هو اكثر وجودا اعرف عند العقل والاخفى لا يصلح للتعريف ولا مساويا لهما في المعرفة والجهالة لعدم افادته التعريف اصلا ولا مباينتهما كلياً او جزئياً لاتفاقهم على عدم صحة التعريف به (فلا سائل ان يبطله) اى التعريف (بانه غير جامع لافراد المعرف) على ان تكون هذه القضية موجبة معدولة المحمول والا فالسالب لا تقع صغرى في الشكل الاول ان اورد الاعتراض بقياس منظوم منه كما في المتن (او) بانه (غير مانع عن) دخول (اغياره) اى اغيار المعرف فيه (وكل تعريف شانه هذا باطل) فهذا التعريف باطل هذا نقض اجالى شبهه ببناء على ان متعلق النقض هو الدليل فقط على ما هو المشهور ونحقيق بناء على انه مشترك لفظى بين نقض الدليل ونقض التعريف كما صرح به بعض المحققين وكذا النقوض الآتية وهو ظاهر (او) بانه (مستلزم للدور) اما برتبة

وهو ان يكون الحد متوقفا على المحدود بلا واسطة وهو الدور
المصرح او بمراتب وهو الدور المضمر والحقى قال في تنوير المطالع
والتعريف الدورى بمراتب ارد من الدورى بمرتبة واحدة قال
العلامة التفتازانى لكن الدور الظاهر يعنى المصرح اشنع نظرا
الى الظاهر (او) بانه (مستلزم للتسلسل) وتفصيل الكلام فيهما
في الكلام وقد سبق منا ما يكفيك في هذا الكلام (او بانه مساو للمعرف
في المعرفة وايهاالة) فصله عما قبله باعادة قوله بانه مع تأخير
عن الجميع الاشعار بانه في الفساد دون الذى قبله وانه اقل ورودا
بالنسبة الى جميع ما قبله وقدم ما هو دون الكل اعنى عدم الاطراد
والانعكاس لكثرة ورود النقص بهما على الحدود والرسوم والمراد
بالمساوى فيهما ان تكون معرفته حاصلة قبل حصول معرفة المرف
وتفصيل الكلام في التعريف في شرح المواقف (وهكذا)
من الفسادات الخصوصية كاجتماع النقيضين وارتفاعهما ونحوه
مما يزيل صحة التعريف او الاشتغال على المستدرك او الاشتغال على اللفظ
المشترك او المجاز من غير قرينة واضحة على تعيين المراد او على الدال
بالالزام بلا قرينة كذلك ونحوه مما يزيل حسن التعريف من الاغلاط
اللفظية كما في تقرير القوانين (و) قد اشتهر بين المناظرين (ان ناقض
التعريف مستدل) يعنى ان الاعتراض على التعريف لا يكون
الابطال بقى دعوى بطلانه والاستدلال على تلك الدعوى (وموجهه
مانع) يعنى ان الجواب عن هذا الاعتراض بمنع مقدمات ذلك الدليل
فيكون الناقض مستدلا وموجهه مانعا الا ان هذا حكم اكثرى وسيأتى
ان ناقضه قديكون مانعا وموجهه مستدلا وذلك عند اعتبار الدعاوى
الضمنية (فلك) ايها المرف (ان تمنع عدم الجمع او) عدم (المنع)
اى صغرى قياس عدم الجاهية او الممانعة منها حقيقيا لغويا وان كان
في الاسناد مجازا عقليا مع ان فى الصغرى مجازا لغويا او حذفا وذلك
باعتبار دليل الصغرى لان الواجب على ناقض التعريف بيان
الصغرى بمادة محققة فى نفس الامر ان كان النقص بعدم الطرد

او العكس على ما هو الاكثر كما فيما نحن فيه لما تقرر ان مادة النقض يجب ان تكون من المحققات او يسانها بوجه ما ان كان بغيرهما هذا اذا لم تكن بديهية جلية لانها لو لم تكن حينئذ لكان النقض مكابرة غير مسموعة اما اذا كانت بديهية فلا يحتاج الى بيانها وهو ظاهر فيجوز للمعرف منع احدى مقدمتي صغرى ذلك البيان ابتداء لانها مشيرة الى مقدمتين الاولى ان هذا التعريف غير صادق على مادة كذا والثانية انها من افراد المعرفة او الاولى ان هذا التعريف صادق على مادة كذا والثانية انها ليست من افراد المعرفة بحسب النقضين بعدم الاطراد او بعدم الانعكاس ويجوز منع كل منهما لكن بشرط تسليم الاولى والايلزم عدم الممانعة في صورة عدم الجامعة وعدم الجامعة في صورة عدم الممانعة فيعود الناقض الى نقضه من نوع آخر ويجوز ايضا ان يردد في مادة النقض فيمنع احدى المقدمتين باعتبار والاخرى باعتبار آخر او ما لاعلى ما قد متاه فتبصر (او) تمنع (بطلان التعريف) يعني الكبرى وهي قوله و~~كل~~ تعريف هذا شأنه باطل (الغير الجامع) لافراد الماهية وهو صفة التعريف مضافا الى الجامع لكن في تعريفه باللام كلام والجمهور على المنع حال الاضافة مع انه لا يتعرف بها حتى يلزم تحصيل الحاصل حفظا لصورة الاضافة المعنوية على ما في الكليات (او) بطلان التعريف (الغير المانع) عن دخول ما ليس من افراد الماهية (بناء على ان المساواة ليست بشرط عند المتقدمين) في التعريف الناقص كما مر بل على مذهب المتأخرين ايضا يبين الغرض من التعريف بجواز ان لا يكون مراده ايراد تعريف جامع مانع بل معنى غير ذلك كما صرح به ميرابو القمح في حاشية التهذيب صند قول المحقق الدواني في تفسير التوقف هو الامر الصحيح لدخول الفاء وهو الاستبعاد والتوطئة لما سأتى من البحث او تميز ذلك المعرفة عن معرفة آخر مخصوص وفيه تأمل (وان تمنع استلزام الدور او التسلسل) يعني صغرى دليلهما على قياس ما سبق (او بطلانهما) يعني الكبرى

وينبغي ههنا استحضار ما ذكرنا من الطرفين في نقض الدعاوى فتذكر (بناء على ان الدور المعنى) وهو تلازم الشئين في الوجود بحيث لا يكون احدهما الا مع الآخر كالتضايغين مثل الابوة والبنوة (والتسلسل في الامور الاعتبارية) وقد سبق بيانهما (ايسامحاليين) اما الاول فلانه لا يوجب تقدم الشئ على نفسه كما في الدور التقسيمي بقسميه بل يوجب ان يكون الشئ مع نفسه وذا غير قادر الا اذا كان بين المعرفة وشئ من اجزاء التعريف على مانص عليه العلامة التفتازاني في شرح الشمسية فحينئذ لا يجوز له منع الكبرى وهو ظاهر واما الثاني فان الاعتباريات تنقطع بانقطاع الاعتبارات كما سبق تفصيله (وان تمنع المساواة في المعرفة والجهالة بناء على ان الخفاء والوضوح مما يختلف بحسب) اختلاف (الازدهان) فن واضح عند شخص فهو عند شخص آخر في غاية الخفاء كما نشاهده (ولما فرغ من الوظائف الجارية بين المعرفة والنقض اراد ان يذكر لكل منهما مثالا ليتضح عند المبتدئين كمال الايضاح فقال (كان يقول) الاحسن ان يجعل هذا خبر مبتدأ محذوف اي هذا ولا يخفى وجهه فتأمل (السائل تعريف ككل من المنع) وهو طلب الدليل على المقدمة المعينة (والنقض) هو ابطال الدليل بالتخلف او بفساد آخر (والمعارضة) وهي اقامة الدليل على خلاف ما اقام الدليل عليه الخصم (فاستدلان تعريف المنع) لكون المقدمة مأخوذة فيه (غير صادق على منع المدعى الغير المدلل) اذ لا دليل فلا مقدمة فيه (و) ان (تعريف النقض) لكون الدليل مأخوذا فيه (غير صادق على نقضه) اي على نقض المدعى الغير المدلل اذ لا دليل فيه (وكذا تعريف المعارضة) كذلك (غير صادق على المعارضة التقديرية) لما مر واثبت خير بان الاولى ان لا يذكر هذا القيد او يذكر قيدي المنع والنقض الواردين عليه من المجازي والشبهى حتى يكون من قبيل الاعتراض بما يلمح بالجواب كما لا يخفى (مع ان كلا منهما) اي من منع المدعى الغير المدلل ونقضه ومعارضته (من افراد معرفاتها) بفتح الراء (المهجلة)

المهملات (وكل تعريف شأنه هذا فاسد) فتعريف كل من هذه الثلاث فاسد (فيمنع) بالتصويب على صيغة المجهول عطف على ان يقول او بالرفع على ان القضاء فصيحة (كون كل منها من افراد المعرف) بان يقول لانسلم ان هذه المادة من افراد المحدود ولا يخفى ان هذا احد الوجوه السالفة فنذكر (مجردا) اى عاريا عن السند (او مستندا بان اطلاق المنع والنقض والمعارضة عليها مجاز كما عرفت) تفصيله (والتعريفات) انما هي (للعانى الحقيقية) دون المجازي (واعلم) خطاب عام لكل من يصلح للخطاب من طالب علم الآداب (ان التعريف والتقسيم الاستقرائي) وسياق معناه (لا ينقضان) الا بفرد محقق (الوجود) (في نفس الامر) لما قلنا قالوا انه لا بد من ان يكون مادة النقض من المحققات خارجة كما في الحدود والتقسيمات الحقيقية او اعتبارية كما في الاعتباريات والى هذا اشار بقوله في نفس الامر فانه اعم مطلقا من الخارج كما لا يخفى فلو ذكر الناقض مادة لا يعلم وجودها كان يقول عند تعريف الانسان انه يادى البشرية مستقيم القامة ضحاك بالطبع انه غير جامع لانه لا يشمل الانسان المستور بشرته بالشعر لانه فرد مع كونه من الافراد فللمعرف ان يمنع الصغرى والكبرى مستندا في الكل بان هذا انما يكون ان لو كانت مادة النقض من المحققات وهو ممنوع فتبصر (واما الابحاث الواردة على الدعاوى الضمنية في التعريفات كان يقال لانسلم انه فصل او انه جنس) كان المعرف يدعى ان هذا الشيء جنس وذلك الشيء فصل فيمنع السائل كونه جنسا او فصلا فيكون المعارض على التعريف حينئذ مانعا ويكون المعرف مستدلا كما مر فللمعرف بيان كونه جنسا او فصلا الا ان ذلك صعب بل مشكل في الحقائق الموجودة دون المفهومات الاعتبارية على ما ذكره المحقق الشريف في شرح المواقف (وهكذا) مثل ان يعتبر انه يدعى ان هذا التعريف حدد اورسم اوجزؤه خاصة لازمة الى غير ذلك من الدعاوى الضمنية التي يعتبرها السائل عند ارادة المنع والمعارضة على التعريفات (فداخلة فيما سبق) اى في النوع الواردة على الدعاوى لانه بعد

اعتبار الدعوى يكون المعرف كأنه مدع فيجرب عليه وظائف المدعى
اعنى الوظائف المتعلقة بالدعوى من المنع ورد فيه كما سبق قال
في الحسينية فحيث أن أي حين اعتبار المذكور يجوز الخصم أن يمنع أحدي
هذه الدعاوى الضمنية أو كلها مجازا لغيره لا لكن لا بد في منع دعوى
الجماعية والممانعة والعراء عن المفساد كلها من شاهد وفيه نظر
اذلا وجه لزوم الشاهد ههنا واما التعليل بأنه لا بد من أن تكون مادة
التقضى من المحققات فلا يتشبه في هذا المقام وأن حل على القياس فهو مع
الفاصل فإن التقضى هو الحكم بالبطلان فلا يثبت ما لم تحقق مادة
التقضى واما المنع فيكن فيه الجواز العقلى على أن التقريب ليس بتسام
تأمل واما الوظائف من طرف المعرف فاثبات تلك الدعاوى بإقامة
الدليل عليها والتغير جزأ أو كلا في الكل واثباتها بإبطال السند
أن وجد وبخبر المعرف وأجزاء التعريف وتحرير مادة التقضى
ومنع التعارض مجردا أو مستندا بالسمية وتفصيل الكل في تقرير
القوانين وقد ورد على التعريف منع بلا اعتبار الدعوى بأن يمنع
السائل مطابقته للمعرف الآن مادة النحول غير جارية بذلك
لما أن المطابقة عبارة عن الاطراد والانصكاس والتقضى يغنى عن ذلك
هنا كله اذا قصد المعرف التعريف واما اذا اراد التصديق كما اذا جعله
مقدمة من دليل فيجوز منعه حقيقة وكذا معارضته كذلك اتفاقا
كما أسرنا اليه في تفسير المعرف فتذكر (فصل * أن كنت قاسما) فيه
لم يقل مقسما لما قبل أن ماضى التقسيم لم يأت مشددا بل مخففا وفيه
نظر كما في القاموس قسمه يقسمه وقسمه بالتشديد أي جزأه فتأمل
فتقسيمك اما عقلى) من قبيل النسبة الى المدرك (وهو) التقسيم
(الذى يحكم العقل بمجرد تصور اقسامها بانحصار المقسم فيها) بأن يكون
دائرا بين الثبوت والاثبات او ما هو بمنزلة ههنا فذلك الاختصار اذا كان
عقليا يكون التقسيم ايضا عقليا (كتقسيم المفهوم الى الوجود
والعدم) وبأن يقول المفهوم اما موجود او ليس بموجود او هو
معدوم (وتقسيم العدد الى الزوج والفرد) وهو اما تقسيم الكل
الى جزئياته وهو الحكم على طبيعة المقسم ومفهومه بعدم خروجه

عن الاقسام واما تقسيم الكل الى اجزائه وهو الحكم على التقسيم بان ليس له جزء خارج عن الاقسام كذا قيل وفيه نظر لان الشاى لم يوجد في التسميات العقلية على ان الكل لا يتحقق مع كل واحد من الاجزاء والاصح ما قاله السيد الكفوى في كليته التقسيم على قسمين تقسيم الكلى الى جزئياته وتقسيم الكل الى اجزائه فالاول هو ان ينضم الى مفهوم كلى قيود مختصة بجماعه اما متقابلة او غير متقابلة ليحصل بانضمام كل قيد اليه قسم منه فيكون المقسم صادقا على اقسامه وتقسيم الكل الى اجزائه هو تفصيله وتحليله اليها فلا يصدق المقسم على اقسامه ثم في قوله فيها هو الحكم تأمل وستقف على تفصيل الكلام فيه ان شاء الله تعالى (واما تقسيم استقرائى) من قبيل النسبة الى السبب (وهو) التقسيم (الذى ليس كذلك) اى لا يحكم العقل بمجرد تصور اقسامه باحصار المقسم فيها بل يحتاج في الجزم بالانحصار الى تدبى واستقراء سواء كان في الجزئيات كاحصار الدلالة اللفظية في الثلاثة اوفى الاجزاء كاحصار الجسم المركب في اجزائه من العناصر وذلك (كتقسيم السند الى الاقسام الاربعه) من المساوى والاعم والاخص المطلقين او من وجه (المتقدمة) في منع الدعوى وقصد الحصر به هو الغالب وقد يخلو عنه وينفهم دعوى الحصر بالسكوت في معرض البيان كما صرح به الهندي بان يسكت من ذكر قسم آخر ولا قرينة على عدم ارادة الحصر مثل رب وقد ومن التبعية (ثم اعلم ان كل قسمة استقرائية يمكن فيها التردد بين النفي والايجاب على ما في حاشية شرح الاصول للسامونى ليقول الانتشار ويسهل الاستقراء لكن لا بدح من ان يبقى بعض الاقسام مر سلا ومعناه ان يكون مفهوم القسم اعم مما وجد بالاستقراء من الجزئيات والاولى ان يكون في الاخير وقد يقع في الوسط وقد يكون اكثر من واحد لكن الارسال في قسم واحد اشبه بالعقلى هذا اذا لم يكن تقسيما الى الاجزاء والا فلا يمكن فيه التردد المذكور الا بارجاعه الى تقسيم الكلى الى جزئياته بارادة ما يتضمنه الكل مثلا

ثم انه قد يكون الخصر جعليا وحصر الكتاب في ابوابه من هذا القيل بالنسبة الى مصنفه واما بالنسبة الى غيره فاستقرأني كما لا يخفى (فان العقل يجوز ان يكون السند مبينا ايضا لكن لم يوجد ذلك كما قيل) قائله مير ابو الفتح في حواشيه (وكل منهما) اى من التعلي والاستقرأني (اما حقيقى وهو الذى لم تتصادق اقسامه فى شئ واحد) ربما يقال هذا التعريف منقوض طردا بصدقه على التقسيم الاعتبارى اذ لا يجب فيه تصادق الاقسام بل قد يتباين فيه الاقسام كالحقيقى وقد تتصادق على ما ذكره ناصر الدين الطبري كما ان تعريف التقسيم الاعتبارى الذى سيذكره منقوض عكسا لعدم صدقه على الاعتبارى المتباين الاقسام فالاولى ان يعرف بضم قيود مخصوصة الى مفهوم كلى يصير بانضمامها اليه اقسامًا متباينة كما لا يخفى وفيه ما لا يخفى تدبر (ولو باعتبارات) الجملة منسجمة عن معنى الشرط في موقع الحال على ان الواو حالية كما هو المختار وبيانه في المطول وشرح الواو للسد مامنى (وحيثيات مختلفة) لا يخفى ان هذا وان كان قيد الذنى لا يظهروه فائدة كثيرة هنا فتدبر (مثاله من) التقسيم (العقلى ما تقسم) يعنى تقسيم المفهوم الى الوجود والمعدوم والعدد الى الزوج والفرد (و) مثاله (من) التقسيم (الاستقرأني تقسيم العنصر الى الاقسام الاربعة) كان يقال العنصر اما هواء او ماء او نار او تراب (واما تقسيم اعتبارى) عطف على اما حقيقى (وهو التقسيم المتصادق الاقسام) اى الذى تصادقت اقسامه فى شرح واحد وهو اعم من الداخل بحسب استعمال اللفظ لكن لا مطلقا بل (باعتبارات) وحيثيات (مختلفة) توجب ذلك كما مستفاد عليه وقد يعرف بضم قيود متغايرة فى الجملة الى مفهوم كلى يحصل به اقسام متمايزة بحسب (المفهوم فتأمل مثاله من العقلى تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلاثة) الاسم والفعل والحرف وهذا هو الاصح (ان اكتفى فى تعريف الحرف بما لا يدل على معنى مستقل فى نفسه) لئلا يدخل فى التقسيم الاستقرأني (و) مثاله (من الاستقرأني تقسيمها) اى الكلمة (اليها)

إليها) أي إلى الأقسام الثلاثة المذكورة أيضا (ان زيد في تعريفه)
 أي في تعريف الحرف (كونه آلة للملاحظة الغير) لكون بعض
 الأقسام مرسلًا (فإن لفظ من) الإضافة بيانية كشجر الأراك وهذا
 تعييل وبيان لكون التصديق فيه باعتبارات لا باعتبار واحد (يكون
 حرفًا) عند إرادة دلالة على ابتداء الغاية الذي هو ابتدائي جزئي
 وآلة لتعرف حال الغير (واسمًا) عند إرادة دلالة على نفسه مع قطع
 النظر عن دلالة على معنى وآلية شيء فيتصادق الاسم والحرف
 فيه لكن تصادفهما باعتبار داليتين فاسمية باعتبار وحرفية باعتبار
 آخر لا باعتبار واحد وذلك لأن له وكذا لكل لفظ وضعين قصدي
 وغير قصدي فالوضع القصدي هو وضعه بمعنى من المعاني المقصودة
 دلالة عليه عند إرادته من اللفظ سواء كان ذلك المعنى في نفس
 الدال أو في غيره وهذا الوضع متضمن لوضع آخر غير قصدي وهو
 وضعه لنفسه إذ وقع الاتفاق والاصطلاح على أن اللفظ يطلق
 ويراد نفسه فإنا إذا قلنا من حرف جر فالدال اسم والمدلول حرف
 ودلالة عليه ليست إلا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح وفي كلام
 بعض المحققين إشارة إلى هذا والتحقيق أنه وضع علمي لكن مثل
 هذا الوضع لا يوجب الاشتراك هذا على ما ذهب إليه العلامة المحقق
 سعد الدين التفتازاني وقال المحقق الشريف الجرجاني دلالة اللفاظ
 لأنفسها ليست مستندة إلى وضع أصلا لوجودها في المهملات
 بـ لا تفاوت لكن ما ذهب إليه السعد هو المختار عند أكثر المحققين
 وبيانه في كتب الوضع (وكذا لفظ على يكون حرفًا) باعتبار دلالة
 على الاستعلاء الذي وضع له قصدا (و فعلا) بحسب دلالة بهيته
 على الحدث والزمان والتسبب وفيه نظر لأن على الحرفية غير على
 الفعلية بالذات ولبس الكلام فيه ألا أنه تابع في ذلك لصاحب الاشياء
 والنظار النحوية فتأمل (باعتبارهما) أي باعتبار داليتين (وكذا
 لفظ ينصر) وعلى الفعلية (وكذا سائر الأسماء) والحروف (والأفعال)
 فإنها باعتبار كونها مألوفة بهذا اللفظ) فيه إشعار بأن المختار عنده

مذهب المحقق الشريف والا فلا احتياج الى التأويل عند العلامة
 التفازاني اذ هو استعمل اللفظ بالوضع العلي عنده وهذا كاستعمال
 لفظ زيد في الانسان المشخص عنده وكذا لا حاجة اليه عند بعض
 المحققين القائل بالوضع الغير القصدى وهو المذهب الاول فتأمل
 في هذا المقام فانه ممازل فيه الاقدام (تكون اسماء) سواء عبر عنها
 بمجرد الفاظها (كافي قولنا نصر فعل ماض) والى حرف جر وزيد
 ثلاثى او بضميمة كافي قولنا لفظ من ثنائى و لفظ فعل ماض
 و لفظ زيد ثلاثى والجزء الاول من هذه المركبات كلها مبتدأ يعنى
 ان الحروف والافعال باعتبار التأويل الذى سبق ذكره تكون اسماء
 وباعتبار المعنى الموضوع له تكون حروفا او افعالا وكذا الاسماء لها
 اعتباران لكن لا يتغير كل منهما بحسبهما فان حتى الحرفية وحتى الاسمية
 مثلا متحدتان في ذاتهما متميزتان باعتبار داليتين بخلاف علا الفعلية
 وعلى الحرفية فانهما متغايرتان ذاتا كما لا يخفى فافهم (فالتقسيم) الفاء
 فصحيحة يعنى اذ اعرفت ان العقل يحكم بالانحصار فى العقلى دون
 الاستقرار وان الاقسام متباينة فى الحقيقى منهما دون الاعتبارى
 فاعلم ان التقسيم (العقلى يبطل بمجرد تجويز العقل قسما آخر)
 لبطان الانحصار (دون) التقسيم (الاستقرار) لانفائه فيه (و)
 التقسيم (الحقيقى يبطل بالتصادق مطلقا) باعتبارات او باعتبار
 واحد عقليا واستقرايا (و) التقسيم (الاعتبارى لا يبطل بالتصادق
 فى شئ بالاعتبارات) والحقيقات المختلفة كما فى تقسيم الكلى الى الاقسام
 الخمسة المتصادقة فى اللون قال شمس الدين القنارى يمكن ان يكون
 شئ جنسا ونوعا وفصلا وخاصة وعرضا عاما كاللون جنس ونوع
 للمكيف وفصل للكثيف وخاصة الجسم وعرض عام للحيوان
 وفى هذا المقام تأمل فتدبر (لكن يبطل) التقسيم (الاعتبارى ايضا)
 كما يبطل الحقيقى (بالتصادق باعتبار واحد كما قسمت الانسان الى ساكن
 البد والى الكاتب والى متحرك اليد فان القسمين الاخيرين) الكاتب
 ومتحرك اليد (متصادقان باعتبار واحد) لان الانسان من حيث انه

كاتب يصدق عليه انه متحرك اليد كما اذا قسمناه الى ضاحك ومتعجب
 فانهما متصادقان ايضا لانه من حيث انه متعجب يصدق عليه انه
 ضاحك فهما متصادقان فيه من حيثية واحدة بخلاف الكلى
 المنقسم الى اقسامه الخمسة المتصادقة في الملون فان الملون جنس
 من حيث انه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب
 ما هو ونوع من حيث انه كلى مقول على كثيرين متفقين بالحقائق
 في جواب ما هو وهكذا فان التصادق فيه انما هو باعتبارات وحيثيات
 مختلفة لا باعتبار واحد وحيثية كذلك (فيجب ان يراد بتحريك اليد
 ماعدا الكاتب) بالنصب وجوبا عند الاكثرو عن الاخفش انه جاز
 الجر على ان مازائدة وبيانه في كتب النحو (بقاعدة) هي الاساس
 والاسل لما فوقها وفي الاصطلاح قضية كلية من حيث اشتمالها
 بالقوة على احكام جزئيات موضوعها وتسمى فروعا واستخراجها
 منها يسمى تعريفا كقولنا كل اجماع (ان مقابلة العام بالخاص توجب
 تخصيص العام بما وراءه) اى ما وراء الخاص ثم التصادق قد يكون
 بين بعض الاقسام وقد يكون بين الجميع بان يدخل في واحد البواقي
 او يصدق الجميع على شئ (واعلم ان القسم هو ما يكون مندرجا تحت
 شئ واخص منه مطلقا كالاسم فانه اخص من الكلمة ومندرج تحتها
 والقسم هو ما يكون مقابلا للشئ ومندرجا معه تحت شئ آخر كالاسم
 ايضا فانه مقابل للفعل وهما مندرجان معا تحت الكلمة التي هي اعم
 منهما مطلقا ولا بد في كون الشئ قسما من شئ من التدرج
 والاختصاص حقيقة في الحقيق واعتبارا في الاعتبارى ولا يخفى ما فيه
 احدهما لان الاول يوجد في الجزء بالنسبة الى الكل والثاني يوجد
 في الاخص من الشئ بحسب التحقق والوجود دون الصدق
 والجهل مع ان شئنا منهما لا يسمى قسما فان كان مراد قاله او مساويا
 يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره وان كان مباينا له يلزم ان يكون
 قسم الشئ قسما منه وان كان اعم منه مطلقا يلزم ان يكون قسم
 الشئ مقسما له وان كان اعم من وجهه يلزم عدم الفرق بين القسم

والمقسم والوازم كلها متفية فكذا الملزومات لا يقال التقسيم
الاخير شايع لانا نقول هو من قيل وضع قيد المقسم مكان المقسم
مساحة فالاصل في قولنا الحيوان اما ايض او اسود هو اما حيوان
ايض او حيوان اسود فان قيد المقسم قد يكون اخص مطلقا
من المقسم وقد يكون اخص منه من وجه والمقسم معتبر في اقسامه
ولا بد ايضا من ان يكون كل قسم مبينا للآخر بحسب الجمل
في التسميات الحقيقية حتى لو ترادف القسمان او تساويا يلزم ان يكون
نفس الشيء قسيماله ولو كان بعض الاقسام اعم مطلقا من بعض يلزم
ان يكون قسم الشيء قسيماله ولو من وجه يلزم عدم التمايز بين الاقسام
والوازم كلها باطلة وفي التسميات الاعتبارية لا بد من التمايز في الجملة
بين الاقسام بحسب المفهوم قال في تقرير القوانين والتمايز بين
الاقسام بحسبه هو بان لا يكون احد المفهومين حدا للآخر ولا جزئه
فالانسان والحيوان الناطق ليسا بمتمايزين بحسب المفهوم وكذا
الحيوان والانسان لان الاول جزء من الثاني واما الناطق والضاحك
فهما متمايزان بحسبه وان لم يكونا كذلك بحسب الصدق وكذا
الضاحك بالقوة والضاحك بالفعل متمايز القيد بحسب المفهوم
وان كان الاول اعم مطلقا من الثاني بحسب الصدق ثم ان التقسيم
حقيقيا واعتباريا من المبادئ التصورية حقيقة ومن المبادئ التصديقية
صورة عند المحقق الشريف ومن المبادئ التصديقية صورة وحقيقة
عند العلامة التفتازاني على ما هو المشهور والتحقق على ما افاده
بعض المحققين ان ههنا امرين احدهما ضم مخصوص الى الكلي
والغرض منه تصوير الاقسام ونقشه في الذهن لالحكم بالاقسام
على المقسم او على هذا كذا ذكر المرف قبل التعريف والثاني هو
الحكم بالمفهوم المردد على المقسم والغرض منه هو الحصر والتراجع
في هذا المقام انما هو في اطلاق لفظ التقسيم لا في كون احدهما معتبرا
ههنا دون الآخر فالدليل الذي يذكر عقيب التسميات كقول ابن
الحاجب الكلمة اسم وفعل وحرف لانها اما ان تدل الخ انما هو

لذلك الحكم فافهم ثم اعلم ان التقسيم اذا كان من قبيل تقسيم الكلى الى جزئياته وهو ان يضم الى مفهوم كلى قيود مختصة اما متقابلة او غير متقابلة ليحصل بالانضمام ككل قيد اليه قسم منه وقيل اظهار الشيء الواحد لا بالشخص على انحاء واحوال مختلفة كتقسيم الحيوان الى انواعه وقد سبق كون المقسم جزءاً من مفهوم الاقسام ومجولاً صادقاً على كل قسم ويتضمن تعريفاً اذا كان تفصيلياً بان يذكر القسم بلفظ يدل على كل من المقسم والقييد مطابقة كما تقول الحيوان اما حيوان ناطق واما حيوان صاهل مثلاً او بان يذكر القيد ويقدر المقسم فوقه كما تقول الحيوان اما ناطق او صاهل مثلاً فانه في تقديره اما حيوان ناطق او حيوان صاهل لما عرفت ان كل قسم عبارة عن مجموع المقسم والقييد واما اذا كان ذلك التقسيم اجالياً بان يذكر بلفظ يدل على كل من المقسم والقييد متضمناً فلا يحصل منه التعريف كما تقول الحيوان اما انسان او فرس مثلاً واذا كان من قبيل تقسيم الكل الى اجزائه وهو على ما سبق ايضاً تفصيله وتحليله اليهها وقيل اظهار ما في الشيء الواحد بالشخص من الاجزاء التي تتركب منها كتقسيم السكنجيين الى خل وحصل يكون فيه الاقسام متباينة بحسب الحمل ولا يجوز فيه ادخال حرف الانفصال ولا يجوز العطف بالواو ويكون كل قسم مابيناً للمقسم بحسب الحمل واعم مطلقاً بحسب التحقق عقلاً او خارجاً ولا يحصل منه التعريف للاقسام ولكن لاشبهة في حصوله للمقسم فان ماهية الكل اجزائه واذا اريد ارجاعه الى الاول يؤول بمثل ما مر وكل ما دخل في المقسم ولم يدخل في واحد من الاقسام التي ذكرها القاسم يسمى واسطة بين الاقسام ينقض التقسيم بها (فلا سائل ان ينقض) لا يخفى ان استعمال النقص ههنا مجازي بعلاقة الاطلاق والتقييد او الكلية والجزئية على ما قيل فتأمل (التقسيم بان قسماً كذا من المقسم) اي داخل فيه (وليس بداخل في الاقسام فيكون تقسيمك هذا غير حاصر) الاقسام لوجود الواسطة بينها (او ينقض بان قسماً كذا ليس من المقسم) وهو داخل في الاقسام فيكون تقسيمك (هذا تقسيماً) للشيء (الى الغير) يعني ان تقسيمك هذا

جعل قسم الشيء قسمه وهو باطل (او) يكون تقسيم هذا (غير جامع) هذا اذا كان التقسيم تقسيميا تفصيليا لتضمنه التعريف كما عرفت (او) ينقض (بانه) تقسيم (يجوز) على صيغة المعلوم من التفعيل (العقل) فاعله (فيه قسما آخر) فلا يكون هذا التقسيم حاصرا لا قسامه (او) ينقض بانه (تقسيم متصادق الاقسام) ومن شرطه تباينها (وكل تقسيم هذا شأه باطل) وقد صرحوا (ان ناقض التقسيم مستدل) اى وظيفته الاستدلال (وموجهه ايضا) كوجه التعريف (مانع) اى وظيفته المنع فى الاكثر وان جاز العكس حيث اعتبر الدعاوى الضمنية على قياس مامر فى التعريف (فلك) ايها القاسم (ان تمنع كور القسم من المقسم او عدم كونه من المقسم مجردا) عاريا عن السند (او مستندا بتحرير المقسم) اى بيان المراد منه وقد صرح ما يتعلق بالتحرير (و) لك ايضا (ان تمنع دخوله فى الاقسام او عدم دخوله فى الاقسام مجردا او مستندا بتحرير الاقسام) والكل ظاهر (و) لك (ان تمنع تجوز العقل) قسما آخر الا ان يكون جوازه قطعا (و) لك ان تمنع (التصادق) اى تصادق الاقسام فى شئ واحد (مستندا بتحرير الاقسام فيهما) اى فى المتعين المذكورين ايضا ولو قال مجردا او مستندا كما فى النوع الاول لكان اسلم واشمل الا انه تركه احالة على المقايضة فتدبر (و) لك (ان تجوز التجوز او التصادق مستندا بانه) اى التقسيم (استمرائى) فى النقض بالتجوز بان تقول لان سلم بطلان هذا التقسيم بالتجوز المذكور كيف انه استقرائى لا بد ان يكون مادة النقض فيه من المحققات فلا يقدح فيه المذكور (او اعتبارى) فى النقض بالتصادق بان تقول لان سلم بطلان هذا التقسيم به كيف انه تقسيم اعتبارى لا يقدح فيه التصادق المذكور (كان يقال) اتى بمثال لينضح الابحاث المذكورة عند المبتدى كمال انضاح مع تضمنه الاشارة الى فوائد متعلقة بالقن فقال (تقسيم وظائف السائل) المذكورة الاقسام الثلاثة المتقدمة (من المنع والنقض والمعارضة) باطل لان تجريد المنع (تعريفية)

وتعريته (عن السند يدل على جواز الإبطال) الكائن (بلا دليل
 فالإبطال من السائل بلا شاهد المدعى) مفعول المصدر وفيه ان عمله
 باللام قليل فالأولى للمدعى بلام الصلة كقوله تعالى " لا يحب الله الجهر
 بالسوء " فان عمل المصدر بحرف الجر كثير كما قرر في محله (المدلل)
 صفة المدعى (او) إبطال المدعى (الغير المدلل او) إبطال الدليل
 (او) إبطال (المقدمة من الوظائف الموجهة) المسموعة المقبولة
 عند المناظرين يعني انه كلما كان جواز تجريد المنع عن السند دالا على
 جواز الإبطال بلا شاهد كان إبطال المدعى المدلل او غير المدلل
 او الدليل او المقدمة بلا شاهد من الوظائف الموجهة للسائل وكلما
 كان داخلا في القسم وجب دخوله في الاقسام فكلما كان جواز
 تجريد المنع عن السند دالا على جواز الإبطال بلا شاهد كان الإبطال
 بلا شاهد داخلا في القسم ووجب دخوله في الاقسام لكن المقدم
 حق فكذا التالي (وهو مع دخوله في القسم ليس بداخل في الاقسام)
 اشارة الى صفري دليل عدم الحصرية وما مر منه بيان ان الواسطة
 المذكورة داخلة في القسم يعني ان هذا التقسيم غير حاصر لاقسامه
 لان الإبطال بلا شاهد مع دخوله في القسم غير داخلة في الاقسام
 وكل تقسيم شانه هذا باطل فهذا التقسيم باطل (وكذا إبطال المقدمة
 الغير المدالة بدليل يدل على بطلانها) يعني كلما كان منع المقدمة الغير
 المدالة يستدقويه موجهها مسموعا كان دالا على جواز إبطال
 المقدمة الغير المدالة بدليل يدل على بطلانها على قياس ما سبق
 (وكل تقسيم هذا شانه باطل) كبرى دليل النقص (وبجواب عنه) اى
 عن هذا النقص وفي التعبير به اشارة الى ان فرضه منه ليس مجرد التمثيل
 بل التمثيل على وجه يتضمن الجواب عن سؤال مشهور مذکور
 في كتب الفن وقد سبق منا ما يتعلق بذلك ايضا فنذكر (بان كون
 تلك الابحاث من الوظائف الموجهة ممنوع كيف) تكون منها (و)
 الحل ان نقوم (قد عدوا) من عدة اذا احصاه من باب رد كإيقال
 فلان في عداد القوم اى بعد منه كافي المختار (الإبطال من غير دليل)

يدل على البطلان (مكبرة) غير مسموعة أصلا أذهى المنازعة بما لا
يوافق اظهار الصواب والغرض منها الزام الخصم واظهار الفضل
(كنع البديهي الجلي) فانه ايضا من المكبرة مطلقا وكذا منع
المجريات والحدسيات والمتواترات عند اشتراك العلة بين المناظرين
وكذا القضايا الفطرية القياس والمسلات عند المانع (واما المنع فطلب
الدليل) على المقدمة المعنية او مطلقا وعلى كلا التعريفين هو طلب
الابطال (والطلب لا يحتاج الى شاهد بخلاف الابطال الذي هو الحكم
بالبطلان) وهو احد معنييه كما مر (فلا يسمع من غير دليل) وكذا اذا كان
عبارة عن اقامة الدليل على البطلان كما هو معناه الآخر وهو ظاهر
فقياسه على المنع قياس مع الفاصل كما لا يخفى (وايضا) اي كيف
والحال ان القوم (قد عدوا ابطال المقدمة الغير المدالة) اي ابطال
السائل ايها (بدليل يدل على فسادها) فيه اشارة الى ان الفساد
والبطلان بمعنى واحد وهو استعمال اهل الميراث واما الفقهاء فقد
يفرقون بينهما كما يظهر بالمراجعة الى الاصول اي يعدون ذلك
(غصبا غير مقبول ايضا) عند جمهور المحققين وان جوزة ركن
الدين العميدي كما في شرح آداب المسعودي وقد سبق ما يتعلق بذلك
فتذكر (وفيه ما فيه) اشارة الى عدم تمام كونه غصبا غير مقبول
بناء على دليلهم على هذا المطلب وهو ان العلة مادام معللا يكون
التعليل حقه فائبات السائل بطلان مقدمة من مقدمات دليل العلة
اخذ لمنصب التعليل الذي هو حق العلة فيكون غصبا غير مقبول
ولا يخفى ان هذا الدليل جار في النقض والمعارضة والتحقيق المقام مقام
آخر كذا نقل عنه وتحقيقه مذكور في الحاشية على شرح الحنفية
الميراني الفتح فليراجع * ثم اعلم ان السؤال قد يكون بمعنى الاعتراض
وذا سؤالات المناظرين وقد يكون بمعنى الاستفسار عن معنى اللفظ
او عن وجه التركيب او عن تفصيل المحمول وهذا ليس بداخل
في المناظرة والكشاف مشحون بذلك (ولا بأس به عند خفاء المسؤل عنه
وان للمناظرة آدابا تسمي احد هاتين ينبغي للمناظر ان يحترز

من الإيجاز والاختصار في الكلام لئلا يخل بفهم المرام وثانيها أنه ينبغي أن يحتز عن الاطناب لئلا يؤدي إلى الاملال وثالثها أنه ينبغي أن يحتز عن استعمال الالفاظ الغريبة في البحث لئلا يؤدي إلى عسر الفهم ورابعها أنه ينبغي أن يحتز عن استعمال اللفظ المجمل في البحث بلا تقييد يدل على اصل المقصود والا يلزم التردد في فهم المعنى المراد وخامسها أنه ينبغي أن يحتز عن الدخول في كلام الخصم قبل فهم مراده لئلا يلزم الضلال في البحث ولا بأس بطلب الاعداد ان اقرر الفهم الى اعادته مرتين اذالكلام قبل فهم المرام اقم من طلب الاعداد وسادسها أنه ينبغي أن يحتز عن التعرض لما ادخله في المقصود لئلا ينشتر الكلام ويحصل البعد عن المرام وهو اظهار الصواب في مجلس واحد كذا قاله بعض المحققين وفيه نظر لما قاله المحقق القاضي عضد الدين من أنه لا عبرة لطول الزمان وقصره ووحدة المجلس وتعدد في المناظرة وسابعها أنه ينبغي أن يحتز عن الضحك ورفع الصوت في اثناء المناظرة وامثالهما من اظهار البطش وتحريك اليد وما يدل على السفاهة لان هؤلاء من اوساف الجهال يسترون بذلك جهلهم وثامنها أنه ينبغي أن يحتز عن المناظرة مع اهل المهابة والاحترام كيلا يكل ذهنه بجلالة قدر الخصم فنسقط حدة ذهنه ودقته ويفوت الغرض من المناظرة وتاسعها أنه ينبغي أن لا بعد الخصم حقيقا لان استحقاق الخصم ربما يؤدي الى صدور الكلام الضعيف عن المناظر فيكون سيئالفية الخصم الضعيف عليه وهذا اشنع وجوه الالزام وربما يزداد عليها فتكون عشرة وهوان لا يناظر مع من لا يعلم قوايتين المناظرين وآدابها اذ المناظرة معه محلة بغرض المناظر ومفوتة لفائدتها (والحمد لله ملهم الصواب والصلوة على رسوله المبعوث يا عظم الآيات وفصل الخطاب وعلى آله واصحابه المرشدين لمن اقتدى بهم طريق الحق والصواب

(رسالة الآداب للكنبوزي)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

يقول الفقير الى رب العباد القدير * لما كانت متون علم الآداب * لم تشتمل
على تفصيل اعلة البحث لجميع الابواب * اذ بهذا التفصيل تنتفش
صور كيفية المناظرة في صفائح اذهان الطلاب * جعلت هذه الرسالة
المشتملة على ناهدية شافية لصدور الاخوان اولى الالباب * فاعلم
ان البحث والمناظرة مدافعة الكلام ليظهر الحق (وعلم الآداب
موضوع لتمييز صحيح البحث عن سقيم فهو علم يبحث فيه عن احوال
الابحاث الكلية من حيث انها موجهة مقبولة او غير موجهة مقبولة
بان يقال كل ما هو موضوع مقدمة مهيئة فهو موجهة وكل ما هو
تقضى او معارضة فهو موجهة وكل ما هو اثبات المقدمة المنوعة
او ابطال السند المساوي فهو موجهة وهكذا (فموضوع هذا العلم
هو الابحاث الكلية ونهاية العصمة عن الخطأ في الابحاث الجزئية
فان عالم هذا العلم يعرف صحة البحث الجزئي او فساد * بان يضم
الى قاعدة من قواعده صغرى سهلة الحصول بان يقول هذه
معارضة ومقابل معارضة موجهة فهذه * موجهة وقس
على هذا وما يجب ان يقدم ان الدليل عند اصوليين ما يمكن
(التوصل)

التوصل بصحيح النظر فيه اوفى احواله الى مطلوب خبري توصل
يقينيا او ظاهريا فهو عندهم قديكون مفردا كالعالم الذي يمكن التوصل
بصحيح النظر والتأمل في احواله الى وجود الصانع وقد يكون مركبا
كقولنا العالم ممكن وكل ممكن يحتاج في وجوده الى مؤثر فانه يمكن
التوصل بالنظر والتأمل الصحيح في نفسه الى مطلوب خبري اعني
احتياج العالم في وجوده الى المؤثر والخالق وعند المنطقيين
هو المركب من قضيتين يستلزم لذاته هيئة العلم المتعلق بهما علما
بقضية اخرى اعني يلزم العلم بالنتيجة من العلمين السابقين لزوما عاديا
عند الاشعري بمعنى ان عادة الله تعالى جرت على خلق العلم بالنتيجة
عقيب العلمين السابقين وان لم يجب خلقه عليه تعالى ولزوما
اعداديا عند الحكماء بمعنى انه يجب عليه تعالى خلق العلم بالنتيجة
عقيب العلمين لانهما يعدان الذهن اعدادا تاما فلولا يخلق النتيجة
يلزم البخل وهو من المبدأ القياض محال ولزوما توليديا عند المعتزلة
بمعنى ان العلمين السابقين بولدان العلم بالنتيجة فهو مخلوق بالواسطة
لا ابتداء عندهم ولزوما عقليا عند الامام الرازي بمعنى ان انفكاك
العلم بالنتيجة عن العلمين السابقين محال في نفس الامر وان كان كل
من العلوم مخلوقا لله تعالى من غير واسطة بناء على تحقق اللزوم
بين بعض افعاله وبعض آخر ولا يلزم ان يجب على الله تعالى شيء
لعدم وجوب خلق العلمين السابقين عليه تعالى وان المقدمة قضية
حقيقة او حكما يتوقف عليها صحة الدليل فهذا انما يعرف صادق
على مثل الصغرى لانها جزء الدليل وصحة الدليل تتوقف على
جزئه وعلى مثل ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وغيرهما
من الشرائط التي بينها اهل المعقول فان كلا منهما قضية حكما
بان يقال صغرى دليلي هذا موجبة وكبرى كلية ومنه التقريب وهو
سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب والتقريب انما يتم اذا كان
ما يستلزمه الدليل عين الدعوى او ما يساويها او اخص منها واما
اذا كان اللازم من الدليل اعم من الدعوى مطلقا او من وجه

فلا تقريب له كما يقال هذا انسان لانه متحرك بالارادة وكل ماهو كذلك حيوان فهذا حيوان اولاته مفرق للبصر وكل ماهو مفرق للبصر ايض فهذا ايض * ثم اعلم انك اذا قلت بكلام فاما ان تكون ناقلا فيطلب منك الصحة فتحضر القول عنه او مدعيه فيه دعوى صريحة او ضمنية مستفادة من قيود الكلام او معرفا او مقسما * فصل * ان كنت مدعيا فان لم تشتغل بالاستدلال عليها فهناك للسائل ثلاثة مناصب * الاول طلب الدليل عليها بان يقول هذه غير مسلمة او مطلوبة البيان او ممنوعة مجردا او مستندا واستعمال لفظ المنع فيه مجازي ولذا اشتهر بينهم انه منع مجازي لغوي واما استعمال عدم التسليم وطلب البيان فلا تجوز فيهما * الثاني النقص الشبهى وهو ان يبطل هذه الدعوى ببيان استلزامها شيئا من الفسادات كالنقص والتسلسل من غير تقديم دليل من جانبك عليها * الثالث المعارضة التقديرية وهى اقامة الدليل على خلاف تلك الدعوى بان يفرض ويقدر دليلا من جانبك عليها ولفظ النقص والمعارضة مجاز فيهما مثال هذه الابحاث ان تقول هذا التصنيف يجب تصديره بالحمد ولا تشتغل بالاستدلال عليها فيوجه عليك منع هذه الدعوى او نقضها او معارضتها وان اشتغلت بالدليل عليها فهناك ايضا للسائل ثلاثة مناصب * الاول المنع الحقيقى وهو طلب الدليل على مقدمة معينة بان يقال صغرى دليلا هذا او كبراء او شرطية او مقدمته الواضحة او الرافعة او تقريره ممنوع وذلك اما مجرد او مع السند وهو فى المشهور على ثلاثة انحاء الاول لم لا يجوز ان يكون كذلك الثانى انما يلزم هذا لو كان كذا وهو ممنوع الثالث كيف والامر كذا لكن قد يذكر السند فى صورة الدليل تنبيهها على قوته والسند ما يذكره المانع لغرض تقوية منعه وهو اما مساو للمنع اعنى نقض المقدمة المنوعة واما اخص منه مطلقا واما اعم منه او من وجه كما اذا قيل هذا الشئ لا ناطق لانه لا انسان وكل لا انسان لا ناطق فمع السائل صفراء فان استند بانه كاتب فالسند مساو وبانه رومى فاخص وبانه

(حيوان)

حيوان فاعلم مطلقا وبانه ايض فاعلم من وجهه ولا ينفع السائل
الاستناد لاولين ولا المعل الا ابطال المساوي او الاعم مطلقا
من نقيض المقدمة المتنوعة او من وجهه من عينها اذ باطلهما يبطل
نقيض المقدمة المتنوعة فيثبت عينها واما نسخ المدعى المدلل فراجع
الى دليله مجازا ولا تمنع المقدمة البديهة الجلية ولا المقدمة المعلومة بالعلم
المناسب للمطلب ولا المقدمة المستقرة الا بشاهد محقق * الثاني النقص
الاجالى التحقيق وهو ابطال الدليل ببيان جريانه في مادة اخرى
لم تصنف بحكم مدعى او ببيان استلزامه فسادا آخر كالدور والتسلسل
واجتماع النقيضين وارتفاعهما ونحو ذلك بان يقول هذا الدليل
جار في مادة كذا مع تخلف حكم المدعى عنه فيد او مستلزم لفساد
كذا وكل دليل شانه هذا فاسد فهذا الدليل فاسد ولا مجال لمنع
كبرى هذا النقص بل يمنع الجريان او الاستلزام تارة والتخلف او الفساد
اخرى كما سيأتي وقد ينقض الدليل باجراء خلاصته وزيد به فيسمى
نقضا مكسورا * الثالث المعارضة الحقيقية وهي اقامة الدليل
على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل ويشترط فيها مساواة
الدليلين قوة وضعفا حتى يتعارضا ويتساقطا اذ لو كان احدهما
قويا والاخر ضعيفا لم يتعارضا ولا ترجح بكثرة الاجراء والادلة
وانما الترجيح بالقوة فهي ثلثة اقسام لان دليل المعارض ان كان عين
دليل المعل مادة اعنى ذات الكلام وصورة اعنى شكلا بان يكونا
من الشكل الاول او الثانى او من الاستثنائى المستقيم او غير المستقيم
فتسمى المعارضة بالقلب وان كان عينه في الصورة فقط فتسمى معارضة
بالمثل والاقتسمى معارضة بالغير وايضا ان كانت المعارضة في مقابلة
دليل المدعى فتسمى معارضة في المدعى وان كانت في مقابلة دليل المقدمة
فتسمى معارضة في المقدمة فلك في مقابلة كل من تلك المناصب
مناصب (اما مناصبك في مقابلة المنع الحقيقي او المجازى فثلثة الاول
اثبات المنوع بدليل يدل عليه سواء كان المنوع دعوى غير مدللة
او مقدمة دليل سواء كان المنع مجردا او مع السند (الثاني ان تبطل
السند المساوي او الاعم كذلك ان كان المنع مقترنا باحدهما ومثله

تحرير المدعى او المقدمة المنوعتين (الثالث ان تنتقل من هذا الدليل الى دليل آخر لكن يشترط عدم العجز عن اتمام الدليل الاول كما انتقل ابراهيم عليه السلام من غير عجز منه عن دليل الاحياء والا مائة الى دليل اتيان الشمس من المشرق الى المغرب ولا يجوز لك في مقابلة المنع مطلقا ان تمنع المنع وما يؤيده (واما مناصبك في مقابلة كل من النقص الاجالى التحقيق والشبهة والمعارضة الحقيقية والتقديرية فتناصب السائل منع المقدمة لان كلا من النقص والمعارضة استدلال وتعليل فصار السائل في كل منهما معللا وصرت ايها المعلل سائلا فلك مناصب السائل وهكذا تقع انقلابات المناصب الى ان يعجز احد الخصمين فعجز المعلل يسمى افحاما وعجز السائل يسمى الزاما مثال ذلك البحث كما اذا اشتغلت بالاستدلال على دعوائك السابقة بان تقول لان هذا التصنيف امر ذو بال وكل امر ذى بال يجب تصديره بالحمد فيتوجه على كبراه منع مجردا او مستندا بانه ليس بأمور به من جانب الشرع وان ينقض هذا الدليل بانه جار في قراءة شئ من القرآن اوفى كتابته مع انه ليس بواجب التصدير بالحمد او بانه مستلزم للتسلسل لان الحمد نفسه ايضا امر ذو بال فيجب تصديره بالحمد وهكذا فيتسلسل او يعارض بان الواجب هو التصدير بالسمة لقوله عليه السلام كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بالسمة فهو بائتر وكلما كان الامر هكذا لا يجب التصدير بالحمد اما عند منعه فلك ان تثبت المقدمة المنوعة اى الكبرى بان تقول كلما قال النبى عليه السلام كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بالحمد اى فهو بائتر فيجب تصدير كل امر ذى بال بالحمد لكنه قال هكذا فيجب تصديره بالحمد ولك ان تبطل سنده بهذا الدليل لانه مساو وان تنتقل الى دليل آخر بان تقول لان التصنيف نعمة من آلاء تعالى وكل نعمة كذلك يجب ان يحمد عليها فالتصنيف يجب ان يحمد عليه لكن يرد على هذا الدليل ايضا منع تقريب اذا للآزم من هذا الدليل مطلق الحمد وهو اعم من التصدير فيثبت التقريب بان تقرر كلا من الكبرى والدعوى بان المراد يجب ان يحمد عليها اولاً ثم يرد المنع على نفس

الكبرى مستندا بان الحمد انما يجب بعد وصول النعمة ونعمها وليس لك ان تبطل هذا السند لانه سند اخص بل ثبتت الكبرى بتحرير الحمد الاوسط بان تقول المراد من النعمة الزيادة لان هذا التصنيف نعمة مطلوبة الزيادة بمقتضى وعد الله تعالى بقوله الكريم * ائن شكرتم لازيدنكم * وكل نعمة كذا يجب تصديرها بالحمد وهذا تغير الدليل الاول ولا انتقال الى الدليل الثالث واما عند نقضه فلك ان تمنع الجريان مجردا او مستندا بان المراد كل امر لم يكن جزءا مما بدى بالحمد وان تمنع التخلف مستندا بانه لم لا يجوز ان تكون البسملة الواجبة مشتملة على الحمد لان توصيفه تعالى بانه ذات مستجمع لجميع الكمالات وانه من يتبرك باسمه الشريف وانه الرحمن الرحيم اعلى مراتب الوصف بالجمل كذا قيل وليس بشئ لان نفعه غير كاف والا لم يقع حديث الجمدلة بعد حديث البسملة وان تمنع استلزامه التسلسل بناء على استثناء نفس الجمد من حديث الجمدلة كما استثنى نفس البسملة من حديثها قطعا للتسلسل وان تنقض دليل النقص بان تقول دليل هذا النقص مستلزم لبطلان ما حكم الشرع بصحته وكل دليل هذا شأنه باطل فدليل هذا النقص باطل وان تعارضه بان هذا الدليل موافق للحديث الشريف وكل ما هو موافق له صحيح فهذا الدليل صحيح واما عند معارضته فلك هذه الوظائف الثلاث ايضا ان تمنع ملازمة دليل المعارضة مجردا او مستندا بان وجوب شئ لا ينافي وجوب الشئ الآخر والام يجب علينا الابشئ واحد وللمعارض ان يثبت هذه الملازمة بان الابتداء لا يكون الابشئ واحد فكلما كان الامر هكذا فاذا وجب بالبسملة لا يجب بالآخر لكن كان الامر كذا فيثبت الشرطية فلك ان تمنع هذه المقدمة الواضحة مجردا او مستندا بانه انما يكون الامر كذا اذا حل الابتداء في كلا الحديثين على الابتداء الحقيقي وان الباء للمصاحبة وليكن المراد مما في حديث الجمدلة الابتداء الاضافي او المراد ما في الحديثين الابتداء المعرفي الممتد الى المقصود او الباء للاستعانة وتجاوز الاستعانة

بالأشياء المتعددة كما قيل في دفع التعارض بين الحديثين وان نقض دليل
المعارضة بان نقول هذا الدليل مستلزم لعدم صحة الحديث الوارد
في حق الابتداء بالتجديد وكل دليل شانه هذا فإجماع فان تعارضه بما تقدم
من الدليل المنقول اليه ولكن للسائل ان يعود الى دليلك الاول ويقول
ان اردت بوجوب التصدير في الكبرى مطلق وجوب التصدير
فالكبرى مسلمة والتقريب ممنوع وان اردت وجوب التصدير في الكتابة
فالكبرى ممنوعة اذ يجوز الابتداء بالكلم من غير كتابة في صدر الكتاب
اذ لا يدل الحديث على وجوب كتابته وانما يدل على وجوب مطلق
الابتداء بالحمد * فصل * ان كنت معرافا تعلم ان التعريف تصوير
محض في الذهن فلا يتعلق به منع ولا معارضة الا انه يشترط صحته
شرائط منها المساواة للمعرف ومنها الجلاء والوضوح منه فلا سائل
ان يبطله بانه غير جامع لافراد المعرف او غير مانع عن اختياره وكل
تعريف شانه هذا باطل او مستلزم للدور او التسلسل او بانه مساو
للمعرف في المعرفة والجهالة وهكذا وناقض التعريف مستدل
وموجه مانع فلان تمنع عدم الجمع او المنع او بطلان التعريف
الغير الجامع او الغير المانع بناء على ان المساواة ليست بشرط عند
المتقدمين وان تمنع استلزام الدور او التسلسل او بطلانها بناء على
ان الدور المعنى والتسلسل في الامور الاعتبارية ليسا بمحالين وان
تمنع المساواة في المعرفة والجهالة بناء على ان الخفاء والوضوح
مما يختلف بحسب الازهان كان يقول السائل تعريف كل من المنع
والنقض والمعارضة فاسد لان تعريف المنع غير صادق على منع
المدعى الغير المدلل وتعريف النقض غير صادق على نقضه وكذا
تعريف المعارضة غير صادق على المعارضة التقديرية مع ان كلا
منهما من افراد معرفاتها وكل تعريف هذا شانه فاسد فيمنع
كون كل منهما من افراد المعرف مجردا او مستندا بان اطلاق المنع
والنقض والمعارضة عليها مجاز كما عرفت. والتعريفات للمعاني الحقيقية
(واعلم ان التعريف والتقسيم الاسقراطي لا يقتضيان الا بتردد محقق

في نفس الامر واما الابحاث الواردة على الذعاوى الضمنية
 في التعريفات كان يقال لانقسامه فصل وانه جنس وهكذا فداخلة
 فيما سبق * فصل * ان كنت قاسما فتقسيمك اما عقلي وهو الذي
 يحكم العقل بمجرد تصور اقسامه بانحصار المقسم فيها كتقسيم
 المفهوم الى الموجود والمعدوم وتقسيم العدد الى الزوج والفرد
 واما تقسيم استقرائي وهو الذي ليس كذلك كتقسيم السند الى
 الاقسام الاربعة المتقدمة فان العقل يجوز ان يكون السند مبينا
 ايضا لكن لم يوجد ذلك كما قيل وكل منهما اما حقيقي وهو الذي
 لم يتصادق اقسامه في شيء واحد ولو باعتبارات وحديثات مختلفة
 مثاله من العقلي ما تقدم ومن الاستقرائي تقسيم العنصر الى الاقسام
 الاربعة واما تقسيم اعتباري وهو التقسيم المتصادق الاقسام
 باعتبارات مختلفة مثاله من العقلي تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلاثة
 ان اكتفى في تعريف الحرف بما لا يدل على معنى منتقل في نفسه
 ومن الاستقرائي تسميها اليها ان زيد في تعريفه كونه آلة للملاحظة
 الغير فان لفظ من يكون حرفا واسما باعتبار دلالتين وكذا لفظ على
 يكون حرفا وفعل لا باعتبارهما وكذا لفظ ينصرف وكذا سائر الاسماء
 والافعال فانها باعتبار كونها مأولة بهذا اللفظ تكون اسما
 كما في قولنا نصر فعل ماض فالتقسيم العقلي يبطل بمجرد تجويز العقل
 قسما آخر دون الاستقرائي والحقيقي يبطل بالتصادق مطلقا
 والاعتباري لا يبطل بالتصادق في شيء بالاعتبارات لكن يبطل
 ايضا بالتصادق باعتبار واحد كما اذا قسمنا الانسان الى ساكن اليد
 والى الكاتب والى متحرك اليد فان التسمين الاخيرين متصبا فان
 باعتبار واحد فيجب ان يراد بمتحرك اليد ما عدا الكاتب بقاعدة ان
 مقابلة العام بالخاص توجب تخصيص العام بما وراءه فلا سائل ان ينقض
 التقسيم بان قسما كذا من المقسم وليس بداخل في الاقسام فيكون
 تقسيمك هذا غير حاضر اوليس من المقسم وهو داخل في الاقسام
 فيكون هذا تقسما الى الغير او غير مانع او بانه يجوز العقل فيه قسما آخر

(١٠٢)

او تقسيم متصادق في الاقسام وكل تقسيم شأنه هذا باطل فهذا
التقسيم باطل وناقض التقسيم مستدل وموجهه ايضا مانع فلك
ان تمنع كون القسم من المقسم او عدم كونه من المقسم مجردا او مستندا
بتحرير المقسم وان تمنع بتجوز العقل قسما آخر وان تمنع التصادق
مستندا بتحرير الاقسام فيهما ايضا وان تجوز التجوز او التصادق
مستندا بانه استقرأتى او اعتبارى كان يقال تقسيم وظائف السائل
الى الاقسام الثلاثة المقدمة باطل لان تجزئها بالمنع عن السند بدل
على جواز الابطال بلا دليل فالابطال من السائل بلا شاهد المدعى
المدلل او الغير المدلل او الدليل او المقدمة من الوظيفة الموجهة
وهو ليس بداخل في الاقسام وكذا ابطال المقدمة الغير المدللة
بدليل يدل على بطلانها وكل تقسيم هذا شأنه باطل ويجب عنه
بان كون تلك الابحاث من الوظيفة الموجهة ممنوع كيف وقدعدوا
الابطال من غير دليل مكابرة كنع البديهي الجلى واما المنع فطلب
الدليل و الطلب لا يحتاج الى شاهد بخلاف الابطال الذى
هو الحكم بالبطال فلا يسمع من غير دليل وايضا قدعدوا
ابطال المقدمة الغير المدللة بدليل يدل على
فسادها فخصبا غير مقبول ايضا وفيه ما فيه

الحمد لله الذى يمسر لنا ختام طبع هذا الشرح النافع * المنسوب
الى الفاضل البارع * حسن باشا زاده على متن الكامل التحرير
المشتهر بكتبوى من الآداب مع هذا المتن الموجز اللطيف وذلك
بدار الطباعة العامة * فى عصر مؤسس اصول الدولة الاسلامية *
ومرخص حصون الممالك العثمانية * السلطان ابن السلطان
مولانا السلطان (عبد العزيز خان) ابد الله دولته على عمر الازمان
فى اوائل رمضان مبارك سنة اربع
وثمانين و مائتين والالف